The Islamic University of Gaza
Deanship of Research & Graduate Studies
Faculty of Arts
Mater of Arabic Language

الجامعـــة الإسلاميـــــــــــــة بغـــزة
عمـــادة البحـــث العلمـــي والدراســـات العليـــا
كليـــــــــــــــــــــــة الآداب
ماجســـــــتير اللغـــــــة العربيـــــة

آراءُ ابْنِ خَرُوفٍ الإِشْبِيلِيِّ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ "ارْتِشَافِ الضَّرَبِ" لأَبِي حَيَّانَ
دِرَاسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Ibn Kharoof Alishbeely Syntactic and Morphological Views in his Book "Irteshaf Aldarab" for Abu Hayyan
Analytical Descriptive Study

إعدادُ الباحثِ
محمد طلال القريناوي

إشْرَافُ
الأُسْتاذُ الدَّكْتورُ
محمود محمد العامودي

قُدِّمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الماجستير
فِي اللغة العربية، بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإسلاميةِ بِغَزة

ذو القعدة/1443هـ _ يونيو/2022م

إقرار

أنا الموقع أدناه مُقَدِّم الرِّسالة الَّتي تحمل عنوان:

آراءُ ابْنِ خَرُوفٍ الإِشْبِيلِيِّ النَّحْوِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ فِي كِتَابِ "إِرْتِشَافِ الضَّرَبِ" لأَبِي حَيَّانَ

دِراسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Ibn Kharoof Alishbeely Syntactic and Morphological Views in his Book "Irteshaf Aldarab" for Abu Hayyan Analytical Descriptive Study

أقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرِّسالة إنَّما هو نتاج جهدي، باستثناء ما تمَّت الإشارة إليه حيثُما ورد، وأنَّ هذه الرِّسالة ككلٍّ، أو أي جزء منها لَمْ يُقَدَّم مِنْ قِبَل الآخرين؛ لنيل درجة، أو لقب علميٍّ، أو بحثيٍّ، لدى أي مؤسَّسة تعليميَّة، أو بحثيَّة أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism، and I am aware of the University’s policy on this.

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**محمد طلال القريناوي**	**اسم الطالب:**
Signature:	**محمد طلال القريناوي**	**التوقيع:**
Date:	**يونيو، 2022م**	**التاريخ:**

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
Islamic University of Gaza

الرقم ..... Ref.

التاريخ ..... Date

عمـادة البحث العلمي والدراسات العليا

هاتف داخلي: 1150

ج س غ/35/
2022/06/19م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد طلال محمد القريناوي** لنيل درجة الماجستير في كلية **الآداب**/ قسم **اللغة العربية** وموضوعها:

آراءُ ابْنِ خَرُوفٍ الإشْبِيلِيِّ النَّحْوِيَّةَ وَالصَّرْفِيَّةَ فِي كِتَابِهِ "ارْتِشَافِ الضَّرَبِ" لأَبِي حَيَّانَ - دِراسَةٌ وَصْفِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ

Ibn Kharoof ALishbeely Syntactic and Morphological Views in his Book "Irteshaf Aldarab" for Abu Hayyan: Analytical Descriptive Study

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **الاحد 19 ذو القعدة 1443هـ** الموافق **2022/06/19م** الساعة **الثانية عشرة والنصف مساءً**، في **قاعة اجتماعات كلية الآداب** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. محمود محمد العامودي	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. أحمد إبراهيم الجدبة	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. جميل محمد عدوان	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم اللغة العربية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. يوسف ابراهيم الجيش

ملخص الرِّسالة

تناولت هذه الدراسة آراءَ ابن خروف التي أوردها أبو حيان في كتابه " ارتشاف الضّرَب من لسان العرب"، وشَرْحَها، وتوضيحَها، ودراستَها دراسةً وصفيةً تحليلية. وقد جاءت الدراسة في تمهيدٍ وفصلين، تناول الباحث في التمهيد حياة كل من ابن خروف الإشبيلي، وكتابه شرح الجُمَل للزَّجاج، وأبي حيَّان وكتابه ارتشاف الضَرَب. أمَّا في الفصل الأول فقد اشتمل على آراء ابن خروف الإشبيلي النحوية، والصرفية في كتاب ارتشاف الضرب. واشتمل الفصل الثاني على موقف أبي حيان في كتاب ارتشاف الضرب من آراء ابن خروف الإشبيلي.

وهدفت هذه الدراسة لاستعراض آراء ابن خروف الإشبيلي في المسائل النحوية، والصرفية التي ذكرها أبو حيان في كتابه "ارتشاف الضّرَب"، وتوضيح مدى موافقة أبي حيان لآراء ابن خروف الإشبيلي، ومدى مخالفته لها.

واقتضت طبيعة الدراسة أن يسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي.

وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج:

- أبو حيان الغرناطي من كبار علماء القرن السابع الهجري، وقد كان على علم جمّ بالعربية؛ لغة، ونحواً، وصرفاً، وشعراً، وكان فوق ذلك صاحب يد طولى في علم التفسير، والحديث، وتراجم الرجال، والقراءات القرآنية.
- كان أبو حيان ينحاز في أكثر المسائل لرأي البصريين، وكان يميل إلى رأي سيبويه، ولكننا لا نلمس تعصباً أو اعتراضاً غير موضوعي.
- كان العالم النحوي ابن خروف ذا مكانة علمية وثقافة واسعة، ينتمي وينحاز للمذهب البصري في معظم آرائه عدا بعض المسائل التي خالف فيها البصريين، ووافق رأي الكوفيين فيها.

أهم توصيات الدراسة.

- ضرورة الإقبال على كتب أبي حيان النحوية، والصرفية؛ لثرائها الواضح بآراء النحاة في شتى العصور، وأن يكون لابن خروف حظاً أكثر من البحث والدراسة لآرائه النحوية والصرفية، فهي شخصية تستحق الدراسة من طلبة العلم.
- دراسة آراء ابن خروف النحوية والصرفية من كتاب" منهج السالك إلى ألفية ابن مالك.
- إنَّ المذاهب النحوية وآراء النحاة بحاجة إلى دراسة موازنة في معطيات علم النحو الحديث.

Abstract

This study dealt with the views of Ibn Kharouf, which were mentioned by Abu Hayyan in his book "*Irtishāf alḍarab min Lisān al-'Arab*", explained, clarified, and studied descriptively and analytically. The study was divided in an introductory chapter and two chapters. In the introductory chapter, the researcher dealt with the life of Ibn Kharouf Al-Ishbili, his book *Sharḥ aljummal llzzajāj*, and Abu Hayyan and his book *Irtishāf alḍḍarab*. As for the first chapter, it included the grammatical and morphological views of Ibn Kharouf Al-Ishbili in the book *Irtishāf alḍḍarab*. The chapter included the position of Abu Hayyan in the book *Irtishāf alḍḍarab* on the views of Ibn Kharouf Al-Ishbili.

The aim of this study is to review the views of Ibn Kharouf Al-Ishbili on the grammatical and morphological issues mentioned by Abu Hayyan in his book Irtishāf alḍḍarab, and to clarify the extent to which Abu Hayyan agreed and disagreed with the views of Ibn Kharouf Al-Ishbili. The nature of the study necessitated that the researcher follows the descriptive, analytical and statistical approach in his study.

The researcher reached some results as follows:

- Abu Hayyan Al-Gharnati is one of the great scholars of the seventh century AH, and he was very familiar with Arabic in relation to language, grammar, morphology, and poetry, and above that, he had a profound competence in the science of interpretation, hadith, explanations of scholars, and Qur'anic recitations.
- Abu Hayyan was biased in most of the issues to the opinion of the Basris, and he was inclined to the opinion of Sibawayh, but we do not perceive any fanaticism or subjective objection.
- The grammarian Ibn Kharouf was of a prolific scientific and cultural stature, affiliated with the Basri school in most of his views, except for some issues in which he disagreed with the Basris, as he took the views of Kufis in them.

The most important recommendations of the study are as follows:

- The necessity of paying attention to Abu Hayyan's grammatical and morphological books, for their clear richness in the views of grammarians in various eras.
- The need to give the character of the grammarian Ibn Kharouf more interest in researching and studying his grammatical and morphological views, as he is a personality worthy of study by students of knowledge.
- Studying Ibn Kharouf's grammatical and morphological views in the book "*Manhaj al-sālik ilá Alfīyat Ibn Mālik*".
- The grammatical schools and the grammarians' opinions need a balancing study in the realities of modern grammar.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

﴿وَقالَ رَبِّ أَوْزِعنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضاهُ وأَدْخِلنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[النّمل: 19]

إهداء

إلى الشمعتين اللتين أضاءتا طريق حياتي بالعلم والنور "أبي وأمي" أسأله سبحانه وتعالى أن يمدهما بطول العمر، ويكرمهما بحسن العمل.

إلى أقرب الناس لقلبي، قرة العين، ورفيقة الدرب التي تحملت معي آمال المستقبل، وشاركتني المشقة والتعب، زوجي الغالية" أم أحمد".

إلى أملي في هذه الحياة، أبنائي الأعزاء (أحمد وأنس) حفظهما الله بحفظه.

إلى عمي الغالي وعمتي الغالية، ولكل إخوتي وأخواتي، راجياً لهما دوام الصحة والعافية، فهم سندي وقوتي.

إلى زملائي وأصدقائي معلمي مدرسة الأوقاف الشرعية، وكل من ساعدني في إخراج هذا البحث، شاكراً لهم جهودهم الطيبة.

إلى كلِّ من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكِّرتي

إلى الذين رسموا بدمائهم الزكية لوحة الفجر الجميل في سماء فلسطين؛ لإشراقة غدٍ قادمٍ، ومجد منير.

إليكم جميعاً أهدي أولى ثمرات حصادي، سائلاً المولى _عز وجل_ الثواب عليه في الدنيا والآخرة.

الباحث/

محمد طلال القريناوي

شُكْرٌ وتَقْدِير

أقفُ حائراً أمام الكلمات التي تناسب أستاذاً ومربياً فاضلاً، ضحى بكل ما لديه من أجل نجاح طلابه:

الاستاذ الدكتور/ محمود محمد العامودي

فقد حرص –بكل أمانة واقتدار– على إضاءة مسارنا العلمي بخبرته وعلمه، بل وآثر أن يصنع منَّا أملاً مشرقاً في سماء وطننا الحبيب.

ولذا فإنَّني أتقدم بجزيل الشكر، ووافر التقدير إلى مشرفي الفاضل **الاستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي** أستاذ النحو والصرف في الجامعة الاسلامية، الكبير قامة وقيمة، فكثيراً ما استضافني في بيته، فكان ليَّ نعم الاستاذ، والأب الحنون، وكان له الفضل الكبير، والأثر الواضح، والبصمة الجلية في إنجاز هذا البحث.

معلّـــم أبنـــاء الـــبلاد طبيـــبهم يُـــداوي سَـــــقام الجهـــــلِ والجهـــــلُ مُســـــقِمُ

ومـــا هـــو إلا كوكـــب فـــي ســـمائهم بـــه يهتـــدي الســـاري إلـــى المجـــد مـــنهم

فـــــلا تبخســـــنْ حـــــق المعلّـــــم إنـــــه عظـــــيمٌ كحـــــق الوالـــــدين وأعظـــــم

فحفظك الله أيها الأستاذ الفاضل، وجزاك الله عنَّا خير الجزاء.

وانطلاقاً من الهدي النبوي: **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**، فإنني أقدم سحائب الشكر والامتنان والتقدير إلى مناقشيّ الكريمين: **الدكتور/ أحمد ابراهيم الجدبة، والدكتور/ جميل محمد عدوان** اللذين تفضلا بالموافقة على مناقشة رسالتي وتكرما بذلك، وتجشما قراءة هذه الرسالة العلمية؛ لتقديم التوجيهات والنصائح التي ستثري وتكمل البحث وتزيده إشراقاً ونوراً بإذن الله تعالى، فلكما مني كل الشكر والتقدير.

والشكر موصول **للأستاذ الدكتور/ يوسف الجيش** عميد البحث العلمي والدراسات العليا، وإلى عميد كلية الآداب، **الأستاذ الدكتور/ أسامة خالد حماد**، وإلى رئيس قسم اللغة العربية، **الأستاذ الدكتور/ باسم عبد الرحمن البابلي** حفظكم الله جميعا.

كما وأبث واحة من قطوف الشكر والعرفان لكل الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم في مرحلة الماجستير بالجامعة الاسلامية، وأخص بالذكر: **الدكتور/ يوسف الكحلوت، والدكتور/ جهاد العرجا، و الدكتور/ يوسف عاشور، والدكتور/ باسم البابلي، والدكتور/ محمد علوان، والدكتور/ محمد تيم، والدكتور/ إبراهيم بخيت**، والمقام لا يتسع لذكرهم، فهم تيجانٌ على الرؤوس، وبلسم للنفوس، والشكر موصول لكليتي الرائعة: كلية الآداب، ولكل من أرشدني إلى طريق الخير، ومد لي يد العون والمساعدة، أتقدم لهم جميعا بالشكر والتقدير.

الباحث/

محمد طلال القريناوي

فهرس الموضوعات

إقرار ..... **ب**

نتيجة الحكم على الأطروحة ..... **ت**

ملخص الرّسالة ..... **ث**

Abstract ..... **ج**

إهداء ..... **خ**

شُكْرٌ وتَقْدِير ..... **د**

فهرس الموضوعات ..... **ذ**

المقدمة **1**

أولاً: سبب اختيار الموضوع: 2

ثانياً: أهمية الدراسة وأهدافها: 3

ثالثاً: منهج الدراسة: 3

رابعاً: الدراسات السابقة: 3

خامساً: خطة البحث: 3

الفصل التمهيدي 6

المبحث الأول: ترجمة ابن خروف الإشبيلي 6

المبحث الثاني: أبو حيان الأندلسي 19

الفصل الأول: آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب ارتشاف الضَّرَب 36

المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو 36

المبحث الثاني: باب الابتداء مسائل في المرفوعات 47

المبحث الثالث: مسائل في المنصوبات 75

المبحث الرابع: مسائل في المجرورات 112

المبحث الخامس: مسائل في توابع النحو 129

المبحث السادس: مسائل في الصرف 134

الفصل الثاني: مَوْقِفُ أَبِي حيان فِي كِتابِهِ ارْتِشَافِ الضَّرَبِ منْ ابنِ خَرُوفٍ 170

المبحث الأول: موافقات أبي حيان لآراء ابن خروف 170

المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على آراء ابن خروف 178

المبحث الثالث: أثر ابن خروف في كتاب أبي حيان "ارتشافِ الضَّربِ" 188

الخاتمة..... 191
نتائج البحث:..... 191
توصيات البحث:..... 192
المصادر والمراجع..... 194
القرآن الكريم..... 194
المراجع العربية..... 194
الفهارس العامة..... 213
فهرس الآيات القرآنية..... 213
فَهْرَسُ القَوَافِي 218

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحيمِ

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ الصادقِ الأمين، وصحابتِه الغرِّ الميامين، ومن تبعَه بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ.

أمَّا بعد:

فإنَّ للعلماءِ في رحابِ العلمِ والمعرفةِ بصمةً فريدةً، فقدْ نَما علمُ النحوِ العربيِ وازدهرَ على يدِ علماءَ أجلاء، منْ لدنِّ الخليلِ بن أحمدَ الفراهيدي وسيبويهِ والكسائي والأخفشِ والمبرد وثعلب، حتى جاء نحاةُ الأندلسِ أمثال السهيلي وابن مضاء وابن خروف وابن عصفور وابن مالك وأبي حيّانٍ وغيرهم منَ الذينَ تركوا لنا تُراثاً عظيماً للنحوِ العربيِ يستحقُ منَّا الإجلالَ والإكبارَ؛ حرصاً منهُم على صيانةِ اللسانِ العربيِ من الزللِ والخطأِ، وكذلك للمحافظةِ على اللغةِ العربيةِ – لغةِ القرآنِ الكريمِ– منَ اللحنِ والخللِ.

ويعد الإمام الفقيه أبو حيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي (ت745هـ) من أعلام الفقه العدول المشهورين، وقد كان صوفيًّاً أندلسياً في منهجه وطريقة فكره.

وُلِدَ في "مطخشارش" وهي مدينة من حاضرة غرناطة، ولم يَطُلْ استقراره في الأندلس، بل عاش متنقلاً حتى استقرَّ في القاهرة، وقد قال عنه الذهبي: "إنه أغزر العرب علماً، وأعلم مفتٍ في الأندلس وفي مصر".

ومن الكتب النحوية التي تركها الإمامُ الأندلسي: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وارتشافُ الضَرَبِ من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، والبحر المحيط، والأريب بما في القرآن من الغريب.

ويعد كتاب ارتشاف الضرب من الموسوعاتِ العلمية التي جمعَ فيهما أبو حيَّان مسائلَ النحوِ وروافده، حيث إنه سلكَ فيه منهجاً فريداً من بين النحاة في تأليف كتبه، ولم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد أن اطَّلع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.

وقد احتوى هذا الكتاب على آراء النحاة بمختلف مذاهبهم واتجاهاتهم الخاصة، ومن هنا بدأت الفكرة لجمع ودراسة آراء ابن خروف الإشبيلي (ت609هـ) النحوية والصرفية في كتاب

ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)؛ لإبراز مكانته العظيمة في خدمة النحو العربي.

وأما أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي (525هـ-609هـ)، فقد كان إماماً في العربية، وكان محققاً مدققاً ماهراً، وقد تخرج على يدِ ابن طاهر النحوي الأندلسي المعروف بـ (الخِدَبِّ) (512هـ – 580هـ)، وله في اللغة العربية مصنفات مفيدة شهدت بفضله، وسعة علمه، ومنها: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي، وكتاب الفرائض، وكتب ردوداً في علم النحو على يد أبي زيد السهيلي وعلى يد جماعة آخرين، وقيل: إنه شرح كتاب الإيضاح للفارسي.

لم يتخذ ابن خروف بلداً موطناً له، بل كان يتجول في البلاد طلباً للتجارة، وهو كثير الترحال والتنقل بين مدن الأندلس وغيرها، وأكثر ما كان يتردد بين رندة وإشبيلية وسبتة وفاس ومراكش، وقيل إنه أقام في حلب مدةً، وكان يفيد أهلَ كل مدينةٍ يدخلها للتجارة، فيقصده الطلبة من أهلها، فمتى حلَّ ببلد انتصبَ لتدريس ما كان لديه من المعارفِ ريثما يتم غرضه من البيعِ والإقامة، ويستوفي الجعل على الإقراء من الطلبة، ولا يسامح أحداً في القراءة عليه إلا بجعل يرتبه عليه ثم يرحل، وكان وقورَ المجلسِ مهيباً، وهكذا كان دأبه.

ومادة هذه الرسالة تبدأ بالتعرف على آراء ابن خروف، وذكر مسائله النحوية والصرفية، وتحليلها في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان، وتنتهي بالتعرف على آراء أبي حيان بين الموافقة والاعتراض على آراء ابن خروف.

أولاً: سبب اختيار الموضوع

1. دراسة آراء العالم النحوي ابن خروف التي وردت في الكتاب، وتخريجها من مظانها النحوية.
2. حصر آراء ابن خروف التي أوردها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب؛ ليسهلَ تناولها والاطلاع عليها.
3. تحليل آراء ابن خروف، وبيان مدى موافقاته وخلافاته مع أبي حيان؛ لِما لاحظته من كثرة آراء ابن خروف المذكورة في الكتاب السابق.
4. إبراز المكانة العظيمة التي يتمتع بها أبو حيان بين أعلام النحاة، كما ويعد كتاب أبي حيان ارتشاف الضرب موسوعة نحوية عظيمة، جمعت آراء النحاة السابقين.
5. بيان أثر ابن خروف الإشبيلي في أبي حيان الأندلسي.

6. بيان موقف أبي حيان من نحاة الأندلس.

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها

1. إحصاء آراء ابن خروف التي أوردها أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب، وتوضيحها ودراستها دراسة وصفية تحليلية.
2. بيان موقف أبي حيان من آراء ابن خروف من حيث موافقاته واعتراضاته عليها.
3. إبراز مدى تأثر أبي حيان بآراء ابن خروف في كتابه.
4. إثراء المكتبة العربية بإضاءة بحثية قيمة.

ثالثا: منهج الدراسة

اقتضت طبيعة البحث أن يسلك الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة الموضوعات المشكلة لموضوع البحث، وما تقتضيه؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

رابعا: الدراسات السابقة

1. آراء نحاة الأندلس في كتاب همع الهوامع دراسة تحليلية، معتز حسن يوسف الحاج، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية، غزة، 1427هـ-2006م.
2. أثر أبي حيان في تلاميذه شارحي الألفية – دراسة وصفية تحليلية، أسماء خالد العربيد، رسالة ماجستير، إشراف: أ.د. محمود محمد العامودي، الجامعة الإسلامية، غزة، 1436هـ-2015م.

خامسا: خطة البحث

هذه خطة بحث مقترحة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف تحت عنوان:

آراءُ ابْنِ خروفٍ الإِشْبِيلِيِّ النَّحوِيّةُ والصَّرفِيّةُ فِي كِتَابِهِ ارْتِشَافُ الضَّرَبِ لأَبِي حَيَّانَ دِراسَةٌ وَصْفيَّةٌ تَحْليليَّةٌ

واقتضَتْ طبيعةُ الدراسةِ أن تنقسمَ إلى مقدمةٍ وتمهيدٍ ثم فصلينِ وخاتمةٍ وأخيراً قائمة للمصادرِ والمراجعِ.

- **المقدمة:** وفيها سببُ اختيارِ الدراسة وأهميتُها وأهدافُها ومنهجُ البحثِ والدراساتِ السابقة
- **التمهيد:** وفيه:

- حياة ابن خروف الإشبيلي (ت609هـ)، وكتابه "شرح الجُمَّل للزجاجي".
- حياة أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وكتابه "ارتشاف الضرب".

- **الفصل الأول: آراءُ ابْنِ خروفٍ النَّحويّةُ والصَّرفيّةُ فِي كتابِ ارْتِشافِ الضرب**، وفيه ذكرت المسائلَ التي وردت لابنِ خروفٍ النَّحويّةَ والصَّرفيّةَ فِي كتاب ارتشافِ الضَّربِ، حسب ترتيب ألفية ابن مالك، وقد تضمن الفصل الأول ستة مباحث:
  - المبحث الأول: مسائل في مقدمات النحو.
  - المبحث الثاني: مسائل في المرفوعات.
  - المبحث الثالث: مسائل في المنصوبات.
  - المبحث الرابع: مسائل في المجرورات.
  - المبحث الخامس: مسائل في توابع النحو.
  - المبحث السادس: مسائل في الصرف.
- **الفصل الثاني: مَوْقِفُ أَبِي حيان فِي كِتابِهِ ارْتِشَافِ الضَّرَبِ منْ ابنِ خَرُوفٍ**، وفيه ثلاثة مباحث:
  - المبحث الأول: موافقات أبي حيان لآراء ابن خروف.
  - المبحث الثاني: اعتراضات أبي حيان على آراء ابن خروف.
  - المبحث الثالث: أثر ابن خروف في كتاب أبي حيان "ارتشافِ الضَّربِ".
- **الخاتمة**: وفيها نتائج البحث وتوصياته.

الفصل التمهيدي

الفصل التمهيدي

المبحث الأول

ترجمة ابن خروف الإشبيلي

اسمه ولقبه

هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي[1]، نظام الدين[2]، أو ضياء الدين[3]، المعروف بابن خروف[4] الرندي الإشبيلي الأندلسي[5]، وهو أشهر تلاميذ ابن طاهر وأكثرهم لصاقاً به، ونجد ذكرهما مترابطاً دائماً، فقلما يردُ اسم ابن خروف دون أن يسبقه اسم ابن طاهر.

ولادته

اتفق أكثر الباحثين على أنه ولد في إشبيلية في الربع الأول من القرن السادس الهجري[6]، ولم يحدد لنا أحد ممن ترجم له سنة ولادته ولا التاريخ القريب من ذلك، ويمكن القول: إنه ولد سنة 524هـ؛ لأن معظم الباحثين ذهبوا إلى أنه توفي سنة609هـ، وعمره خمسة وثمانون عامًا.

شخصيته

يعدُ ابن خروف من أشهر نحاة الأندلس في القرن السادس والسابع الهجريين، ومن أشهر شُرَّاح كتاب سيبويه، حيث نجد آراءه النحوية مبثوثة في كتب النحو المتأخرة؛ وذلك لما

---

(1) معجم الأدباء، الحموي، ياقوت، (ج75/15)، البداية والنهاية، ابن كثير، (ج52/13) أنه علي بن محمد بن يوسف، نفح الطيب، المقري، (ج395/3) أنه علي بن محمد بن علي بن محمد، الجامع المختصر، ابن الساعاتي، (ج306/9) أنه علي بن محمد بن يوسف بن خروف، فوات الوفيات، الكتبي، (ج84/8) أنه علي بن محمد بن خروف، التكملة لكتاب الصلة (ج676/2)، وفيات الأعيان، ابن خلكان، (ج335/3)، الذيل والتكملة (ج319/5)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص228، وتذكرة الحفاظ (ج1390/4)، ولسان الميزان (ج257/4)، ومعجم المؤلفين (ج221/7).

(2) بغية الوعاة (ج203/2).

(3) نفح الطيب، ضياء الدين أو نظام الدين، (ج395/3).

(4) خروف: بدون تشديد الراء، كعطوف، انظر: الكنى والألقاب، ص286.

(5) برنامج شيوخ الرعيني، ص81، وفيات الأعيان (ج2/ 159،353)، وانباه الرواة (ج186/4).

(6) فوات الوفيات (ج84/8)، الذيل والتكملة (ج319/1)، برنامج شيوخ الرعيني، ص81.

يمتاز به من ذهن وقَاد، وعقلية خصبة، ربطته بأستاذه أبي بكر بن طاهر علاقة وطيدة، أشبه ما تكون بعلاقة الخليل (ت175هـ) بسيبويه (ت180هـ)، ويطفح شرحه لكتاب سيبويه الموسوم بـ " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" بتقديره وإجلاله لأستاذه ابن طاهر الذي نعته بـ (الأستاذ)[1] في أكثر المواضع، وكثيراً ما ترحم عليه عند ذكره إياه، وقد أقرّ له بالفضل، ولكنَّا إذا تصفحنا كتب التراجم باحثين عن وصف لشخصية أبي الحسن، نجد في بعضها أوهاماً قد لا تتفق ومكانته، فقد قال عنه ياقوت إنه كان خياطاً، فإذا اكتسب منها شيئاً، قسَّم ما يحصل عليه نصفين بينه وبين أستاذه ابن طاهر(ت580هـ)، وكان في خلقه زعارة[2]، وسوء عشرة[3]، ونقل ياقوت عن أبي القاسم عبد الرحمن بن يخلف السلاوي عن ابن خروف أيضا أنه " كان يشكو الفقر إلى أستاذه، ويقول له: إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان!! فيقول له ابن طاهر: " إن شرك أعظم من شرهم في المجلس "، وذكر بأن شيخه كان يأمره بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إليه، فيشكو له ذلك، فيقول ابن طاهر له: " لا أحب أن تجلس بغير عمل"[4]، وذكر ابن كثير الدمشقي أن ابن خروف كان لا يسكن إلا في الخانات، ولم يتزوج ولم يتسرَ؛ وعلة ذلك عنده تغلب على طباع الأراذل[5].

وأغلب الظن أن هذه الأوهام يرجع أغلبها إلى الخلط بين شخصية ابن خروف النحوي، وابن خروف الشاعر، إذ لم نجد في كتب التراجم من يصف أبا الحسن بن خروف أنه كان خياطاً غير ياقوت الحموي، ولم يمتهن سقاية الماء، وإنما كان يعمل تاجراً، وربما كان ينتصب لتدريس ما لديه من المعارف في المدن التي كان يتردد عليها في أثناء تجارته، لكن من المُسَلَّم به أنه كان يخدم شيخه رئيس النحاة_ ابن طاهر_ وأغلب الظن أن هذه الخدمة تقوم على استنساخ الكتب، وتعاطي الوراقة، قال ابن عبد الملك المراكشي (ت703هـ) عنه[6]: "كان وقت

---

(1) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ابن خروف، ص142، 291، 295، 299، 402 على سبيل المثال لا الحصر، ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي في كتابه (ج2029/4)، وهو يتحدث عن الفعل المضارع، والمذاهب التي فيه " وقيل عكس ذلك، وأن أصله المستقبل، وهو مذهب الأستاذ أبي بكر بن طاهر، الأشباه والنظائر، السيوطي (ج286/7)، حيث قال: "وممن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر في كلامه".

(2) القاموس المحيط، شراسة، (ج39/2).

(3) معجم الأدباء (ج76/15).

(4) المرجع السابق (ج1969/5).

(5) البداية والنهاية (ج52/13).

(6) الذيل والتكملة (ج320/5).

الطلب مختصاً بخدمة شيخه رئيس النحاة أبي بكر بن طاهر"، كذلك لم تكن في خلقه زعارة، كما زعم بعضهم، فقد وصف بأنه " كان فاضلاً، وقور المجلس مهيبًا"[1].

وأما ما أخذ عليه أنه لم يتزوج، فقد كان أبو الحسن يقول: "والله ما حللت مئزري قط على حلال ولا حرام"، ويبدو من خلال كلامه هذا أنه كان منكبًّا على العلم والتحصيل حتى شغله ذلك عن الزواج وغيره من أمور الحياة، إذ وصفه المراكشي (ت703هـ)، أنه كان "مشهوراً بالصدق وطهارة الثوب والعفاف"[2].

كما تميز ابن خروف بأنه كان عزيز النفس أبيًّا، حيث كان ينأى بنفسه عن مداخلة الحكام والسير في ركابهم.

ثقافته ومكانته العلمية

أوقف أبو الحسن بن خروف حياته لخدمة العربية والدين الحنيف، وتشهد له مؤلفاته في اللغة ونحوها، وفي الفقه وأصوله، وفي الحديث وعلم الكلام، فهو أحد العلماء الأندلسيين الذين حفلت كتب العربية بأسمائهم[3]، وقد نقل عنه أنه كان مقرئاً للقرآن الكريم، مجوداً له، حافظاً للقراءات، وله في علم الحديث يدٌ، كما أنه كان دارساً لعلم الكلام، ومحققاً مدققاً، عارفاً ومشاركاً في علم الأصول، ومع ذلك كله فإنه لم يشتهر بشيء من تلك العلوم اشتهاره بالنحو، فلقد كان نحوياً ماهراً حتى لقب بإمام العربية في زمانه، فكانت العربية صناعته وبضاعته[4].

فكان ابن خروف نحوياً بارعاً، أخذ العربية والآداب عن أبي بكر بن طاهر، وكان رئيس النحويين في وقته، وأحفظهم لكتاب سيبويه، وعليه أتقن الكتاب، حتى عدَّه الذهبي من كبار النحاة بالأندلس[5].

قال عنه ابن الزبير: "وأقرأ العربيّة عمره، ونفع الله به لحسن تعليمه ومعرفته"، "وأخذ عنه كتاب سيبويه جلّه، وأقرأوا بعده، ونفع الله بهم"، " وشرح كتاب الجمل شرحاً مفيداً "، " وكان _ رحمه الله _حَسن التعليم، قاصد العبارة، وطيئاً في المناظرة، من عِلية نحاة وقته "[6].

---

(1) الذيل والتكملة (ج321/5).
(2) المرجع السابق (ج321/5).
(3) تاريخ آداب العرب، الرافعي (ج339/3).
(4) الذيل والتكملة (ج320/5).
(5) تاريخ الاسلام (ج362/1).
(6) صلة الصلة (ج127/4).

وقد قال عنه ابن خلكان أيضا: "كان فاضلاً في علم العربية، وله فيها مصنفات شهدت بفضله وسعة علمه"[1].

وقال الكتبيّ أيضا: "كان إماماً في العربية، محققاً، مدققاً، ماهراً، عارفاً، مشاركاً في علم الأصول، صنف شرحاً لكتاب سيبويه جليل الفائدة"[2].

كل ذلك يدل دلالة واضحة على نبوغه في علم النحو، وأنّ العربية شغلت لديه المقام الأول، واستحوذت على جل اهتمامه؛ فهي صناعته وبضاعته.

وبالإضافة إلى مهارته في علم النحو فقد كان مقرئاً مجوّداً، حافظاً للقراءات السبع، وقد تلاها على أبي محمد بن قاسم الزقاق، واستشهد في شرح الجمل بكثير من القراءات الشاذة، وكان قلَّما يذكر قراءة دون أن ينسبها لصاحبها[3]، كما برع في علم الحديث وروايته، وكان مشهورا بكثرة الاستشهاد به.

رحلاته

عُرِفَ عن أبي الحسن بن خروف أنه كان كثيرَ الترحال، إذ قام برحلات عدة، شملت بلدان العالم الاسلامي، ولم يتخذ بلداً موطناً له، بل كان يتنقل في البلدان إما تاجراً، أو طالباً للعلم، أو عالماً يرنو إلى نشر علمه[4]، وأكثر ما كان يتردد بين رندة، وإشبيلية، وسبتةٍ، وفاس، ومراكش.

ولم يقتصر برحلاته هذه على التجارة فحسب، بل نراه يطلب العلم، فقد أخذ كتاب سيبويه عن ابن ملكون حينما كان يلتقي به في الأندلس، وقد لازم ابن طاهر وأخذ عنه علم العربية، حينما كان يلتقي به في المغرب، وهو في رحلاته التجارية هذه وريثما يتم غرضه في البيع قد ينتصب للتدريس، بما كان يمتلك من العلوم، ويستوفي الجعلَ على الإقراء من الطلبة، ولا يسامح أحداً في القراءة عليه إلا بجعل يرتبه عليه[5].

وقد وصل به حب التجوال للتجارة، ونشر العلم إلى بلاد الشام، إذ يطيب له المقام في

---

(1) وفيات الأعيان (ج335/3).
(2) انظر: فوات الوفيات (ج160/2)، بغية الوعاة (ج203/2).
(3) انظر: برنامج شيوخ الرعيني، ص81، الذيل والتكملة (ج319/5).
(4) بغية الوعاة (ج203/2).
(5) الذيل والتكملة (ج321/5)، فوات الوفيات (ج84/8).

حلب فيتصدر للإقراء فيها مدة من الزمن حتى قيل: إنه توفي فيها[1].

شيوخه

تتلمذ أبو الحسن بن خروف على يد ثلة من أعلام عصره المشهورين، ولم يلزم عالماً واحداً، وإنما تنوعت موارد ثقافته، فأخذ من بعض العلماء الأجلاء، ومنهم:

1. أبو القاسم الرماك[2].
2. أبو العباس بن زرقون[3].
3. أبو محمد الزقاق[4].
4. أبو مروان بن قزمان[5].
5. أبو عبد الله بن الرمامة[6].
6. أبو سليمان السعدي[7].
7. أبو عبد الله بن المجاهد[8].

---

(1) بغية الوعاة (ج2/203).

(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الرماك الأموي، فقيه، ونحوي، لغوي مشهور، أقرأ: النحو والأدب بإشبيلية، ذكره ابن خروف في تنقيح الألباب، انظر: بغية الوعاة (ج2/86).

(3) هو أحمد بن علي بن أحمد بن أفلح بن زرقون بن سحنون بن مسلمة القيسي، يكنى: أبا العباس، وأصله من باجة القيروان، تصدَّر للإقراء بالجزيرة، وأخذ الناس عنه، وكان فقيهاً، ومحدثاً، وحافظاً، ومقرئاً، ونحوياً ومفسراً، توفي(545هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة، (ج1/54).

(4) هو القاسم بن محمد الزقاق، قرأ عليه ابن خروف القراءات السبع، انظر: برنامج شيوخ الرعيني، ص81، الذيل والتكملة (ج5/319، 570).

(5) هو محمد بن عبد الملك بن قزمان، قرطبي، استوطن أشبونة وتوفي فيها سنة(564هـ)، انظر: فهرست ابن خير، ص459، بغية الملتمس، ص482، الصلة (ج1/336)، تذكرة الحفاظ (ج4/1320).

(6) هو محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي، المعروف بابن الرمامة، من تصانيفه: كتاب التبيين في شرح التلقين، تولى القضاء بمدينة فاس ودفن فيها سنة (567هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة (ج2/676).

(7) هو داود بن يزيد السعدي، غرناطي، كان زاهداً ورعاً فاضلاً، توفي (573هـ). انظر: برنامج شيوخ الرعيني، ص56، البلغة، ص80، بغية الوعاة (ج1/563).

(8) هو محمد بن أحمد بن عبيد الله بن عبد الرحمن الأنصاري الزاهد، من أهل إشبيلية، يعرف بابن المجاهد، ويكنى: أبا عبد الله، اشتهر بالفقه، توفي(574هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة (ج2/522)، والذيل والتكملة (ج5/ 666، 319).

8. أبو بكر الإشبيلي[1].
9. أبو القاسم بن بشكوال[2].
10. أبو بكر بن طاهر الخِدَبّ[3].
11. أبو اسحاق بن ملكون[4].
12. أبو القاسم الحوفي[5].
13. أبو الوليد بن رشد[6].
14. أبو عبد الله الرعيني[7].

---

(1) هو محمد بن خير الدين بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، مولى إبراهيم بن محمد بن يعمور اللتمونيّ، اشتهر بالإتقان وسعة المعرفة بالعربية، تصدر بإشبيلية للإقراء والتسميع، توفي في ربيع أول سنة (575هـ)، وعمره ثلاث وسبعون سنة. انظر: طبقات النحاة واللغوين، ص112.

(2) هو خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال بن دامة بن نصر بن عبد الكريم بن واقد الأنصاري من أهل قرطبة، أصله من شُرين، له الكثير من المؤلفات، وأجلّها كتاب "الصلة"، أخذ ابن خروف عنه الفقه وأصوله، توفي في سنة (578هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة (ج1/304– 307)، وفيات الأعيان (ج2/240).

(3) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالخدب، وهو أهم شيوخ ابن خروف، وأعظمهم أثراً في تكوين شخصيته النحوية، أتقن ابن خروف عليه كتاب سيبويه، أخذ العربية من علماء كثيرين من شتى فنون العربية، وساد أهل زمانه، ودرس في بلاد مختلفة، وكان مهتما بكتاب سيبويه وله عليه تعليق سماه الطرر، توفي سنة (580هـ). انظر: طبقات النحاة واللغوين، ص40، والتكملة لكتاب الصلة، ابن الابار (ج2/532)، إنباه الرواة (ج4/194)، بغية الوعاة (ج1/28).

(4) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد المعروف بابن ملكون الحضرمي الإشبيلي، كان أستاذاً في النحو، أخذ ابن خروف عنه العربية والآداب، ومن مؤلفاته: إيضاح المنهج في كتابي التنبيه والمنهج لابن جني، والنكت على تبصرة الصيّمري في النحو، وشرح الحماسة لأبي تمام، توفي سنة (584هـ). انظر: بغية الوعاة (ج1/431)، الذيل والتكملة (ج5/319)، كشف الظنون، ص339.

(5) هو أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز العلاكي الحوفي، كان فقيهاً حاضر الذكر للمسائل، توفي سنة (588هـ). انظر: الذيل والتكملة (ج1/414).

(6) هو محمد بن أحمد بن رشد الحفيد أو الأصغر، وهو حفيد ابن رشد الكبير، اشتهر بالفلسفة، أخذ ابن خروف عنه علم الكلام، وأصول الفقه، توفي بفاس سنة (598هـ). انظر: الذيل والتكملة (ج6/21).

(7) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد الرعيني، ركن الدين سرقسطي، رحل إلى المشرق، فلقب فبها بركن الدين، أخذ عنه ابن خروف علم الكلام، وأصول الفقه، عمل قاضياً، اشتهر بعدالة أحكامه، وقدرته الفائقة على جدال المخالفين، وتفنيد آرائهم، توفي بفاس سنة (598هـ). انظر: الذيل والتكملة (ج6/364).

تلاميذه

بعد أن بزغ نجم أبي الحسن بن خروف، ولاح في الآفاق، وذاعت شهرته وأصبح أستاذاً يُدرس الطلاب، ويؤلف الكتب، وكما أخذ فقد أعطى بسخاءٍ وبذل، ولابد لمن يكون هذا شأنه أن يجتمع حوله عدد غير قليل من طلاب العلم، ومن أهم تلاميذه:

1. أبو بكر بن فحلون السكسي[1].
2. أبو عبد الله الجياني[2].
3. أبو بكر بن سيد الناس[3].
4. أبو الحسن الدبّاج[4].
5. أبو عبد الله الخضراوي[5].
6. أبو الحسن الشاري[6].

---

(1) هو محمد بن أحمد بن خلف بن عبد الله بن فحلون السكسي، كان من أهل العلم والفضل والحفظ، توفي بعد وقعة الارك بأربعة أيام أو نحوها، وكانت تلك الوقيعة على الروم، سنة (591هـ) وقيل سنة (584هـ). انظر: الذيل والتكملة (ج625/5)، التكملة (ج55/2)، فهرس الفهارس (ج994/2).

(2) هو محمد بن أحمد بن يربوع، أخذ عن السهيلي وابن القمار وابن خروف، كان مقرئاً نحوياً مؤدباً، توفي سنة (610هـ)، صنف كتاباً سماه "حديقة الأزهار". انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص61، هدية العارفين (ج124/2).

(3) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الإشبيلي، شيخ محدث، حافظ ومؤرخ، ذكر المراكشي أنه سمع كلام ابن خروف على بعض المسائل النحوية، ولم يقرأ عليه، توفي (618هـ). انظر: عنوان الدراية، ص291– 297، الذيل والتكملة (ج655/5).

(4) هو علي بن جابر بن علي اللخمي الإشبيلي، المشهور بالدباج، كان نحوياً ماهراً، أخذ العربية عن أبي الحسن بن خروف، توفي سنة (646هـ). انظر: بغية الوعاة (ج153/2)، طبقات القراء (ج528/1)، صلة الصلة (ج142/4)، برنامج شيوخ الرعيني، ص88.

(5) هو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي، المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي، من مؤلفاته: الافصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، والتقييد على الممتع لابن عصفور في التصريف، وفصل المقال في أبنية الأفعال، توفي سنة (646هـ). انظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، ص150.

(6) هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى الشاري السبتي، رحل من بلاد المغرب العربي إلى فاس، وأخذ فيها النحو عن ابن خروف، له اهتمام كبير بالعلم، توفي سنة (649هـ). انظر: الذيل والتكملة (ج320/5)، جذوة الاقتباس (ج485/2)، طبقات القراء (ج574/1).

7. أبو القاسم المصمودي[1].
8. أبو بكر الشريشي[2].
9. أبو عبد الله الفاسي[3].
10. أبو الحسن الرعيني[4].

وفاته

عاش أبو الحسن بن خروف نحو خمس وثمانين سنة، إذ وافته المنية –رحمه الله– بعد أن اختلَّ عقله بآخره حتى مشى في الأسواق عُرْياناً بادي العورة، مكشوف الرأس، وقد اختلف المؤرخون في أمرين:

1. مكان وفاته: قال ياقوت الحموي: توفي بإشبيلية[5]، وتابعه أكثر المؤرخين، وفي نفح الطيب أنه قدم من مصر ثم سار إلى حلب ومات بها[6].
2. تحديد سنة وفاته: ذهب المقري[7]: أنها كانت سنة (603هـ)، وقيل: (604هـ)، وقيل: (605هـ)، وفي معجم الأدباء[8]، والبداية والنهاية[9]، ومعجم المؤلفين[10]: أنها سنة

---

(1) هو عبد الرحمن بن محمد بن رحمون المصمودي النحوي، أخذ العربية عن أبي الحسن بن خروف، وقرأ عليه كتاب سيبويه، توفي بسبته سنة (649هـ). انظر: الذيل والتكملة(ج320/1)، بغية الوعاة(ج86/2).

(2) هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سجمان جمال الدين الوائلي الأندلسي، المعروف بالشريشي، المولود بشريش سنة (601هـ)، كان محققاً للعربية، عارفاً بكتاب الله وتفسيره، توفي سنة (650هـ)، وقيل سنة (685هـ) انظر: معجم الأدباء (ج135/18)، طبقات النحاة واللغويين، ص56.

(3) هو محمد بن يحيى بن محمد العبدري الفاسي، شرح الشاطبية، توفي سنة (656هـ). انظر: طبقات النحاة واللغويين، ص60.

(4) هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي، الملقب بابن الفخار _ صنعة أبيه_ تلا القرآن بالقراءات السبع، روى العربية عن علماء أجلاء من بينهم أبو الحسن بن خروف، وهو صاحب البرنامج المشهور" برنامج شيوخ الرعيني " توفي سنة (666هـ)، قال في برنامجه عن ابن خروف: " لقيته وأخذت عنه وسمَّعت عليه، وأجاز لي جميع ما يحمله وما ألفه ". انظر: الذيل والتكملة (ج323/5)، برنامج شيوخ الرعيني، ص82.

(5) معجم الأدباء (ج75/15).

(6) نفح الطيب (ج395/3).

(7) نفح الطيب (ج395/3– 396).

(8) معجم الأدباء (ج75/15).

(9) البداية والنهاية (ج52/13).

(10) معجم المؤلفين (ج221/7).

(606هـ)، وفي وفيات الأعيان[1] سنة (610هـ)، وقيل: إنها سنة (609هـ)، وفي المختصر في أخبار البشر[2]، أنها كانت سنة (610هـ).

وقال معظم المؤرخين[3]: أنه توفي بإشبيلية في العشر الوسط من شهر جُمادَي الآخرة، سنة (609هـ)، حيث أصابه قبل موته خدرٌ واختلاط عقل، أدى ذلك إلى أن حجر عليه فمات، وهو القول الراجح والمشهور، وقال السيوطي: " إنه وقع في جُبٍ ليلاً فمات "[4].

آثاره

صنف أبو الحسن بن خروف في مسيرة حياته مصنفات كثيرة، وتداول الناس انتساخها ونشرها رغبة فيها، وشهادة بجودتها[5]، ومن أهم مصنفاته:

1. تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو:

ذكر السيوطي[6] أن ابن مضاء القرطبي حينما ألف كتابه "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان"، ناقضه ابن خروف بكتاب سماه "تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، ولما بلغ ابن مضاء مناقضة ابن خروف له قال: " نحن لا نبالي بالكباش النطَّاحة، وتعارضنا أبناء الخراف"[7].

وذكره أيضاً البغدادي[8]، ومن المحدثين الدكتور شوقي ضيف[9]، والدكتور عبد العال سالم مكرم[10]، والدكتور مهدي المخزومي[11].

---

(1) وفيات العصر (ج160/2).
(2) المختصر في أخبار البشر (ج115/3).
(3) برنامج شيوخ الرعيني، ص82، الذيل والتكملة (ج322/5)، فوات الوفيات (ج84/3)، بغية الوعاة (ج203/2).
(4) بغية الوعاة (ج203/2).
(5) الذيل والتكملة (ج320/5).
(6) بغية الوعاة (ج323/1).
(7) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، ص231_232.
(8) حاشية على شرح بانت سعاد(ج15/2).
(9) مقدمة الرد على النحاة، ص12.
(10) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص166.
(11) الدرس النحوي في بغداد، 178.

1. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب:

وهو كتاب جليل الفائدة كما وصفه الصفدي والكتبي[1]، فقد قام ابن خروف بشرح كتاب سيبويه في كتابه هذا، إلّا إنه لم يشرح كل ما جاء بالكتاب، وإنما اختار المسائل المبهمة، والشواهد التي تحتاج إلى الإيضاحِ وشرحها والتعليق عليها.

يقول تلميذه –الرعينيّ–[2]: " وله تواليف منها كتابه الكبير الذي سماه " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب "، أودعه طرر ابن طاهر وبسطها وأضاف إليها شرح الأبيات، ولهذا الشرح أهمية خاصة دعت ابن الضائع إلى أن يعتمده في شرحه للكتاب؛ فجمع بينه وبين شرح السيرافي[3].

وذكر المراكشي أن أبا الحسن بن خروف قدم إلى الناصر بن عبد المؤمن نسخة من شرحه لكتاب سيبويه بخطه في أربعة مجلدات، فأثابه عليه أربعة آلاف درهم[4]، وذكر أيضا أنه رأى هذه النسخة بنفسه، ونسخة أخرى[5]، وأشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أن البغدادي سماه بـ " مفتح الأبواب في شرح غوامض الكتاب "وهو تصحيف لكلمة (تنقيح)، وتابعه الأستاذ عبد السلام هارون في ذلك[6].

2. مجموعات كبيرة في الرد على الناس، ومنها[7]:

- الرد على إمام الحرمين أبي المعالي الجويني النيسابوري في كتابه " الارشاد والبرهان ".
- الرد على أبي إسحاق بن ملكون، وأبي الوليد بن رشد، وأبي القاسم السهيلي في مسائل كثيرة.
- الرد على أبي الحسن بن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب.
- الرد على أبي محمد بن حزم في بعض مقالاته.
- الرد على برهان أبي المعالي الجويني في كثير من مؤلفاته.

---

(1) فوات الوفيات (ج160/2).

(2) برنامج شيوخ الرعيني، ص81.

(3) انظر: ارتشاف الضرب (ج14/1)، إشارة التعيين، ص235، بغية الوعاة (ج204/2).

(4) معجم الأدباء (ج76/15)، وفوات الوفيات (ج84/8)، نفح الطيب (ج396/3).

(5) التكملة والذيل (ج321/5).

(6) المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص220.

(7) برنامج شيوخ الرعيني، ص81، الذيل والتكملة (ج321/5)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص228.

- الرد على الأعلم في " رسالته الرشيدية " وغيرها.
- الرد على أبي الحسن، علي بن عبد الله الأنصاري.

3. مفردات السبع:

وهو كتاب في القراءات، كما هو واضح من اسمه، وقد ذكره الرعيني في برنامج شيوخه[1]، كما أشار إليه ابن عبد الملك المراكشي في كتاب الذيل والتكملة –على أغلب الظن بقوله–: "وله مصنفات في القراءات مستجادة"[2].

4. المقنع في الفرائض:

وهو كتاب فقهي في الفرائض، وقد أشار إليه الرعيني في برنامج شيوخه، ومحمد شاكر الكتبي في فوات الوفيات[3]، والسيوطي في كتاب بغية الوعاة[4]، والمقري التلمساني في نفح الطيب[5]، وكذلك في معجم المؤلفين[6]، ولعله هو الذي أشار إليه ابن الزبير بقوله: "ألف في الفرائض تأليفاً مشكوراً، وكانت له مشاركة في ذلك العلم[7].

كتاب شرح الجمل لابن خروف

وقبل الشروع في الحديث عن شرح الجمل لابن خروف يَحسُنُ بنا أن نعرِّف بكتاب الجمل، وبصاحب الجمل تعريفاً يسيراً.

فصاحب الجمل هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ[8]، وُلِدَ بنَهَاوَنْد[9]، وقيل: بصَيْمَرة[10].

---

(1) برنامج شيوخ الرعيني، ص81.
(2) الذيل والتكملة (ج321/5).
(3) فوات الوفيات (ج84/8).
(4) بغية الوعاة (ج203/2).
(5) نفح الطيب (ج396/3).
(6) معجم المؤلفين (ج221/7).
(7) صلة الصلة (ج127/4).
(8) انظر: تاريخ العلماء النحويين، ص36، إنباه الرواة (ج160/2)، وفيات الأعيان (ج136/3)، إشارة التعيين، ص180، بغية الوعاة (ج77/2).
(9) نهاوند: مدينة تقع جنوبي همذان، انظر: معجم البلدان (ج313/5).
(10) صيمره: بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، انظر: معجم البلدان (ج439/3).

ومن شيوخه: الزجاج، وابن السراج، والأخفش الأصغر، وأبو بكر الأنباري، وابن كيسان، وابن دريد، والطبري، وابن الخياط، ونفطويه، وغيرهم.

ومن مصنفاته: كتاب الجمل، والأمالي، والإيضاح في علل النحو، واللامات، ومعاني الحروف، ومجالس العلماء، والإبدال والمعاقبة والنظائر، وغيرها.

وقد توفي الزجاجي بطبرية عام 340هـ، وقيل:339هـ.

وأمَّا كتاب الجمل فهو أشهر مؤلفات الزجاجيّ، وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز، واليمن، والشام[1]، وقد حظي هذا الكتاب بشهرة واسعة؛ فتناوله العلماء والنحاة بالدرس والشرح حتّى قيل: إن شروحه بلغت عند المغاربة مائة وعشرين شرحاً[2].

وترجع أهمية كتاب الجمل إلى اشتماله على أبواب النحو والصرف، بالإضافة إلى يُسر منهجه، وسهولة أسلوبه، وكثرة شواهده، وبعده عن الحشو والتعقيد.

كما أنه كتاب مبارك، فما اشتغل به من أحد إلا انتفع به؛ فقد صنفه بمكة المكرمة، وكان إذا فرغ من باب طاف بالبيت، ودعا الله أن يغفر له وينفع بكتابه[3].

وقد انتفع به خلق كثير، ولا يزال يُنتفع به، بإذن الله.

كتاب شرح الجمل لابن خروف

نبه إليه ابن خروف في شرحه للكتاب، إذ أشار إليه في باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل[4].

كما قامت بتحقيق هذا الكتاب الدكتورة سلوى محمد عرب، وتم طبعه بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة[5].

منهجه

ذكر ابن خروف –رحمه الله– في مقدمة شرحه المنهج الذي سار عليه، ومقاصده التي

---

(1) إنباه الرواة (ج161/2).

(2) انظر: مرآة الجنان (ج332/2)، شذرات الذهب (ج357/2).

(3) إنباه الرواة (ج161/2).

(4) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ص 516– 518، المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه، ص229، و234، و246.

(5) نشرة أخبار التراث العربي، العدد90، مجلد8، ص19.

توخاها، ومنها التنبيه على الشواهد المبهمة، والتنبيه على بعض أوهام شارحيه لاسيما ابن بابشاذ، فابتدأ كتابه بمقدمات النحو المعروفة، مُفْتَتِحاً بالبسملة، والصلاة على النبي –صلى الله عليه وسلم– وذكر ما فيهما من توجيهات نحوية ولغوية، ثم أخذ في شرح الجمل، فسار في شرحه للجمل على نهج الزجاجي في ترتيب الأبواب وأسمائها إلا ما نذر.

وما يهم ابن خروف في منهجه هو التنبيه على الرأي الراجح، والرأي السديد، دون أن يهمه النص نفسه، أو الإشارة إلى اسم صاحب الرأي.

ومما هو جدير بالذكر عنايته الخاصة بشواهد الجمل الشعرية؛ فقد اختتم بها الأبواب، وأسبغ عليها دراسته المستفيضة.

أسلوبه

تميز أسلوب ابن خروف في كتابه شرح الجمل _ بشكل عام _ بأنه حسن السبك، عميق المعنى، ويتطلب من القارئ إمعان النظر، وحضور الذهن، كما أنه واضح العبارة، سهل التركيب، متواصل الفقرات، يكاد يخلو من التعقيد والتكلف إجمالاً سوى بعض الحالات المستثناة.

مصادره

ومن المصادر التي اعتمد عليها ابن خروف في كتابه شرح الجمل، بل وصرَّح بها أيضاً " كتاب سيبويه، والأوسط، وشعر الحماسة، وديوان شعر المخبل، وكتاب الجمل، وكتاب الإيضاح للفارسي، وكتاب الأغاني... إلخ ".

وهناك مصادر أخرى لم يُصرح بأسمائها، واكتفى بذكر أسماء أصحابها؛ فقد نقل عن ابن أبي إسحاق، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل، ويونس، والكسائي، والفراء، والنحاس، والمبرد، والزجاج، وغيرهم.

المبحث الثاني
أبو حيان الأندلسي

اسمه ونسبه:

الشيخ الإمام الحافظ العلّامة، فريد العصر وشيخ الزمان، وإمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، النفزي، الجياني، ثم المصري الظاهري، ثم المغربي المالكي ثم الشافعي، وقد عُرف بكنيته الشهيرة " أبي حيان " نسبة إلى ولده حيان، أما الأندلسي فنسبة إلى موطنه الكبير بلاد الأندلس، وأما الغرناطي فنسبة إلى غرناطة التي نشأ فيها وترعرع بها، وهي إحدى مدن الأندلس، وأما تلقينه بالنفري فهي نسبة إلى نفرة بكسر النون أو فتحها، وهي قبيلة من البربر، وأما الجياني فهي نسبة إلى مدينة جَيّان إحدى مدن الأندلس الوسطى[1]، والظاهر من تلقينه بالمصري نسبة إلى مصر التي رحل إليها، والظاهري نسبة إلى العقيدة الظاهرية التي اعتقد بها، وأما ما أورده ابن تغري بردي من مغربي للمالكي ثم الشافعي[2]؛ فالأولى نسبة إلى المغرب العربي الكبير الذي يضم الأندلس، والمالكي ثم الشافعي فهي المذاهب التي تمذهب بها.

وقد اتفق معظم من أرَّخوا له على هذا النسب واللقب، ولكنَّ أبا الفدا وابن الوردي والسيوطي يسمونه: أبا حيان المغربي [3].

فأبو حيان غرناطي المولد والنشأة، جَيَّاني الأصل، أندلسي الانتماء، مصري الديار، يُكنى بأبي حيان أكبر أولاده، ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية ولازمته.

ولم ينفرد صاحبنا بهذه الكنية، بل إنها لازمت رجالاً آخرين، كأبي حيان التوحيدي الكاتب المشهور، صاحب الإمتاع والمؤانسة[4]، ومحمد بن محمد المعروف بابن السراج، ومحمد بن عزيز بن السلاتي [5].

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (ج67/3)، فوات الوفيات، صلاح الدين الصفدي (ج71/4)، معجم الشيوخ، السبكي، ص473، طبقات المفسرين، الداوودي (ج287/2)، الشهادة الزكية، الحنبلي (ج31/1).

(2) معجم البلدان (ج195/2).

(3) الوافي بالوفيات، الصفدي، (ج175/5)، بغية الوعاة، السيوطي، (ج280/1)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج525/2)، شذرات الذهب، ابن العماد، (ج251/8).

(4) هو علي بن محمد بن العباس الشيرازي، صاحب كتاب الامتاع والمؤانسة، (ت380هـ).انظر: بغية الوعاة (ج2/ 190)، حاشية الأمير على المغني، (ج38/1).

(5) أبو حيان النحوي، الحديثي خديجة، ص31.

وأما لقبه: أثير الدين فهو من الألقاب الشرقية المركبة [1].

مولده

ولد أبو حيان بمدينة مُطْخَشَارِش وهي ضاحية بغرناطة، وقيل إنها من حصون غرناطة، وكان مولده في أواخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، ولكن بعضهم يذكر أنه ولد في آخر شوال سنة اثنتين وخمسين وستمائة، ويرجح أنّه ولد سنة أربع وخمسين وستمائة، لأمور منها: أنّ أبا حيان ذكر في إجازته للصفدي: " ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة "[2].

صفاته الخَلقية

أورد الصفدي في كتابه أعيان العصر لأبي حيان ترجمة كاملة، بل إنه رثاه بأشعار كثيرة، وصفت هيئته كما عاينها، حيث قال: " كان شيخاً حسن العِمَّة، مليح الوجه، ظاهر اللون، مشرباً بحمرة، منور الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر فيها، لم تكن كَثَّة، عبارته فصيحة بلغة الأندلس، يعقدُ حرف القاف قريباً من الكاف، على أنه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة[3]، وقد كان كثير الضحك، بعيد عن الانقباض، حسن الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، فصيح اللسان، له وجه مستدير، وقامة معتدلة، ليس بالطويل ولا بالقصير[4].

وصفه ابن الخطيب بـ"شيخ المشايخ"[5]، كما أنه وصف في كتاب نفح الطيب بـ "شيخ النحاة في الديار المصرية "[6]، ووصفه الصفدي أيضا في كتاب أعيان العصر بـ "حجة العرب

---

(1) الإحاطة في أخار غرناطة، ابن الخطيب، (ج561/3).

(2) أعيان العصر، الصفدي، (ج328/5)، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، (ج276/9، 277)، الإحاطة في أخبار غرناطة، ابن الخطيب، (ج561/3)، غاية النهاية، ابن الجزري، (ج249/2)، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، (ج112/10)، أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، ص32.

(3) فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي، (ج72/4)، أعيان العصر، الصفدي، (ج332/5، 176)، نكت الهيمان، الصفدي، ص281، بغية الوعاة، السيوطي، (ج282/1)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج541/2)، شذرات الذهب، ابن العماد، (ج253/8)، الوافي بالوفيات، الصفدي (ج268/5)، طبقات المفسرين، الداوودي (ج289/2).

(4) نفح الطيب (ج323/3).

(5) الإحاطة في أخبار غرناطة (ج/28).

(6) نفح الطيب (ج535/2).

ومالك أزمة الأدب"[1]، وقد قال عنه الذهبي[2]: "ترجمان العرب ولسان أهل الأدب"، وقال عنه ابن حجر العسقلاني[3]: "الإمام المطلق في النحو"، وكناه الزركلي بـ"رأس العربية"[4].

صفاته الخُلقية:

كان أبو حيان كثير الخشوع والعبادة[5]، يبكي عند قراءة القرآن، ويجري دمعه عند سماع الأشعار الغزلية، وقال الأدفوي عنه: " وكان يفتخر بالبخل كما يفتخر غيره بالكرم[6]، وكان يقول [7]: " احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل، ولا تحتج إلى السفل".

وقال[8]:

رجـــاؤكَ فَلْســـاً قـــد غـــدا فـــي حبـــائلي قنيصـــــاً رجـــــاءٌ للنتـــــاج مـــــن العُقـــــم

أأتعـــــبُ فـــــي تحصـــــيله وأُضـــــيعه إذن كنـــت مُغتاضـــاً مـــن البـــرء بالسُّـــقم

وكان أبو حيان ثاقب الذهن صحيح الإدراك والحفظ، والاضطلاع بعلم العربية[9]، وقد مدحه الفقيه المحدث أبو عبد الله الرعيني[10]، فقال: " هو شيخ فاضل، ما رأيت مثله، كثير الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيد الكلام، حسن اللقاء، جميل المؤانسة، ذو لمة وافرة وهمة فاخرة "، وبالتالي فإن هذا البخل ليس صفة ملازمة لأبي حيان، بل خوفاً من مصائب الدهر ونوائبه، فهو متوازن بين الحرص والبذل.

---

(1) أعيان العصر وأعوان النصر (ج325/5).

(2) ذيل تذكرة الحفاظ (ج23/1).

(3) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (ج58/6).

(4) سير أعلام النبلاء (ج250/7).

(5) البدر الطالع، الشوكاني(ج281/2).

(6) بغية الوعاة، السيوطي، (ج282/1)، طبقات المفسرين، الداوودي (ج289/2).

(7) أعيان العصر، الصفدي، (ج334/5)، ابن حجر، الدرر الكامنة (ج309/4)، المقري التلمسان، نفح الطيب (ج543/2).

(8) الوافي بالوفيات، الصفدي، (ج181/5)، أعيان العصر، الصفدي، (ج304/5).

(9) أعيان العصر، الصفدي، (ج334/5)، الإحاطة، ابن الخطيب، (ج561/3)، الدرر الكامنة، ابن حجر، (ج307/4)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج543/2).

(10) نفح الطيب،المقري التلمساني (ج565/2).

نشأته وطلبه للعلم:

كان القدماء يطلقون على أبي حيان لقب " أمير المؤمنين في النحو "، ويعدونه شيخ النحاة، حيث كان نحوي عصره، ولُغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه [1].

وكان اشتغال أبي حيان بالعلم في موطنه الأندلس، وأول قراءته سنة ستمئة وسبعين هجرياً، حيث بدأ بدراسة القرآن على يد شيوخ عصره، فقرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله، ثم على الخطيب الحافظ أبي علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص[2].

وقد أخذ العربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير وابن الصايغ وأبي جعفر اللّبليّ، وبمصرَ عن البهار ابن النحاس وجماعة، وتقدم في النحو وسمع الحديث بالأندلس وأفريقيا والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمئة وخمسين شيخاً، وانكبّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه وفي التفسير، وفي العربية، والقراءات، والأدب، والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره [3].

قال الصفدي [4]: "لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره، حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره".

شيوخه

برع أبو حيان في علوم كثيرة في التفسير والحديث واللغة وغيرها، مما يشير ذلك إلى سعة اطلاعه ومعرفته بعلوم اللغة والقرآن، وقد تلقى أبو حيان العلم على يد الكثير من الشيوخ، فكانوا نحو أربعمئة وخمسين شيخاً، وأكثر من ألف مجيز[5].

---

(1) أعيان العصر، الصفدي، (ج325/5).

(2) المرجع السابق (ج330/5).

(3) بغية الوعاة، السيوطي، (ج280/1)، أبو حيان النحوي، خديجة، ص101.

(4) بغية الوعاة، السيوطي، (ج281/1).

(5) انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي (ج183/5_ 184)، طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (ج277/9_ 278)، ومعجم الشيوخ للسبكي، ص473، والدرر الكامنة، العسقلاني (ج58/6)، وبغية الوعاة، السيوطي (ج280/1)، حسن المحاضرة (ج534/1)، نفح الطيب (ج550/2)، شذرات الذهب (ج145/6).

ومن شيوخه الذين روى عنه للسماع أو القراءة[1]:

1. القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي الفهري الغرناطي[2].
2. ابن النحاس الحلبي النحوي[3].
3. أبو الحسن الأبذي[4].
4. أبو عبد الله الأنصاري الشاطبي[5].
5. أبو جعفر الثقفي الغرناطي[6]، وغيرهم الكثير.

وممن كتب عنه من مشاهير الأدباء [7]:

1. أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرح المالقي بن المرحل.
2. أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجتي.
3. أبو الحسين يحيى بن عبد العظيم بن يحيى الأنصاري الجزار، وغيرهم.

---

(1) نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج550/2).

(2) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص، الأستاذ المجود أبو علي الحياني الأندلسي الفهري، المعروف بابن الناظر قاضي المرية ومالقة، كان من فقهاء المحدثين القراء النحاة الأدباء، توفي (679هـ).انظر: غاية النهاية، الجزري (ج242/1)، وبغية الوعاة، السيوطي (ج535/1).

(3) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر، الإمام العلامة حجة العرب، بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، شيخ العربية بالديار المصرية، توفي (698هـ). انظر: فوات الوفيات (ج294/3)، القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص248، وبغية الوعاة، السيوطي (ج13/1).

(4) هو علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبدي، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، ومن أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه، له مصنفات عدة: شرح جمل الزجاجي، قال أبو حيان في النضار: كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية، توفي (680هـ). انظر: بغية الوعاة، السيوطي (ج199/2).

(5) هو محمد بن علي بن يوسف بن محمد بن يوسف أبو عبد الله رضي الدين الأنصاري الشاطبي، الإمام العلّامة في علم العربية واللغة، كان عالي الإسناد في القرآن، كان رضي الدين إمام عصره في اللغة، تصدر بالقاهرة، وأخذ الناس عنه، روى عنه الشيخ أثير الدين أبو حيان، توفي(684هـ). انظر: تاريخ الإسلام، الذهبي (ج530/15)، الوافي بالوفيات، الصفدي (ج530/4).

(6) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن عاصم، الإمام العلّامة المقرئ المحدث الحافظ البارع عالم الأندلس النحوي صاحب التصانيف، قال أبو حيان: كان يحرر اللغة ويعلمني المنطق يعني النطق، وكان أفصح عالم رأيته، توفي (708هـ). انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي ج(140/6).

(7) نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج551/2).

تلاميذه

كان أبو حيان من أكابر علماء عصره، إماماً في اللغة والنحو، وقد تتلمذ على يده كثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم، وذاع صيتهم في شتى العلوم، ومنهم[1]:

1. إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ النحوي[2].
2. الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري[3].
3. بهاء الدين السبكي[4].
4. ابن عقيل[5].
5. الصفدي[6].
6. ابن مكتوم[7].

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (ج278/9، 18)، انظر: معجم المؤلفين، الدمشقي (ج130/12)، طبقات المفسرين، الداوودي (ج288/2)، شذرات الذهب، ابن هشام (ج252/8)، الدرر الكامنة، العسقلاني (ج64/6)، بغية الوعاة، السيوطي (ج280/1، 309، 415).

(2) هو إبراهيم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المقرئ، الشيخ برهان الدين الحكوي، اعتنى بالعربية والقراءات، لازم درس أبي حيان، توفي(749هـ). انظر: الدرر الكامنة، العسقلاني (ج31/1)، شذرات الذهب، ابن هشام (ج272/8).

(3) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي بن يحيى بن خلف المرادي النحوي، اللغوي والفقيه، كان إماماً في العربية والقراءات، أخذ العربية عن عدد من العلماء منهم: أبو حيان توفي(749هـ). انظر: شذرات الذهب، ابن العماد (ج272/8)، بغية الوعاة، السيوطي (ج517/1).

(4) هو أحمد بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام السبكي، الشافعي بهاء الدين أبو حامد، فقيه أصولي، مشارك في بعض العلوم، أخذ عن أبيه وأبي حيان، وتوفي(756هـ). انظر: الدرر الكامنة، العسقلاني(ج248/1)، بغية الوعاة، السيوطي (ج342/1).

(5) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي الهاشمي الهمذاني، نحوي الديار، ولد سنة698هـ، وتوفي (769هـ)، من أشهر مؤلفاته: شرح الألفية، المساعد في شرح التسهيل. انظر: بغية الوعاة(ج47/2).

(6) هو صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، الشافعي، أديب ولغوي، أخذ النحو من أبي حيان، وقرأ عليه المقامات الحريرية، توفي بدمشق(764هـ)، من مؤلفاته: الوافي بالوفيات.انظر: طبقات الشافعية(ج94/4)، شذرات الذهب(ج200/4)، الدرر الكامنة(ج87/2)، الزركلي، الأعلام(ج315/2)، نفح الطيب(ج549/2.

(7) هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، ولد سنة 682هـ، اشتهر بالنحو، وشرح كافية ابن الحاجب في النحو، (ت749هـ). انظر: الدرر الكامنة(ج156/1)، بغية الوعاة،(ج140/1).

7. محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش[1].
8. أبو جعفر الأندلسي[2].
9. محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري المالكي[3]، وغيرهم الكثير.

وقد جسَّر أبو حيان طريق الناس للوصول لمصنفات ابن مالك رحمه الله، بل ورغبهم في قراءتها وشرح لهم غامضها، والتزم ألا يقرأ أو يقرئ أحداً إلا إن كان من كتاب سيبويه، أو التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه[4].

مكانته العلمية

ولعل أكثر ما يدلل على مكانة أبي حيان العلمية، تعدد شيوخه، وكثرة تلاميذه، كما أن مؤلفاته الضخمة التي أورثها للأمة من بعده، تشهد له بالمكانة التي حظي بها بن أقرانه من علماء عصره.

ونستأنس بما قاله صلاح الدين الصفدي في حق أبي حيان؛ وما قاله عنه يكشف لنا شدة إعجابه، وتقديره للمكانة العالية التي حظي بها أبو حيان: " كان أمير المؤمنين في النحو، والشمس السافرة شتاءً في يوم الصحو، والمتصرف في هذا العلم، فإليه الإثبات والمحو، لو عاصر أئمة البصرة لبَصَرهم، وأهل الكوفة لكفَّ عنهم اتّباعهم الشواذ وحذرهم، نزل منه كتاب سيبويه في وطنه بعد أن كان طريداً، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً، وجعل شرحه وجْنة

---

(1) هو محمد بن يوسف بن أحمد التميمي، المصري، الإمام الفاضل البارع العلّامة النحوي الرئيس القاضي محب الدين الحلبي الشافعي، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، توفي(769هـ)، وقيل(778هـ). انظر: بغية الوعاة، السيوطي (ج275/1)، الدرر الكامنة(ج290/4)، الأعلام، الزركلي (ج153/7).

(2) هو أحمد بن يوسف بن مالك الغرناطي، أبو جعفر الأندلسي، رافق أبا عبد الله بن جابر الأعمى فحجَّا معه، ودخلا القاهرة، ولقيا أبا حيان وغيره، وكان أبو جعفر عارفاً بالنحو وفنون اللسان، حسن الخلق، حلو المحاضرة، كثير التواليف في العربية وغيرها، توفي(779هـ).انظر: الدرر الكامنة، العسقلاني(ج403/1)، بغية الوعاء، السيوطي (ج403/1).

(3) هو محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي، أبو عبد الله شمس الدين، شاعر، عالم بالعربية، وهو أعمى من أهل المرية، توفي(780هـ). انظر: بغية الوعاة، السيوطي (ج34/1)، الأعلام، الزركلي (ج328/5).

(4) الصفدي، نكت الهيمان، ص280، ابن الجزري، انظر: غاية النهاية (ج249/2)، بغية الوعاة، السيوطي، (ج280/1).

راقت النواظر توريداً، ملأ الزمان تصانيف، وأمال عُنق الأيام بالتواليف"[1].

ويستحضر صلاح الدين الصفدي علماء النحو القدماء جميعاً؛ ليبين مكانة أبي حيان بين هؤلاء العلماء، وعلى شكل طرفة يقول: فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً غير محبَّب، أو عيسى بن عمر لأصبح من تقعيره وهو محدّب، أو الخليل لكان بعينه قذاه، أو سيبويه لما تردى من مسألته الزنبورية برداه، أو الكسائي لأعراه حُلّة جاهه عند الرشيد وأناسه، أو الفراء لفرّ منه ولم يقتسم ولد المأمون تقديم مداسه، أو الزيدي لأظهر نقصه من مكامنه، أو الأخفش لأخفى جملة من محاسنه، أو أبو عبيدة لما تركه ينصبّ لشعب الشعوبية، أو أبو عمرو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلّق بعربية، أو السكّري لما راق كلامه في المعاني ولا حلا، أو قطرب لما دبّ في العربية ولا درج، أو ثعلب لاستكنّ بمكره في وكره وما خرج، أو المبرّد لأصبحت قواه مفتّرة، أو الزجاج لأمست قواريره مكسّرة"[2].

وكذلك استحضر علماء النحو المحدثين، وعقد بينهم وبين أبي حيان مقارنة ويبين فضله عليهم أيضا، وعلى شكل طرفة أخرى يقول: "أو ابن بابشاذ لعلم أن قياسه ما اطّرد، أو ابن دريد ما بلع ريقه ولا ازدرد، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْله، أو ابن السراج لمشّاه إذا رأى وحله، أو ابن الخشاب لأضرم فيه ناراً ولم يجد معها نوراً، أو ابن الخباز لما سجر له تنوراً، أو ابن القوّاس لما أغرق في نزعه، أو ابن يعيش لأوقعه في نزعه، أو ابن خروف لما وجد له مرعى، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طريّاً، أو الدبّاج لكان من حلته الرائقة عريّاً"[3].

وقد ختم الصفدي قوله بشهادة خالدة له إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فيقول: "فكان إمام النحاة في عصره شرقاً وغرباً، فريدَ هذا الفن الفذّ بعداً وقرباً"[4].

وكذلك أورد ابن حجر العسقلاني ما يؤكد اهتمام أبي حيان بالعلم فيقول نقلاً عن الصفدي: " قال الصفدي: لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، ولم أره على غير ذلك، وكان له إقبال على أذكياء الطلبة يعظمهم وينوه بقدرهم، وكان كثر النظم من الأشعار والموشحات، وكان ثبتاً وفيما ينقله عارفاً "[5].

---

(1) أعيان العصر، وأعوان النصر (ج325/5).
(2) المرجع السابق نفسه (ج326/5، و327).
(3) أعيان العصر، وأعوان النصر (ج327/5).
(4) المرجع السابق نفسه (ج328/5).
(5) الدرر الكامنة (ج58/6).

كما شهد له السيوطي بأنه قد تبحر في شتى العلوم، فكان موسوعةً حقيقيةً زاخرةً بكل أنواع المعارف والعلوم، فقال: " فانكب على طلب الحديث وبرع فيه، وفي التفسير، والعربية، والقراءات، والأدب، والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر عصره "[1].

ثقافته

لم يختلف أبو حيان عن غيره من العلماء من حيث البدايات العلمية، إذ إنه بدأ بتعلم القرآن الكريم والحديث الشريف واللغة وأشعار العرب، وفي ذلك يقول ابن خلدون: " وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعلم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا ما يراعونه في التعليم، إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأسَّه، ومنبعَ الدين والعلوم، جعلوه أصلاً في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل إنهم يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها، وتجويد الخط والكتاب"[2].

ويعد القرآن الكريم أول رافدٍ من روافد ثقافته العلمية، وفي ذلك يقول أبو حيان: " قرأت القرآن الكريم برواية ورش، وهي الرواية التي تنشأ عليها ببلادنا، فنتعلمها أولاً على المسند المعمر العدل أبي طاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي المليحي بمصر "[3].

كما اهتم أبو حيان باللغة العربية اهتماماً بالغاً، فانكب على دراستها وحفظ أشعارها، وفي ذلك يقول: " وقد حفظت في علم اللغة الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب الستة، وهم: امرؤ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وديوان الأفوه الأودي، فحفظت هذه الدواوين عن ظهر قلب، وحفظت كثيراً من اللغات المحتوي عليها، وكذلك حفظت نحو الثلث من كتاب الحماسة، واللغات التي تضمنتها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس"[4].

فقد كان أبو حيان دائرة معارف حية للكثير من العلوم، حيث كان بارعاً في التفسير والفقه والحديث، والقراءات، والنحو والأدب، والتاريخ[5]، فقرأ للمشارقة والمغاربة والأندلسيين، كما أنه أظهر براعته في مجال النحو والصرف، وفي ذلك يقول الصفدي عنه: " كان إمام النحاة في

---

(1) بغية الوعاة (ج1/280).
(2) مقدمة ابن خلدون، ص537.
(3) تفسير البحر المحيط (ج1/11).
(4) المرجع السابق نفسه (ج1/6).
(5) البدر الطالع، الشوكاني(ج2/288).

عصره شرقاً وغرباً"[1].

وهكذا فقد تبحر أبو حيان في شتى العلوم، فاستحق بذلك أن يكون نِعْمَ المفسر الماهر بمعاني القرآن ومفرداته، ونعم النحوي الحاذق صاحب الرأي المستقل عن غيره من النحاة، فيقول: " بعلم النحو تُعرف الأحكام التي للكلمة العربية من حيث جهة إفرادها، ومن حيث جهة تركيبها، وبعلم اللغة تعرف معاني الأسماء، والأفعال التي لا يفهم المقصود من كلام الله وألفاظه إلا بمعرفته والاطلاع عليه، وبعلم الحديث يتعين المبهم، ويتبين المجمل، وسبب النزول والنسخ، وبأصول الفقه يُعرف الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما شابه ذلك"[2].

مذهبه وعقيدته

كان أبو حيان عفيفاً معروفاً بحسن دينه وعقيدته بعيداً عن الملذات، وكان في أول أمره مالكياً ثم تمذهب بالظاهرية وهو في الأندلس، حيث كان هذا المذهب منتشراً، بل تعصب للمذهب الظاهري، قال ابن حجر: " كان أبو حيان يقول[3]: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه"، وبعد رحيله إلى المشرق بمصرَ تمذهب بالمذهب الشافعي[4]، حيث يقول تلميذه الصفدي: " وكان أولا يرى رأي الظاهرية ثم إنه تمذهب للشافعي –رضي الله عنه– فحفظ مختصر المنهاج للنووي، وحفظ المنهاج إلا يسيراً"[5].

وعندما جاء إلى مصر، ورأى المذهب الظاهري مهجوراً فيها، تمذهب للشافعي بل إنه تعصب له، وتظهر شافعيته واضحة جلية من خلال تفسيره "البحر المحيط"، وفي ذلك قال الأدفوي: " كان ثبتاً صدوقاً حجة، سالم العقيدة، خالياً من الفلسفة والاعتزال والتجسيم"[6] فقد كان صاحب عقيدة سليمة صافية.

ولقد كان أيضاً ينتقد أصحاب الكلام والفلسفة والاعتزال، وأثبت ذلك في تفسيره المحيط حيث قال: " لما حللت بديار مصر ورأيت كثيراً من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهراً من

---

(1) الوافي بالوفيات، الصفدي، ج5، ص267.
(2) تفسير البحر المحيط(ج5/1).
(3) شذرات الذهب، ابن العماد (ج253/8)، الدرر الكامنة (ج58/6).
(4) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، ص111.
(5) أعيان العصر (ج332/5)، الوافي بالوفيات، الصفدي (ج176/5).
(6) أعيان العصر (ج332/5)، الدرر الكامنة، العسقلاني (ج59/6).

غير أن ينكر ذلك أحد فتعجبت من ذلك، إذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك وإنكاره، وأنه إذا بيع كتاب في المنطق فهو إنما يباع خفية، وأنه كان لا يتجاسر أحد أن ينطق بلفظ المنطق، وإنما يسمونه المفعل، حتى أنّ وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم كتب إلينا كتاباً من الأندلس، يسألني أن أشتري أو أستنسخ كتاباً لبعض شيوخنا في المنطق، فلم يتجاسر أن ينطق بلفظ المنطق –وهو وزير– فسماه في كتابه لي بالمفعل"[1]، كما عرف أيضاً بتعصبه للإمام علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– فقد قال الصفدي: "قال الفاضل كمال الدين الأدفوي: وجرى على مذهب كثير من النحويين في تعصبه للإمام علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– التعصب المتين، قال: حُكي لي أنه قال لقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة: إن علياً –رضي الله عنه– عهد إليه النبيﷺ أن لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق، أتراه ما صدق في هذا ؟ فقال: صدق، قال: فقلت له: فالذين سلّوا السيوف في وجهه، يبغضونه أو يحبونه؟"[2].

والحق أن أبا حيان قد زهد في آخر حياته في النحو، وأخذ يدعو الناس إلى الفقه واعتناق مذهب الشافعي، حيث كان يفضل آراءه وتلاميذه، إذ يقول[3]:

غُـدّيتُ بِعِلـمِ النَّحْـوِ إذْ دَرَّ لـي ثَـدْيَا	فَجِسْمِـي بِـهِ يُنَمـي ورُوحِـي بِـهِ تَحَيَـا
وَقَـدْ طَـالَ تِضْـرَابِي لِزَيْـدٍ وعَمْـرِهِ	وَمَـا اقْتَرَفَـا ذَنْبَـاً ولا تَبِعَـا غَيَّـا
أَلَا إنَّ عِلْـمَ النَّحْـوِ قَـدْ بَـادَ بِأَهْـلِهِ	فَمـا إنْ تَـرى فـي الحَـيِّ مـنْ بَعْـدِهِمْ حَيَّـا
سَأَتْرُكُـهُ تَـرْكَ الغَـزَالِ لِظِلِّـهِ	وَأُتْبِعُـهُ هَجْـراً وأُوْسِعُـهُ نَئْيـا
وَأَسْمُـو إلـى الفِقْـهِ المُبَـارَكِ	لِيُرْضَـيَكَ فـي الأُخْـرى وَيُحْظِيـكَ فـي الـدُّنْيَا
هَـلِ الفِقْـهُ إلا أَصْـلُ دِيـنِ مُحَمَّـدٍ	فَجَـرِّدْ لَـهُ عَزْمَـاً وجِـدَّ لَـهُ سَعْيَـا
وَكُـنْ تَابِعـاً للشَّـافِعِيِّ وَسَالِكـاً	طَرِيقَتُـهُ تَبْلُـغْ بِـهِ الغَايَـةَ القُصْيَـا

وكان أبو حيان يرد على الرازي والزمخشري وغيرهما من علماء المعتزلة ولا يرى في آرائهم فائدة؛ لأنهم قد ابتعدوا عن ظاهر القرآن[4].

---

(1) تفسير البحر المحيط (ج242/4).

(2) أعيان العصر (ج473/2).

(3) نفح الطيب (ج569/2)، طبقات الشافعية (ج286/9)،أبو حيان النحوي، خديجة، ص75.

(4) انظر: أعيان العصر، الصفدي، (ج332/5)، الصفدي، نكت الهيمان، ص281، الدرر الكامنة، ابن حجر، (ج308/4)، السيوطي، بغية الوعاة(281/1)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج541/2)، خديجة أبو حيان، ص75.

مؤلفاته

وكان لثقافة أبي حيان العظيمة والاطلاع الواسع، والاتصال بعلماء عصره الأثر الكبير في حياته العلمية، فألف كتباً كثيرة وفي علوم مختلفة، فهو طاقة علمية أضافت إلى المكتبة العربية أكثر من خمسين مصنفاً في مختلف العلوم والفنون.

فقد قال تلميذه صلاح الدين الصفدي [1]: "وله من التصانيف التي صارت وطارت، وانتشرت وما انتثرت، وقرئت ودريت ونسخت، أخملت كتب الأقدمين، وألهمت المقيمين بمصر والقائمين".

ومن تلك التصانيف: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، وكتاب إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، وكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وكتاب التخييل الملخص من شرح التسهيل، وكتاب التجريد لأحكام سيبويه، وكتاب القول الفصل في أحكام الفصل، وكتاب التذكرة، وكتاب النافع في قراءة نافع، ونثر الدر ونظم الزهر، وشرح جمل الزجاجي، والأبيات الوافية في علم القافية، واللمحة البدرية في علم العربية، والنكت الحسان في شرح غاية الاحسان، وكتاب نوافث السحر في دمائث الشعر، وغيرها [2].

ومما لم يكمل تصنيفه: كتاب مسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد، وكتاب غاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب(رجز)، وكتاب مجاني الهصر في آداب وتواريخ أهل العصر، وكتاب خلاصة البيان في علمي البديع والبيان، وكتاب المخبور في لسان البشمور.

وقد ذكر القدماء أنّ مصنفاته تزيد على خمسين ما بين كبير وصغير، وذكر بعضهم أنّ مصنفاته بلغت الخمسة والستين [3].

---

(1) الوافي بالوفيات، الصفدي، (ج175/5).

(2) انظر: ارتشاف الضرب (ج32/1، 33،34، 35)، الصفدي، نكت الهيمان، ص 240، 241، 283، بغية الوعاة، السيوطي، (ج283/1)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج552/2)، البدر الطالع (ج289/2)، خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ص72.

(3) ابن شاكر الكتبي، فوات الوفيات (ج78/4)، ابن تغري بردي، المنهل الصافي (ج168/11)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج552/2)، أبو حيان النحوي، خديجة، ص72.

شعره

يذكر المؤرخون أنَّ أبا حيان كان له نظم ونثر جيدان، وكان له الموشحات البديعية، ومن أشعاره[1]:

عُـــداتي لهـــم فضـــلٌ علـــيَّ ومنَّـــةٌ ... فـــلا أذهـــبَ الـــرحمنُ عنِّـــي الأعاديـــا
هـــم بحثـــوا عـــن زلَّتـــي فاجْتَنبْتُهـــا ... وهـــم نافســـوني فاكتســـبتُ المـــوالي

ومن أشعاره أيضاً[2]:

إنّ الـــــدرهمَ والنســـــاءَ كلاهمـــــا ... لا تأمنـــــنّ عليهمـــــا إنســـانـــــا
ينـــزعن ذا اللـــبِّ المتـــين عـــن التقـــي ... فيـــــرى إســـاءة فعلـــه إحســانـــا

ومن نظمه أيضا[3]:

ســـبق الـــدمعُ بالمسيـــرِ المَطَايـــا ... إذْ نَـــوَى مَـــنْ أُحِـــبُ عَنِّـــي نُقلـــه
وأجـــادَ السّـــطورَ فـــي صـــفحةِ الخـــدِ ... ولِـــم لا يُجِـــيدُ وهـــو ابـــنُ مُقْلَـــه

وفاته

فقد عاش الشيخ العلاّمة أبو حيان طيلة حياته في طلب العلم، وخدمة العلم والعلماء، فخدم أبو حيان هذا العلم مدة تقارب الثمانين عاماً أو يزيد، فسلك من غرائبه طرقاً متشعبة الأفانين، وترك لنا مجموعة من الكتب في شتى العلوم كالقرآن، واللغة، والنحو، والحديث، والتراجم، فما خلفه لنا من ميراث علمي، جعل ذكراه تصدح في الخافقين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وروى الشوكاني أنه "قد أضر قبل موته بقليل"[4]؛ أي أصابه العمى، وقد توفي بعد أن أصابته حمى شديدة، أدت إلى وفاته من يومه[5].

وقد اختلف في تاريخ وفاته، فقال ابن حجر: "وكان قد حصلت له أول النهار حمى، فصبر إلى أن صلى الظهر بالجامع، ثم رجع إلى بيته فصلى العصر بالمدرسة، ثم دخل البيت

---

(1) الوافي بالوفيات، الصفدي، (ج180/5).
(2) أعيان العصر، الصفدي، (ج335/5)، الدرر الكامنة، ابن حجر، (ج305/4).
(3) النجوم الزاهرة (ج112/10).
(4) البدر الطالع (ج279/2).
(5) المرجع السابق (ج26/5).

فوقع ميتاً في الثالث عشر من جُمادَى الآخرة سنة752هـ رحمه الله"[1].

ويُجمع عدد من العلماء كالصفدي، والسيوطي، والشوكاني وغيرهم، أنه قد توفاه الله عز وجل في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة 745هـ[2]، فبعد رحلة طويلة من هذا التجوال والتطواف لأبي حيان شاءت إرادة الله أن تتبدل حركاته بالإسكان، فتوفي –رحمه الله– بمنزله في القاهرة، يوم السبت الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمئة هجرية، ودفن بالقاهرة في مقابر الصوفية خارج باب النصر[3]، وصُلي عليه في الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب[4] رحمه الله رحمة واسعة.

وقال تلميذه الصفدي قصيدة طويلة يرثيه رحمه الله، وقد اخترت منها[5]:

مَـــاتَ أَثِيـــرُ الـــدِّينِ شَيْـــخُ الـــوَرَى ... فَاسْـــــتَعَرَ البـــــارِقُ وَاسْتَعْبَـــــــرَا

ورقَّ مِـــنْ حُـــزنٍ نســـيمُ الصَّبـــــا ... واعتـــلَّ فـــي الأســـحارِ لمّـــا ســـرى

وصـــــادحاتُ الأيـــك فـــي نَوحهـــــا ... رَثَتْـــه فـــي الســـجع علـــى حـــرف را

يـــا عـــينُ جـــودِي بِالدُّمُـــوعِ التـــي ... يُـــرْوَي بهـــا مـــا ضَـــمَّهُ مِـــنْ ثَـــرَى

وَأَجْـــرِى دَمَـــاً فَالخَطْـــبُ فـــي شَأْنِـــهِ ... قَـــدِ اقْتَضَـــى أَكْثَـــرَ مِمَّـــا جَـــرَى

إِنْ مَـــاتَ فَالذِكـــرُ لَـــهُ خَالـــدٌ ... يَحْيَـــا بِـــهِ مِـــنْ قَبْـــلِ أَنْ يُنْشَـــرَا

مـــاتَ إمـــامٌ كـــان فـــي فنّـــه ... يُـــرَى إماماً والـــورى مِـــنْ ورا

كتابه "ارتشاف الضرب"

الارتشاف هو المص[6]، والضرب هو العسل الأبيض، وهو موسوعة شاملة لعلوم العربية من النحو والصرف والأمثال واللهجات.

وأما قيمته اللغوية ففيه عرض لمادة لغوية غزيرة، وهي تدلل على ثقافته اللغوية

---

(1) البدر الطالع(ج26/5).

(2) انظر: الوافي بالوفيات (ج186/2)، بغية الوعاة (ج280/1)، شذرات الذهب (ج145/6)، البدر الطالع (ج279/2).

(3) انظر: شذرات الذهب(ج145/6)، الصفدي، نكت الهيمان، ص248، السبكي، معجم الشيوخ، ص600، ابن الخطيب، الإحاطة (ج605/3)، نفح الطيب، المقري التلمساني، (ج538/2).

(4) نفح الطيب (ج537/2).

(5) الأبيات من البحر السريع، انظر: الوافي بالوفيات، الصفدي، (ج185/5)، الصفدي، نكت الهيمان، ص، 241، فوات الوفيات، ابن شاكر الكتبي (ج72/4)، بغية الوعاة (ج283/1، 284)، حسن المحاضرة (ج543/1)، نفح الطيب (ج537/2).

(6) القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مجد الدين محمد، تحقيق: أحمد الزواري، دار المأمون، القاهرة، ط2، ج1، 1357هـ، مادة " مص"، ص341.

الواسعة، وإلمامه بالشواهد المتنوعة من الأمثال والأشعار وغيرها.

وقد اعتمد أبو حيان في ترتيب موضوعات كتابه على الصرف أولاً ثم النحو، خلافاً لما عهدناه عند كثير من النحاة، ثم أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه، واجتهد كذلك في ترتيب المعارف والتوابع.

وكان أيضا يتحرى أيضا صفة النقل والرواية فيكاتبه، ويتحاشى الغموض أو التكرار، أو الاستطراد، بالإضافة إلى اهتمامه بتقريب الحقائق النحوية إلى أذهان الدارسين؛ وذلك عند قيامه باستعمال بعض المصطلحات التي شاعت بين النحاة في عصره.

سبب تأليف الكتاب

ألف أبو حيان كتابه المسمى بالتذييل والتسهيل في شرح التسهيل، وكان قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كثير من المؤلفات، فأراد أبو حيان أن يختصره مرة أخرى، فقام بتجريده من الاستدلال والتطويل إلا في بعض الحالات التي كانت تستدعي الإطالة، فألف كتاب " ارتشاف الضرب من لسان العرب "، فكان هدفه الأول هو الاختصار مع المحافظة على سلامة اللفظ وبيان التمثيل على الشواهد، بالإضافة إلى استدراك ما أغفله من فوائد في كتبه وتقريب المعاني للقارئ.

تقسيم الكتاب

قام أبو حيان بتقسيم كتابه إلى جملتين، الأولى جملة أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية جملة أحكام الكلم حالة التركيب، وصنفهما إلى قسمين بأحكام إفرادية خاصة، وقد جعل علم الصرف في كتابه قسمين، فكان القسم الأول هو الشارح لحروف الهجاء العربية، وبيان مخارجها وصفاتها، وزيادة الحروف وتجريدها، وأما القسم الثاني فقد تناول فيه التصغير، والتكسير، والمصدر، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصور، والممدود.

أما تقسيمة للجملة الثانية من كتابه فقد ذكر فيه أحكام الإعراب للكلمة بعد التركيب، فإما أن تكون الكلمة في اللغة العربية معربة وإما غير معربة، وقسم ذلك إلى أبواب، منها: باب الإعراب، وباب المرفوعات كالمبتدأ والخبر والفاعل، وباب المنصوبات، وباب المجرورات، وباب الجوازم والإضافة، ومنها غير المعربة وهو المبني من الكلام، والمدغم بين كلمتين، والتقاء الساكنين والهمزتين، بالإضافة إلى أقسام العدد والكناية عن العدد والوقف... إلخ.

وانتهى في كتابه بذكر النعت ومنعوته، وعطف البيان والنسق والبدل، وصيغ التعجب، وكان حقاً هو المبوِّب الأول من بين النحاة لصيغ التعجب، إذ لم يصنفها النحاة السابقون، وهذا ما ميز كتاب "ارتشاف الضرب" عن كتابه السابق "التذييل والتسهيل"، بالإضافة إلى تبويبه

لفصل في نوادر التأليف، وباب الضرائر الشعرية التي يجوز للشاعر أن يذكرها أو يستبدلها.

وقد اعتمد في توثيقه لكتابه "ارتشاف الضرب" على بعض المصادر والمراجع المفقودة والتي لم تصل إلينا، مثل كتاب "البسيط" لمحمد بن ضياء الدين بن العلج، وكتاب "الافصاح" لابن هشام الخضراوي، وكتاب "الأوسط" للأخفش"[1].

وكان كتاباً حافلاً بالكثير من آراء النحاة المتقدمين، وداعماً للباحثين والدارسين؛ وذلك لتطور وتعدد المذاهب النحوية ما بين الكوفة والبصرة، وما بين المشرق والمغرب، وقد كان يبين تأييده أو اعتراضه أو سكوته والاكتفاء بذكر آرائهم النحوية، فلم يتعصب لرأيه مطلقاً، وقد كان يذكر آراء الجهابذة من علماء المدرسة البصرية والكوفية والبغدادية، فكان مؤيداً أحياناً، معارضاً أحياناً أخرى، أو قد يكون ساكتاً غير معلق لآرائهم، وقد أكثر أبو حيان من ذكر الشواهد القرآنية والشعر والقراءات، ولغات القبائل الأخرى، وهذا ما ميزه عن غيره من الكتب، وقد استفاد السيوطي كثيراً من آراء أبي حيان الغزيرة ولخصها في كتابه "همع الهوامع".

مصادر الكتاب

اعتمد أبو حيان في كتابه "ارتشاف الضرب" على كتب نحوية وصرفية وبلاغية، ومنها: الكتاب لسيبويه، والبسيط والإيضاح، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، والمحكم لابن سيده، وغيرها من الكتب القديمة.

منهج أبي حيان في أصول النحو

اختط أبو حيان لنفسه منهجاً صحيحاً في أصول النحو لم يحد عنه وهو يؤلف كتبه، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه.

والإجماع أيضاً من أصول النحو عند أبي حيان، فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به، ويذكر الرأي ومن نادى به.

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخراً، ونذكر بعض النماذج على ذلك:

- المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان: في باب كان: "فكما لا يجوز: ما قائماً زيدُ، فلا يجوز: ليس قائماً زيدٌ، وهذا المذهب يرد عليه السماع"[2].

وفي باب الحال: "ويدل على بطلان مذهب الكوفيين: أنه لم يسمع ما أجازوه..."[3].

---

(1) ارتشاف الضرب(ج41/1).

(2) أبو حيان، منهج السالك (ج189/1).

(3) المرجع السابق (ج278/2).

الفصل الأول

آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب ارتشاف الضَّرَب

الفصل الأول

آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب ارتشاف الضَّرَب

المبحث الأول

مسائل في مقدمات النحو

1. القول في الإعراب

قال ابن مالك[1]:

والرَّفْــعَ والنَّصْــبَ اجْعَلَــنْ إِعْرَابــاً لاسْــمٍ وفِعْــلٍ نحو: لَـنْ أَهَابَــا
والاسْــمُ قَــدْ خُصِّصَ بِالجــرِّ كَمَــا خُصِّــصَ الفِعْــلُ بِــأَنْ يَنْجَزِمَــا
فَارْفَــعْ بِضَــمٍ وانْصِبَــنْ فَتْحَــاً وجُرَّ كَسْــراً كَذِكْــرُ اللهِ عَبْــدَهُ يَسُــرْ
وَاجْــزِمْ بِتَسْكِيــنٍ وَغَيْــرُ مَــا ذُكِــرْ يَنُــوبُ نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِــي نَمِــرْ

قال أبو حيان[2]: "الإعراب في اللغة : الإبانة والتحسين، يقال: أعربت الشيء؛ أي حَسَّنْتُهُ، وأمَّا الإعراب في الاصطلاح: فذهب طائفة إلى أنه نفسه الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف، وابن الحاجب، وابن مالك لفظي، إذ قال في التسهيل: " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حَرَكَةٍ أو حَرْفٍ أو سُكُونٍ أو حَذْفٍ، وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أنَّ الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالآخر لعامل دخل عليها نفسها، فالحركات علامات الإعراب، ودلائلُ عليه، وهو ظاهر قول سيبويه"[3].

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذه الأبيات عن أنواع الإعراب، فهنالك الرفع والنصب وهما مشتركان بين الأسماء والفعل المضارع، وأمَّا الجر فهو خاصٌ بالأسماء فقط، بينما الجزم خاصٌ بالفعل المضارع، ولهذه الأنواع علاماتٌ أصول، وهي الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم.

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص3.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضَّرَب (ج833/2).

(3) انظر: الكتاب (ج13/1، 14)، الإيضاح في شرح المفصل (ج118/1)، شرح الرضي للكافية (ج77/1)، المقتضب (ج151/2).

فالإعراب لغة بمعنى الإبانة والتحسين، فيقال: أعربت الشيء؛ أي حسنته، ومنه قوله تعالى ﴿ **عُرُباً أَتْرَاباً** ﴾[1]؛ أي حِساناً، وفي اصطلاح النحويين: الإعراب هو إلحاق تغيير في آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً [2].

وأمّا حدُّ الإعراب في الاصطلاح: فهو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ، يجلبه العاملُ، ويكون هذا الأثر إمَّا بالحركة أو بالحرف، أو بالسكون والحذف، فكل ما يرفع بالحروف، فالإعراب فيه ظاهر، فالأثر الظاهر واضح بيِّن حيث إنه يكون بالرفع، أو بالنصب، أو بالجر، بينما الأثر المقدر يكون مثلاً بالمقصور الذي ينتهي بألف منقلبة عن ياء مقدرة، أو الاسم المنتهي بياء قبلها كسرة، أو ما كان آخره ألفٌ اسماً كان أو فعلاً نحو ذلك[3].

وقد عرفه ابن مالك أيضاً بقوله: " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون، نحو: لم يضربْ، أو حرف، مثل الواو والألف، والياء والنون، نحو: جاء أبوك والزيدان، ورأيت الزيديّن يضربون"[4].

وعرفه عباس حسن في كتابه الوافي" بأنه تغير العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كل عامل"[5].

ويرى جمهور النحاة بأن الإعراب لفظي بالحروف، حيث إنه أثرٌ يجلبه العامل، ظاهرا أو تقديراً، وقد أيَّد ذلك ابن خروف، فيما ذهب الأعلم الشنتمري وجماعة من المغاربة أنه معنوي، فهو تغيير العامل في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً، وهذا ظاهر قول سيبويه، وقد رجَّح أبو حيَّان هذا القول أيضا، فيما قسم بعض النحاة الإعراب ثلاثة أقسام: ظاهر، ومقدر، ومنويّ، ويكون الأخير بما ألفه غير منقلبة عن شيء، نحو: حُبلى، أو بغير ألف كغلامي، ويرى بعضهم أيضا أنه: لفظي وتقديري ومحلَّى، ويكون الأخير بموضع الاسم المبني[6].

ومن المعلوم بأنَّ علامات الإعراب على ثلاثة أضرب، وهي: الرفع، والنصب،

---

(1) سورة الواقعة، آية37.

(2) ابن عصفور، شرح الجمل(ج31/1)، انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج19/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع(ج53/1_54).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج33/1)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج19/1)، ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل(ج116/1)، السيوطي، همع الهوامع(ج123/1).

(5) عباس حسن، النحو الوافي(ج74/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع(ج41/1_43)، شرح اللمحة البدرية، ص272.

والجر[1]، وهذا ما قال به أكثر النحاة، وأمَّا الجزم فهو ليس بإعراب[2]، إلا أن هنالك من عدَّه من أنواعه أيضاً، وهي كالآتي:

1. الرفع: ويختص بالاسم، والفعل المضارع، مثل: سعيد يقوم، وزيد يسعى.
2. النصب: ويختص بالاسم، والفعل المضارع، مثل: إن العزيز لن يقبل، ولن يرضى الهوان.
3. الجر: ويختص بالدخول على الأسماء فقط، مثل: يدافع المجاهدون عن الوطن، وعن الأقصى بكل شجاعة.
4. الجزم: ويختص بالفعل المضارع فقط، لمْ أتأخرْ عن أداء الواجب يوماً.

وتسمى هذه العلامات بعلامات الإعراب الأصلية، فالرفع بالضمة ويتبعها الواو، والنصب بالفتحة ويتبعها الألف، وكلاهما يدخل على الأسماء والأفعال، وأما الجر بالكسرة، ويتبعها الياء فهو خاص بالأسماء، في حين أنَّ الجزم يختص بالفعل المضارع[3]، فالإعراب يكون بالحرف الذي يجانس الحركة التي أعربت بها في الإفراد.

أمَّا العلامات الفرعية التي تنوب عن تلك العلامات الأصلية، فهي تتمثل في أن تنوب الحركة الفرعية عن الحركة الأصلية، فيحذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع المجزوم، وكذلك تحذف نون الأفعال الخمسة من آخر الفعل المضارع المجزوم[4].

وينوب عن الضمة ثلاثة أحرف، وهي: الواو، والألف، والنون، وينوب عن الفتحة أربعة، وهي: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، وينوب عن الكسرة شيئان، وهما: الفتحة والياء، وينوب عن السكون حذف النون في آخر الأفعال الخمسة المجزومة، وتسمى هذه العلامات بعلامات الإعراب الفرعية.

والإعراب عند البصريين أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعال، وعند الكوفيين أصلٌ في الأسماء والأفعال[5].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب(ج13/1).
(2) المرادي، شرح التسهيل، ص66.
(3) أبو علي الشلوبيني، التوطئة، ص131.
(4) عباس حسن، النحو الوافي(ج104/1، 105).
(5) أبو حيان، إرتشاف الضَّرب (ج834/2).

وبهذا يتفق ابن خروف مع رأي الجمهور، وسائرُ المتأخرين في أن الإعراب لفظيّ، فيما هو يخالف بذلك أبا حيان الذي يرى أن الإعراب معنوي.

2. القول في اسم العلم" هُنَّ "

قال أبو حيان[1]: "وهُنَ كناية عن مذكر اسم جنس غير علم، وَهَنَهْ، وهَنْتٌ كناية عن مؤنث اسم جنس غير علم، وقال ابن خروف: وهَنُ بنُ هَنٍ بمنزلة فلان بن فلان، ونص سيبويه على الهَنِ، والهَنَةْ للمعرفة، وليس كذلك بغير لام".

التوضيح والتحليل

يقول السيوطي[2]: " واسم الجنس بهنٍ، وهَنَة، وهَنت، قيل: والعلم ويعرّف ويثنّى، ويجمع، ويصغّر بِهُنيَّة ".

وفي موضع آخر قال السيوطي[3]: وكنَّوا عن اسم جنس غير علم(بهن) في المذكر، و(هنَة) بفتح النون، و(هَنْت) بسكونها في المؤنث، وهي كناية عمَّا يُستقبحُ التصريح به، ويُراد فعل الجماع، وهذا من باب التغليب، ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة، قاله الخضراويّ[4] وابن مالك، وقال أبو عمرو: يكنى به عن علم ما لا يعقل، وقال بعضهم: يكنى به عن علم العاقل أيضاً، كقول الشاعر:

الله أعطاك فضلاً من عَطِيَّتِهِ على هَنٍ وهَنٍ فيما مضى وَهَنِ[5]

الشاهد "هن" وهي كناية عن علم من يعقل، وهنا الشاعر يخاطب حسن بن زيد، وقد كنى عن أولاده عبد الله وحسن وإبراهيم.

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج972/2).

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج256/1،251)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج135/1).

(3)السيوطي، همع الهوامع(ج256/1)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل(ج48/1)، ابن هشام الأنصاري، اللمحة البدرية، ص299.

(4) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، يُعرف بابن البراذعي، مات بتونس 646هـ.

(5) البيت من البحر البسيط، وهو منسوب لابن هرمة في ديوانه ص223، انظر: خزانة الأدب(ج263/7، 264)، الدرر اللوامع(ج123/1)، شرح الكافية للرضي(ج261/3)، همع الهوامع(ج256/1).

وقال ابن الخباز في النهاية[1]: " هن وهنة: كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل، وهما يصغَّران، ويثنيَّان، ويجمعان، تقول: عندي هُنَيَّة، أي: جويرية، وهُنَيٌّ، أي: غُلَيِّم، وعنده هنوات، وزاد غيره: ويعرفان باللام فيقال: الهَنُ، والهنة، وفيها لغتان:

إحداهما: الإعراب بالحذف؛ أي بحذف حرف اللام، وهي لغة النقص.

الثانية: الإعراب بالحركة: فيقال: هذا هنُك، ورأيت هنَك، ومررت بهنِك، وفي الحديث[2]: " من تعزَّى بعزاء الجاهلية فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه، ولا تكنوه "، وورد عن العرب قولهم[3]: من يَطُلْ هَنُ أبيه يَنطِق به ".

قال الشاعر:

رُحْتِ وفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ[4]

الشاهد في كلمة "هنك"، والهن كناية عن كل ما يقبح ذكره، أو ما لا يعرف اسمه، وهو كناية عن الفرج.

وبهذا يتفق ابن خروف مع أبي حيان الأندلسي بأنَّ الهَنُ كناية عمَّا يُستقبَحُ التصريحُ به، وهو الفرج.

3. القول في الموصول" أن "

قال أبو حيان[5]: "وتنفرد (أن وكي) بجواز تقديم معمول صلتها الفضلة على الصلة، نحو: عجبت مما زيداً تضربُ، ومذهب سيبويه، والجمهور: أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لها، وأجاز قوم منهم السيرافي وابن خروف، وجاء في الشعر من ذلك شيء...، وجاء أيضاً ما

---

(1) شمس الدين أحمد بن الحسين، المعروف بابن الخباز، ت939، النهاية في شرح الكفاية(ج310/2)، قال فيه الذهبي:" هو صاحب التصانيف الأدبية"، وقال السيوطي أيضاً:" هو صاحب التصانيف البديعة في النحو والعروض"، انظر: بغية الوعاة(ج304/1)، تحفة الأريب(ج226/1).

(2) رواه الإمام أحمد في مسنده(ج136/5) عن أبيّ بن كعب، انظر: اسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الالباس(ج314/2).

(3) الميداني، مجمع الأمثال(ج311/3).

(4) اختلف النحاة في نسبته، فقد نسب إلى الأقيشر الأسدي، ونسب أيضاً إلى عبيد الله بن قيس الرّقيات، ونسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانهما، انظر: الكتاب(ج203/4)، ضرائر الشعر، ص95، الخصائص(ج74/1)، شرح المفصل(ج48/1)، همع الهوامع(ج187/1).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج995/2).

ظاهرُه أنها إذا نابت عن الظرف تُوصل بالجملة الاسمية".

التوضيح والتحليل

ينقسم الاسم الموصول إلى ضربين: اسمي، وحرفي، فالاسم الموصول الحرفي هو كل حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر، والموصولات الحرفية أربعة وهي: " أنَّ، أنْ، ما، كي"، وهي ما تؤول مع ما يليها بمصدر، كأن تقول: أريد أن أفعل، وتأويل ذلك: أريد فعلك[1]، وهي توصل بالفعل الماضي والمضارع[2]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[3]، حيث تتصل" أن" بالجمل الفعلية التي فعلها مضارع، وهذا بالإجماع، وأمَّا ما يكون فعلها ماضياً أو فعل أمرٍ فالمسألة فيها خلاف، وقد استثنى أبو حيان أن تكون للأمر، فهي تكون إمَّا مصدرية أو تفسيرية[4].

وتأتي " أنْ" اسماً موصولاً حرفياً، وتتصل بالفعل المتصرف، كالمضارع نحو قوله تعالى: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ** ﴾[6]، أو الماضي نحو قوله تعالى:﴿ **لَوْلَا أَن مَّنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا** ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ** ﴾[8]، أو أمراً كحكاية سيبويه: " كتبت إليه بأنْ قم"، وهذا هو الصحيح.

وقد اختلف النحاة في ذلك على أمرين[9]:

الأمر الأول: كون "أن" الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابنُ طاهر، حيث زعم أنهما مختلفتان، بدليلين **أحدهما:** أن ما تدخل على الفعل المضارع

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/188).

(2) ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص288، وانظر: ابن مالك، التصريح على التوضيح(ج1/148).

(3) سورة البقرة، آية 184.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك(ج1/138)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع(ج1/279)، وابن مالك، شرح التسهيل(ج1/223)، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص216.

(5) سورة البقرة، آية 216.

(6) سورة المزمل، آية20.

(7) سورة القصص، آية82.

(8) سورة الإسراء، آية 74.

(9) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص43، 44.

تجعله للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين وسوف، **والثاني:** أنها لو كانت ناصبة؛ لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشرطية.

الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان، حيث زعم أنها لا توصل، وكل شيء عنده مسموع.

أمَّا الاسم الموصل الاسمي، فهو مثل: " من "، و" الذي"، و" التي "، " أيّ "بمعناهما، وكذلك " ذو"، و" ذات" في لغة طيّء، و" ذا " إذا كانت مع " ما"، و" من " الاستفهاميتين، وكانتا بمعنى الذي والتي[1].

ويتبين لنا من خلال ما سبق من شرح وتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

4. القول في الموصول" الذي "

قال ابن مالك[2]:

مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ (الَّذِي) الأُنْثَى(الَّتِي) وَاليَا إِذا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ

قال أبو حيان[3]: "والموصول الاسم لا تكون صلته إلا جملة صريحة، ومذهب الجمهور أنها لا تكون طلبية...، والمشهور عند أصحابنا أنها لا تكون تعجبية، فلا يجوز: مررت بالذي ما أَحْسَنهُ، وإن كانت عندهم جملة خبرية، فمن النحاة من أجاز ذلك، وهو مذهب ابن خروف".

التوضيح والتحليل:

يتحدث ابن مالك عن الموصول الاسمي المفرد المذكر" الذي "، وللمفرد المؤنث" التي "، فالاسم الموصول " الذي" وهي للواحد المفرد، وزعم الفراء، وابن مالك أنها قد تقع مصدرية[4]، فلا تحتاج إلى جواب، وقد يأتي هذا الاسم الموصول ليدلَّ على من يعقل، ويأتي أيضا ليدلَّ على من لا يعقل، بشرط أن تكون مذكرة[5].

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل(ج106/1).

(2) ابن مالك، الألفية، ص7.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج997/2).

(4) السيوطي، همع الهوامع(ج282/1).

(5) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص288.

وكذلك إنَّ مجيء الاسم الموصول الحرفي " الذي " وجهٌ نقله أبو علي الفارسي عن يونس بن حبيب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا ﴾[1]، والسبب في ذلك أن " الذي" مفرد وما بعده جمع، ويتبين لنا " الذي " اسم موصول صلة لموصوف محذوف، والتقدير: خضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوا، والعائد ضمير محذوف منصوب تقديره " خاضوه "، وكذلك يمكن اعتبار " الذي " اسماً موصولاً للجمع، أصله " الذين " فحذفت النون[2]، كما في قول الشاعر:

وإنَّ الْذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُم هُم الْقَومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ[3]

حيث أراد في الشاهد: " وإن الذين حانت بفلج دماؤهم"، فحذفت النون.

وهنالك ست لغات لاسم الموصول " الذي" وهي:

الأولى: بتسكين الياء، وهي الأشهر، ولا تحتاج إلى دليل.

الثانية: " الذي " بتشديد الياء وكسرها، كما في قول الشاعر:

وَلَيْسَ المَالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ مِنَ الأَقْوامِ إلاّ للَّذيِّ
يريدُ به العَلاءَ ويَمْتَهِنْهُ لأقْرَبِ أقْرِبِيهِ ولِلْقَصِيِّ[4]

والشاهد هنا "الذي" حيث جاءت منتهية بياء مشددة مع ذال مكسورة، وهي لغة من لغات العرب.

الثالثة: " الذي "وهي بحذف الياء، وإبدال الحرف المحذوف كسرة، نحو قول الشاعر:

والَّذِ لَوْ شاءَ لَكَانَتْ براً أوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرَّاً[5]

والشاهد في قوله: " والَّذِ "، والأصل: "والذي "، فحذفت الياء، وكُسِرَ ما قبلها، وقد وردت

---

(1) سورة البقرة، آية 69.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج1/138، 139)، وانظر: شرح التسهيل(ج1/188).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو للأشهب بن رميلة، انظر: أوضح المسالك(ج1/139)، شرح التسهيل(ج1/192)، همع الهوامع(ج1/168).

(4) البيتان من البحر الوافر، وهما بلا نسبة، انظر: الدرر اللوامع(ج1/255)، رصف المباني، ص76، همع الهوامع(ج1/283)، المساعد(ج1/138)، خزانة الأدب(ج5/504)، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص83.

(5) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب(ج5/505)، انظر: الدرر اللوامع(ج1/258)، رصف المباني، ص76، همع الهوامع(ج1/283).

الرواية هنا بكسر الذال مع حذف الياء، ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال، وحذف الذال لغة عند العرب.

الرابعة: حذف الياء مع بقاء الذال مكسورة، كقول الشاعر:

لا تعذل الَّـذِ لا ينفك مُكْتَسِبَـاً حَمْـداً وإن كان لا يبقــى ولا يَذَرُ[1]

الخامسة: حذف الياء وتسكين الذال، كقول الشاعر:

فلم أرَ بَيْتَاً كان أحْسَنَ بَهْجَةً من اللَّذْ له من آل عَـزَّةَ عامـرُ[2]

الشاهد في البيت قوله: " اللذ "، والأصل: " الذي"، فحذف الياء، وسُكِّنَ ما قبلها.

السادسة: تشديد الياء مضمومة، كقول الشاعر:

اغْـضِ ما اسْطَعْـتَ فالكريـمُ الّذيُّ يَأْلَـفُ الحِلْـمَ إنْ جَفَـاهُ بَذِيُّ[3]

والشاهد فيه قوله: " الَّذيُّ "، فهي مبنية على الضم بالتشديد، وهي لغة عند العرب، ويحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب، وهناك من ذكر لغة أخرى، وهي بحذف الألف واللام، وتخفيف الياء ساكنة" لذيْ"[4]، وبها قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام في قوله: ﴿ صِرَاط لَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[5].

وهكذا يظهر لنا مخالفة ابن خروف لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

5. القول في " مَنْ " تقع على آحاد ما لا يعقل

قال أبو حيان[6]: "وتقع (مَنْ) أيضا منزلة العاقل...، وذهب أبو عبيدة، وابن درستويه، ومن المتأخرين ابن خروف إلى أنها تقع على آحاد من يعقل، وادَّعى ابن خروف: أنه مذهب سيبويه، وقال ابن مالك: (ما) في الغالب لِمَا لا يعقل".

---

(1) البيت من البحر البسيط، وقائله مجهول، وقد نسبه المحقق لصفية الباهلية، انظر: المساعد(ج1/139)، شفاء العليل، ص221.

(2) البيت من البحر الطويل، مجهول قائله، انظر: الدرر اللوامع(ج1/145)، الإنصاف(ج2/671)، جمهرة اللغة، ص650.

(3) البيت من البحر الخفيف، ولم يعرف قائله، انظر: الدرر اللوامع(ج1/275)، المساعد(ج1/138).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/190).

(5) الفاتحة، آية7.

(6) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2/1034).

التوضيح والتحليل

أكثر ما تستعمل " مَنْ " في العاقل، وقد تستعمل في غير العاقل في ثلاثة مواضع[1]:

الأول: أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي** ﴾[2]، فالماشي على رجلين يكون عاقلاً كالإنسان، وكذلك يكون غيرُ عاقلٍ كالحيوان والطير، وذوات الأربع وإن كانت من جنس ما لا يعقل إلا إنها اختلطت بمن يعقل في قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ** ﴾[3]، فالدابة تقع على كل من يدبُّ على الأرض من عاقل وغيره، فعُومِلَ الجميع معاملة من يعقل، وبالتالي" من " المستعملة هنا فيما لا يعقل هي مجاز مرسل علاقته المجاورة، وهذا من باب تغليب من يعقل على من لا يعقل[4].

الثاني: أن يُشبِه غير العاقل بالعاقل، فيستعار له لفظه، فيُنزَّل غير العاقل منزلة العاقل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ وَهُمْ عن دُعَائِهِم غَافِلُون** ﴾[5]، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أَسِرْبَ القَطَا هل مَن يُعيرُ جَناحَهُ لَعلّي إلى مَن قَد هَوِيتُ أطِيرُ[6]

الشاهد هنا: " من يعير جناحه"، حيث أوقع " مَنْ " على سرب القطا، وهو غير عاقل، والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب والإقبال، أو بمنزلته، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتم توجيهها إلى العقلاء.

وقول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك(ج1/147، 148، 149)، انظر: المرادي، شرح التسهيل، ص210، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص288، المساعد(ج1/164_165).

(2) سورة النور، آية45.

(3) سورة النور آية 45.

(4) ابن عصفور، شرح الجمل(ج1/118)، شفاء العليل، ص239_240.

(5) سورة الأحقاف، آية5.

(6) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب للعباس بن الأحنف في ديوانه، ص168، ت192هـ، وكذلك نُسِبَ للشاعر المجنون في ديوانه ص106. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/217)، شرح الأشموني(ج1/69)، التصريح على التوضيح(ج1/155)، الدرر اللوامع(ج1/175)، ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص141.

أَلا عِمْ صَبَاحَاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البالِـي وهَلْ يَعَمّنَ من كان في العُصُرِ الخَالِي[1]

والشاهد هنا: " يعمن مَنْ "، حيث وقعت " مَنْ" على الطلل، وهو غير عاقل؛ فالشاعر في البيت أنزله منزلة العاقل، حينما خاطبه وحياه وناداه.

الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** ﴾[2]، ومن الملاحظ أن استعمال من فيما لا يعقل_ في هذا الموضع _ من باب التغليب، مع العلم أن الأصل هو تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد غلب ما لا يعقل على من يعقل؛ لنكتة، وقد تختلف النكت باختلاف الأحوال والمقامات[3].

وقد زعم بعض النحويين كقطرب مثلاً، أن " مَنْ " تقع على آحاد ما لا يعقل عموماً، بلا قيدٍ أو شرطٍ مستدلين بقوله تعالى: ﴿ **أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَن لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذْكّرُون** ﴾[4]، فالأوثان والأصنام لا تعقل إلا أن الكفار أجروها مجرى العاقل؛ فعُبِدَت من دون الله على أنها عاقلة، وهذا من باب تغليب من يعقل على ما لا يعقل؛ فقد عُبِدَ من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام، وكذا فرعون[5].

ومن خلال الشرح والتحليل يتبين لنا أن ابن خروف قد وافق أبا حيان في هذه المسألة.

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب لامرئ القيس في ديوانه ص27، انظر: سيبويه، الكتاب(ج39/4)، شرح الأشموني(ج69/1)، خزانة الأدب(ج60/1، 328، 332).

(2) سورة الرعد، آية15.

(3) الميزان في تفسير القرآن(ج321/11).

(4) سورة النحل، آية17.

(5) ابن عصفور، شرح الجمل(ج119/1)، انظر: شفاء العليل، ص240.

المبحث الثاني

باب الابتداء

مسائل في المرفوعات

6. القول في الحال التي حذف خبرها في مقولة" كل رَجُلٍ وَضَيْعَتُه "

قال ابن مالك[1]:

وبَعـدَ وَاوٍ عيَّنَـــتْ مَفْهُـــوم مَعْ كَمِثْـلِ كُـلُّ صَانِــعٍ ومَــا صَنَـعْ

قال أبو حيان[2]: " فأمَّا قولهم: كُلُّ رَجُلٍ وضيعته، وكل ثوب وقيمتُهُ، فالواو صريحة في المصاحبة، ومذهب البصريين أن الخبر محذوفٌ وجوباً، وتقديره: مقرونان، ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، أو قامت الواو مقام مع، وهذا هو اختيارُ ابن خروف، وقدره ابن أبي الربيع: كل رجل مع ضيعته، وضيعته معه".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن أحد المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وجوباً، وهو إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ، يليه واو هي نصٌ في المعية، ويقدر الخبر بعدها: " متلازمان ".

وبالتالي يحذف الخبر وجوباً بعد الواو إذا كانت نصاً صريحاً في المعية، كما في قولنا: كل رجل وضيعته، على مذهب البصريين، وتقديره: مقترنان، وعند الكوفيين: فالكلام مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه " مع ضيعته "، فإن لم تكن نصاً صريحاً في المعية جاز الحذف والإثبات، كما في قولنا: " زيد وعمرو"، إذا أردت الإخبار بأنهما مقترنان[3].

يقول ابن مالك في التسهيل[4]:" ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت وشأنك، والتقدير: أنت وشأنك متلازمان، فكذلك نحو قولك: كل عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمته، وإنما كان الحذف هنا واجباً؛ لأن الواو وما بعدها جاءت بمعنى(مع)، وهذا هو مذهب البصريين، بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر لم يحذف، وإنما

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص10.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1090/3).

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل(ج284/3_285).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج277/1)، انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(ج86/1).

أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، وهذا كلام تام، فلا يحتاج إلى تقدير، وقد اختار ابن خروف الإشبيلي هذا المذهب[1].

قال ابن عصفور: "إن الخبر لا يحتاج إلى تقدير، فمعنى كل رجل وضيعته، فالمعطوف سدَّ مسدَ الخبر؛ أي كل رجل مع ضيعته، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول، وهذا كلام تام، ولا يحتاج إلى تقدير الخبر"[2].

ونظير هذا قول الشاعر:

وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَــزَةً كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[3]

الشاهد في البيت أنَّه حذف من الشطر الأول (وانتفاضٌ)، لدلالة (كما انتفض العصفور عليه)، وحذف من الشطر الثاني (كهذة العصفور)، لدلالة الأول عليه، وهذا من بديع أقوال العرب.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية فلا يحذف الخبر وجوباً، وإنما يحذف جوازاً، نحو قول الشاعر:

تَمَنَّوْا لِيَ الَمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ[4]

والشاهد هنا: " وكل امرئ والموت يلتقيان "، حيث ذكر الخبر(يلتقيان) بعد واو ليست بمعنى المعية والمصاحبة.

وقد زعم الكوفيون والأخفش أن نحو: " كل رجل وضيعته"، مستغنٍ فيها عن تقدير

---

(1) سيبويه، الكتاب(ج1/299)، انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج1/44،43).

(2) ابن عصفور، شرح الإيضاح(1/35)، انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل(ج1/554)، ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج1/253)،ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/285)، السيوطي، همع الهوامع(ج2/43).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي، شاعر اسلامي أموي، انظر: خزانة الأدب(ج2/254، 257،261)، شرح أشعار الهذليين(ج2/957)، رصف المباني، 419، شرح المفصل(ج2/67)، المقرب(ج1/162)، المساعد(ج1/486).

(4) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، انظر: أوضح المسالك(ج1/224)، شرح التصريح(ج1/180)، المقاصد النحوية(ج1/543)، تخليص الشواهد، ص211، شرح الأشموني(ج1/145).

الخبر؛ لكون المعنى مع ضيعته[1].

قال ابن خروف: لو قلت: " ما كل رجل إلا وضيعته" لجاز ذلك؛ لكون الواو بمعنى (مع)، ولا يجوز ذلك في العطف.

ومن خلال الشرح والتحليل يتبين لنا أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في قولهم: كُلُّ رَجُلٍ وضيعته، وأنَّ الخبر فيها للمعية بمنزلة مع.

7. القول في الرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه

قال ابن مالك[2]:

وَإِنْ تَكُـنْ إِيَّـاهُ مَعْنـىً اكْتَفَـى بِهَـا كَنُطْقِـي اللهُ حَسْبِـي وَكَفَـى

قال أبو حيان[3]: "والرابط المختلف فيه تكرار المبتدأ بمعناه لا بلفظه نحو: زيدٌ جاء أبو بكر، إذا كان أبو بكر كنيةً له، أجاز ذلك الأخفش، وتبعه ابن خروف، ومنعه الجمهور".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن الخبر الذي يأتي جملة، فإمَّا أن تكون هي المبتدأ معنىً، فإن لم تكن كذلك فلابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، سواء أكان هذا الرابط ظاهراً أو مقدراً.

ينقسم الخبر إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة، فأمَّا الجملة فإنها إمَّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا تكون كذلك، وحينها فلابد من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا الرابط قد يكون ظاهراً، كالهاء في قولنا: " زيدٌ قام أبوه "، أو مقدراً، والتقدير إمَّا أن يكون الرابط مجروراً أو منصوباً[4]، نحو: السمنُ منوانٌ بدرهم "، والتقدير:(منوانٍ منه)، فالرابط هنا هو الضمير المجرور بـ(من) المقدرة، ويكون منصوباً كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾[5]، وقد قرأها ابن عامر: ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ فـ (كل) مبتدأ، والجملة خبرها، والرابط بينهما الضمير المقدر

(1) ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج128/1).

(2) ابن مالك، الألفية، ص9.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1118/3).

(4) ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج202/1)، انظر: أوضح المسالك(ج198/1)، ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج203/1).

(5) سورة الحديد، آية10، انظر: النشر في القراءات العشر(ج384/2)، السبعة في القراءات(ج625/1).

المنصوب (وعد) على أنه المفعول الأول، أي (وعده) الله، وقد يكون هذا الرابط بالإشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾[1]، حيث إنَّ اسم الاشارة (ذلك) قُدِّرَ بأنه المبتدأ الثاني، وليس تابعاً للباس، وهذا المراد الإشارة إليه.

ويشترط ابن مالك في هذا الرابط ثلاثة شروط[2]: **الأول:** أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكره ابن مالك في ألفيته. **الثاني:** ألَّا تكون الجملة ندائية، إذ لا يجوز أن نقول:" محمد يا أعدل الناس"، على أن تكون جملة (يا أعدل الناس) خبراً عن محمد. **الثالث:** ألَّا تكون جملة الخبر مصدَّرة بأحد الحروف التالية " لكن، بل، حتّى ".

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً وهو ألَّا تكون جملة الخبر قسماً، وزاد ابن الأنباري أيضا شرطاً خامساً، وهو ألَّا تكون إنشائية، ولكنَّ الصحيح عند جمهور النحاة صحة وقوع جملة القسم خبراً عن المبتدأ، وكذلك جواز وقوع الجملة الإنشائية خبراً عن المبتدأ.

فإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى، فهي لا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [3]، إذا قُدِّر (هو) ضمير الشأن، ومنه قول ابن مالك:" نطقي الله حسبي "، فالمراد بالنطق المنطوق به، وإن لم تكن كذلك فإنه يُكتفَى بها عن الرابط.

ومن خلال الشرح والتوضيح فإنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

8. القول في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

قال ابن مالك[4]:

وَأَخْبَـرُوَا بِظَـــرْفٍ أوْ بِحَـــرْفِ جَـرّ نَـــاوِيْنَ مَعْنَـــى كَـــائِنٍ أَوِ اســتَقَرْ

قال أبو حيان[5]: "يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبراً للمبتدأ، نحو: " زيدٌ أمامك، وبكرٌ في الدار"، والعامل فيه اسم فاعل من كَوْنٍ مطلق، أي: كائنٌ أمامك، وكائِنٌ في الدار، قال ابْنُ مالك: نص على ذلك الأخفش، وَأَوْمَأَ إليه سيبويه، وذهب أبو علي، وتبعه ابن جني، والزمخشري إلى أن العامل الفعل، أي: زيدٌ استقَرّ أمامك، وَنُسِبَ هذا إلى سيبويه، وذهب

---

(1) سورة الأعراف، آية26.

(2) انظر: ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج203/1)، أوضح المسالك(ج197/1).

(3) سورة الإخلاص، آية1.

(4) ابن مالك، الألفية ص10.

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1121/3).

سيبويه فيما ذهب إليه ابن أبي العافية، وابن خروف إلى أنَّ الظرفَ منصوب بالمبتدأ نفسه، قال ابن خروف: وهو مذهب متقدمي أهل البصرة".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت على أن الخبر قد يقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز ابن مالك أن يكون المحذوف اسماً، أو فعلاً، نحو: كائن، أو استقر.

وقد اختلف النحاة في هذا المحذوف؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر المفرد، وأن المحذوف هو الاسم، وتقديره: " كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار"، ونسب هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل مقدر، وتقدير المحذوف: " استقرَّ، أو يستقرُّ عندك، أو مستقر في الدار"، ونسب هذا الرأي إلى البصريين، وإلى سيبويه[1].

بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف إن وقع خبراً فإنه ينتصب على الخلاف، والناصب لهما معنوي، نحو" زيد أمامك، وعمرو وراءك"، فقال أبو العباس بن ثعلب وهو من الكوفيين إلى انتصابه، فالأصل قولنا: " أمامك زيد"، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف المنصوب، وهذا قول فاسد وغير صحيح؛ لأنه يكون بذلك منصوباً بفعل معدوم، فلا ضمير في الظرف والمجرور، سواء أكان هذا ظاهراً أو مقدراً، متقدماً أو متأخراً، كما أن مفهوم المخالفة معنى لا تختص بالأسماء دون الأفعال، كذلك أنه لا نظير له في العربية، ولم يستشهد به أحد من علماء النحو القدماء[2].

بينما ذهب سيبويه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وكذلك ابن خروف في هذه المسألة إلى أن عامل النصب في الظرف هو المبتدأ نفسه، فقد انتصب الظرف؛ لأنه موقوع، ومُكَوَنٌ فيه، ويكون للظرف على ذلك التقدير عامل نصب في اللفظ، وهو المعنى المذكور، وهذا وجه فاسد وضعيف؛ لأنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين مختلفين: ناصبٌ ومنصوب،

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف(ج245/1).

(2) ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج207/1)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج313/1)، الإنصاف في مسائل الخلاف(246/1، 247).

وقد يكون الظرف منصوباً بالمخالفة كقول الكوفيين[1].

وقد أجاز ابن مالك أن يكون المحذوف من قبيل المفرد، فيكون تقديره: " كائناً، أو مستقراً "، أو فعلاً، والتقدير: " كان، أو استقرَّ "[2].

والصحيح أن الخبر في الحقيقة يقع ظرفاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[3]، ومجروراً نحو قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين ﴾[4]، ومتعلقهما محذوف وجوباً، وتقدير ذلك الخبر المحذوف: كائنٌ أو مستقرٌ، وليس كان، أو استقر، فالضمير انتقل إلى الظرف والمجرور، كقول الشاعر:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[5]

والشاهد هنا: " أجمع"، حيث جاءت توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلّقه خبراً، وهي مرفوعة، ومن ألفاظ التوكيد، والمرفوع لا يكون توكيداً لمنصوب، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف؛ لأنَّ التوكيد ينافي الحذف، وبالتالي فهو توكيد وقع ظرفاً، والضمير مرفوع على الفاعلية، بالإضافة إلى أن جميع أبيات القصيدة انتهت بحرف العين المرفوع[6].

وهناك من صرَّح بهذا الضمير المحذوف شذوذاً كقول الشاعر:

لَكَ العِزُّ إن مَوْلاكَ عَزَّ، وإنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ[7]

والشاهد هنا هو أنَّ الشاعر صَرَّحَ بالمحذوف" كائن "، وهو متعلق بالظرف الواقع خبراً " لدى"، وهذا شاذ، والقياس حذفه.

وهكذا فالأصل عند الجمهور أن الخبر إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، يكون كل منهما

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/314، 315)، انظر: سيبويه، الكتاب(ج1/404، 405).

(2) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج1/211)، انظر: ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج1/206).

(3) سورة الأنفال، آية42.

(4) سورة الفاتحة، آية2.

(5) البيت من البحر الطويل، قصيدة طويلة من ديوان جميل بثينة العذري، ديوانه ص111، ونسب لكثير عزة، ديوانه ص404، انظر: خزانة الأدب(ج1/395)، أوضح المسالك(ج1/201)، شرح الأشموني(ج1/93)، سمط اللآلي، ص505، شرح التصريح(ج1/166).

(6) ابن مالك، أوضح المسالك(ج1/201).

(7) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، انظر: شرح شواهد المغني(ج2/847)، مغني اللبيب(ج2/446)، المقاصد النحوية(ج1/544).

متعلقاً بعامل (كون) عام، واجب الحذف.

وبهذا فقد خالف ابن خروف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

9. القول في دلالة وحكم كان وأخواتها

قال ابن مالك[1]:

تَرفــعُ كــانَ المُبْتَــدَا اسْمــاً والخَبَــرْ تنصِبُــهُ كَكَــانَ سيِّــداً عُمَــرْ

قال أبو حيان[2]: "والمشهور، والمتصور؛ أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسندٌ إلى الجملة، وهل تنصبه فتقول: كان زيدٌ قائماً كوناً أجازه بعضهم، وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور، وذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها، والصحيح أن لها مصادر، وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن نواسخ المبتدأ والخبر، وبدأ بذكر" كان وأخواتها"، حيث إنَّ جميعها أفعالٌ بالاتفاق، ما عدا (ليس)، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وبالنسبة لحكمها فقد اتفق النحاة على أن كان وأخواتها هي أفعال متصرفة، ما عدا ليس، فكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ أصبح اسماً لـ(كان)، باستثناء اسم الشرط، واسم الاستفهام، و" كم " الخبرية، و" ما " التعجبية، فلها صدر الكلام فلا يصح أن تكون اسماً لهذه الأفعال، وأمَّا " أيمن الله " في القسم فهي لا تنصرف، وتكون مرفوعة على الابتداء[3].

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها أيضاً، باستثناء الجملة غير المحتملة للصدق أو الكذب؛ لأنَّ مقتضاها الطلب، وبالتالي فهي لا تكون خبراً لـ (كان) وأخواتها، حيث إنها أفعال تدل على المضيّ أو الاستقبال، ولا يصح أن تكون خبراً لهذه الأفعال، وهذا مذهب البصريين، وقد يتقدمان وقد يتأخران، وعند سيبويه يسمى اسمها باسم الفاعل، وكذلك خبرها باسم المفعول، وهذا من قبيل المجاز[4].

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص11.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1151/3_ 1152).

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج363/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع(ج63/2)، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل(ج363/1)، المبرد، المقتضب(ج87/4).

قال الشاعر:

ألا يـا أمَّ فارعَ لا تَلُومــي على شيءٍ رفعت بهِ سماعي[1]

وكونـي بالمكارم ذكّريـني ودِلّـــي دلَّ ماجـــــدةٍ صنـــاعِ

والشاهد في البيت: أن الشاعر جعل فعل الأمر" ذكريني " في موضع الخبر لـ (كوني)، وهذا قليل لا يقاس عليه.

وقد اختلف النحاة في دلالتها على الحدث، وقد منع ذلك قوم، منهم: المبرد، والفارسي، وابن السراج، وابن جني، وذهب بعضهم إلى أنها لمجرد الزمان فقط، فلا يُلفظ لها بمصدر، فلا يقال:" كان زيدٌ قائماً كوناً "، وقد قال النحويون: جُرِدت (كان) عن الحدث، فهي لا تدل على الحدث، وإنما تأتي للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهوماً من لفظها، فهو لم يكن مقصوداً حين جيء بها للدلالة عليه، وقد أساء بعض الناس فهم ذلك، فقالوا رداً على النحاة: إنه لا يمكن أن تُجرد كان عن الحدث؛ لأن حروفها لا يفارقها الدلالة على الحدث، ومن المستحيل أن تجُرد كان من الحدث، فهو مما يقتضيه لفظها بالضرورة[2].

وقد زعم جماعة من النحاة، ومنهم ابن جني وابن برهان أن كان وأخواتها أفعال تدل على زمن وقوع الحدث، وأنها لا تدل على حدث مرتبط بزمن معين، وهذا الزعم باطل لعدة أوجه[3]:

- أنّ النحاة السابق ذكرهم معترفون بفعلية هذه العوامل، وهذا يستلزم أنّ كان وأخواتها تدل على الحدث والزمان معاً، بعكس المصدر الدال على الحدث فقط.
- أنّ الأفعال كلها إذا كانت مختصة بزمن معين، فإننا لا نميز بينها إلا بالحدث، كقولنا: أهان وأكرم، فهما متساويان في الزمن، لكنهما يفترقان بالنسبة للدلالة على الحدث.
- أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، كما أنّ دلالة الفعل على الحدث لا تتغير بقرائن، بينما دلالة الفعل على الزمان تتغير بالقرائن، وبالتالي فالدلالة على الحدث أولى بالبقاء والثبات من دلالة الفعل على الزمان.

---

(1) البيتان من البحر الوافر، وهما لبعض بني نهشل، انظر: خزانة الأدب(ج9/،267،266)، الدرر اللوامع(ج54/2)، نوادر أبي زيد، ص30، 58، سر صناعة الإعراب(ج389/1)، همع الهوامع(ج113/1).

(2) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي(ج664/1)، انظر: همع الهوامع(ج74/2).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج338/1_340).

والصحيح والمشهور أن كان وأخواتها تدل على الحدث كالزمان، وأنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها[1].

ومن خلال ما سبق يتبين للباحث أنّ ابن خروف خالف رأي أبي حيان في أن كان وأخواتها تدل على الحدث، حيث يرى أنها مصادر، وقد خالف بذلك أيضاً رأي الجمهور الذي يرى بأن كان وأخواتها تدل على الحدث والزمان.

10.القول في معنى وحكم" زال "

قال ابن مالك [2]:

ومَـا سِـواهُ ناقِـصٌ والنَّقْـصُ فِـي فَتِـئَ لَيـسَ زَالَ دَائمـاً قُفِـى

قال أبو حيان[3]: "(زال) تامة متعدية، زال الشيء من الشيء مازه منه، ولازمه بمعنى ذَهَبَ، ومضارعها يَزُول وناقصة، ومضارعها المشهور: يزال، فوزن زال فَعِل بكسر العين، وحكى فيها يَزيل، فوزنها فَعَلَ بفتح العين، فهي والتامة مختلفتان في المادة تلك، مركبة من زَوَلَ، وهذه من زَيَل...، وأجاز ابن خروف: أن تكون الناقصة من زاله يَزِيله إذا مازه عنه".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن أقسام كان وأخواتها، فقد تكون تامة، مكتفية بمرفوعها، وقد تكون ناقصة فلا تكتفي بالمرفوع، وإنما تحتاج إلى منصوب، كما في الفعل فتئ، وليس، وزال.

قال ابن يعيش: " واعلم أنّ زال من قولهم (ما زال) يفعل، ووزنه فعِل بكسر العين؛ وذلك لأنّ زال من الفعل المضارع (يزال) على وزن يفعَل بفتح العين، وليس من (يزول)، لقولهم: زيلته فزال، وهذا دليل على أنّ زال من يزال، ولا يُستعمل الفعل زال إلا ومعه حرف الجحد (النفي)؛ لأنّ الغرض منها إثبات الخبر واستمراره، وهذا يكون مع اقترانه بحرف النفي، سواء أكان هذا النفي لفظاً نحو: ما زال زيدٌ قائماً، أو تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾[4]، واستعمالها بدون حرف النفي يُنافي هذا الغرض، فإن خلت زال من حرف

(1) ابن عصفور، شرح الجمل(ج370/1).
(2) ابن مالك، الألفية، ص11.
(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1158/3).
(4) سورة يوسف، آية 85.

النفي فإنها لم تفد الإثبات[1].

يقول المرادي في شرح التسهيل: الناقص هو" الذي لا يكتفي بالمرفوع"، ولهذا سميت هذه الأفعال بالناقصة، وليس لأنها قد سُلِبت الدلالة على المصدر خلافاً لجمهور البصريين[2]، وكذلك لوجود مصدرها عاملاً كما في قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ في قومِهِ الفَتى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ[3]

والشاهد هنا قوله: " وكونك إياه "حيث أجرى مصدر" كان" الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الاسم.

وهذا البيت دليلٌ على بطلان مذهب الجمهور عند كلامهم على قوله: وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، والأصح دلالتها عليها إلا (ليس)[4].

وتستعمل (ما زال) وأخواتها تامة وناقصة، حيث إنها تكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما، فتقول: ما زال زيدٌ عن وطنه، وما زال عمرو عن الضحك[5].

وأجاز أبو علي الفارسي[6] في كتابه (المسائل الحلبيات) وقوع زال تامة قياساً لا سماعاً.

ويميل الباحث إلى أنّ (زال) من زال الشيء يزيله إذا مازه، وتمييز الشيء من الشيء مفارقة كل واحد منهما للآخر، وكأنه قال: زال الله زوالها، والزوال: التصرف والحركة، وهذا دعاء بالهلاك والمبالغة فيه، وهو من قولهم: أذهب الله حركتها؛ لأنّ الحركة تشمل جميع تصرف الحي وتقلبه[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل(ج7/108_109)، انظر: الكتاب(ج2/272)، المسائل الحلبيات، ص271_272.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف(ج2/826).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة، انظر: أوضح المسالك(ج1/239)، تخليص الشواهد، ص233، الدرر اللوامع(ج1/56)، همع الهوامع(ج1/114)، المقاصد النحوية(ج2/15)، شرح التسهيل(ج1/339)، شرح الأشموني(ج1/112)، شرح ابن عقيل(ج1/138).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/338_341).

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج1/408_409).

(6) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص273، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/341_342).

(7) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص275_276.

وبهذا يتفق ابن خروف مع أبي حيان في أن " زال " تستعمل تامة وناقصة.

11.القول في تقديم الخبر على (ما) إذا كان غير لازم

قال ابن مالك[1]:

وَفِـي جَمِيْعِهَـا تَوَسُّـطَ الْخَبَـرْ أَجِـزْ وَكُـلٌّ سَبْقَـهُ دَامَ حَظَرْ

كَـذَاكَ سَبْـقُ خَبَـرٍ مَـا النَّافِيَـهْ فَجِـيءْ بهـا مَتْلُـوَّةً لا تَالِيَـهْ

وَمَنْـعُ سَبْـقِ خَبَـرٍ لَيْسَ اصْطَفِى وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِرَفْـعٍ يَكْتَفِى

قال أبو حيان[2]: "واتفقوا على أنه لا يجوز تقديم الخبر على " ما " إذا كان غير لازم، نحو ما كان وأخواتها، وعلى" ما دام"، وأمَّا (زال) وأخواتها، فإذا دخل عليها (ما)، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يتقدم على(ما)، وإن دخل غيرها من حروف النفي جاز...، وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً نُفِيَ بما أو بغيرها، ورُوِيَ عن الكسائي، واختاره ابن خروف، وأما (ما زال) وأخواتها فقد نصّ النحاس في الكافي أنَّ تقديم خبر (ما زال) عليها جيد بالغ عند البصريين، وحكاه ابن خروف عن البصريين، والكسائي، وقال: خالف الفراء في ذلك، ونصَّ دُرَيْوِد[3] على أنه لا يجوز تقديم خبرها مع لم، ولن، وليس ذلك بمرضيّ".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذه الأبيات عن حكم الخبر في كان وأخواتها، حيث إنه يجوز أن يتوسط بين الفعل والاسم، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على ما النافية، فيما ذهب ابن مالك وفريق من النحاة إلى منع ذلك.

فيجوز للخبر أن يتوسط بين الفعل والاسم، ما لم يمنعه مانع، فيجوز قولنا: كان عالماً زيدٌ، وقد أجاز المتقدمون من النحاة أن يقال: عالماً ليس زيدٌ، بل وأجروها مجرى أخواتها، وكذلك يجوز تقديم الخبر على (ما زال، وما فتئ، وما انفك، وما برح)، ويشترط لذلك عدم اقترانها بـ(ما)، وبحرف نفيٍ ليس من حروف الصدارة، ولا يجوز أن تكون (لا) جواباً للقسم، فلا

---

(1) ابن مالك، الألفية ص11.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1170_1171).

(3) عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي النحوي(ت325هـ)، معروف بالنحو والأدب، شرح كتاب الكسائي، لقبه: دَرْوَد، والتصغير: دُرَيْوِد. انظر: بغية الوعاة(ج2/44_45)، طبقات النحويين واللغويين، ص323.

نقول: والله عالماً لا يزال زيدٌ[1].

وقد انقسم النحاة في هذه المسألة ثلاثة أقسام: قسم اتفق فيه النحويون على جواز تقديم خبر" ما "، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبر" ما "، وقسم فيه خلاف، فمنهم من أجاز تقديم خبر" ما "، ومنهم من منع[2].

قال ابن عصفور: فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه " ما دام "؛ لأنّ " ما " مصدرية فهي من قبيل الموصولات، فلا تتقدّم الصلة على الموصول، ولا يجوز أن تقول: " أقوم قائماً ما دام زيدٌ "، تريد: أقوم ما دامَ زيدٌ قائماً، وأما المانع من تقديم " ما زال "، و" ما انفك "، و" ما فتىء "، و" ما برح "أنها أفعال نفيت بـــ " ما "، فلم يتقدم المعمول عليها، وأما القسم الذي فيه خلاف فهو " ليس"، و" ما زال "، و" ما انفك "، و" ما برح "، فالمانع من تقديم الخبر كونها حرفاً، واستدل بأنّ معمول الحرف لم يقدم على الحرف نفسه، ومن كان مذهبه أنها فعل استدل بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه، لم يتصرف في معموله، فلا يجوز أن نقول: زيداً ما أحسنَ، ولا ما زيداً أحسنَ، من باب التعجب " ما أحسنَ زيداً "، وأما من يجيز التقديم احتج بالسماع، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ** ﴾[3]، والشاهد هنا: أنّ "يوم يأتيهم" منصوب بخبر ليس، وهو مصروف، وقد تقدّم على المعمول، وهذا يؤدي إلى تقديم العامل، فثبت بهذا أنّ تقديم خبر ليس جائز[4].

وذهب الكوفيون في هذه المسألة إلى أنه يجوز تقديم خبر " ما زالَ " عليها، وعلى أخواتها، واحتجوا بأنّ (ما) في " ما زال " ليست بنفي للفعل، وإنما هي نفي لمفارقة الفعل، والدليل على أنّ ما ليست بنفي للفعل أنّ " زال" تضمنت معنى النفي، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً، وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك، واحتجوا بعدم تقديم خبر "ما زال" على ما؛ لأنّ النفي له صدر الكلام [5].

والصحيح عند النحاة بالاتفاق هو منع تقديم الخبر على" ما "، فلا يُقال: قائماً ما زال

---

(1) البسيط في شرح الجمل(ج2/673_674).

(2) شرح الجمل، للزجاج(ج1/373).

(3) سورة هود، آية8.

(4) ابن عصفور، شرح الجمل(ج1/373_374).

(5) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص155_159.

زيدٌ؛ لأنّ (ما) لها حق الصدارة في الكلام[1].

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أنَّ ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

12.القول في اجتماع معرفتين

قال أبو حيان[2]: "إذا اجتمع معرفتان، فذهب المتقدمون، ومن المتأخرين أبو جعفر بن مضاء، وأبو بكر بن طاهر، والأستاذ أبو علي في إقرائه القديم، وابن خروف، وابن عصفور في شرح الجمل الصغير: إلى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم، والآخر الخبر، وهو ظاهر كلام سيبويه، والفارسي، وتأوَّل الشرَّاح كلامهما".

التوضيح والتحليل

إذا اجتمع اسمان معرفتان، جعلتَ الذي تُقدّر أنّ المخاطب يعلمه الاسم، والذي تُقدّر أن المخاطب يجهله الخبر، فنقول: كان زيدٌ أخو عمراً، ولا يعلمُ أنّ اسمه زيدٌ، وزعم ابن الطراوة أنّ الذي تريد إثباته تجعله الخبر، والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم، ومن ذلك قول الشاعر:

وكان مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِرَا[3]

والشاهد في البيت هو أنّ الشاعر استعمل" عاد " مثل " صار" عملاً ومعنًى، وقد أثبت الهداية لنفسه، حيث جاء بها خبراً، ولو قال: وكان هادي من أضللت به، لكان قد أثبت الإضلال لنفسه[4].

قال السيوطي: إذا اجتمع في باب كان معرفتان، فأيهما جعلت الاسم، فإنّ الآخر هو الخبر، وعلى ذلك الفارسي، وابن طاهر، وابن خروف، وابن مضاء، وابن عصفور، وهذا ظاهر كلام سيبويه، حيث قال:" وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار، أيهما جعلت الفاعل، فحكمه الرفع، وتنصب الآخر، نحو قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبكَ، وتقول أيضاً: ما كان أخاك إلا

---

(1) ابن عقيل، المساعد(ج1/262)، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل(ج1/374)، المرادي، شرح التسهيل(ج1/298).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1175).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب لسواد بن قارب، انظر: الدرر اللوامع (ج1/209،223)، وبلا نسبة في همع الهوامع(ج2/68،94).

(4) ابن عصفور، شرح الجمل(ج1/384).

زيدٌ، وما ضرب أخاك إلا زيدٌ' فإن شئت فارفع الأول، وانصب الآخر"[1].

وقد اتفق ابن خروف في هذه المسألة مع رأي أبي حيان، فأيهما جعلت الاسم، فإنَّ الآخر هو الخبر.

13.القول في دخول (الباء) على خبر كان بعد (لا التبرئة)

قال ابن مالك[2]:

وَبَعْـدَ مَـا وَلَيْـسَ جَـرَّ البَـا الْخَبَـرْ وَبَعْـدَ لَا وَنَفْـيٍ كَـانَ قَـد يُجَـرْ

قال أبو حيان[3]: " تَوَهَّمَ أَنَّهُ قالَ: وما كانَ بِوَقَّافٍ، قال ابن مالك: وتزاد الباء بعد لا التبرئة، ومنه قول العرب" " لا خَيْرَ بخيرٍ بَعْدَهُ النارُ "، إذا لم تجعل الباء بمعنى (في)، واتّبَعَ في ذلك الفارسي في أحد قوليه، وابن طاهر، وابن خروف، وقال الفارسي أيضاً: لا تكون الباء هنا زائدة؛ لأنها لا تُزَادُ في المرفوع، وقال بعض أصحابنا: لا يُقَال: لا رَجُلَ بقائمٍ، ولا إنسانَ بورعٍ؛ لأنه لم يأتِ به سماعٌ صحيح، وإذا كانت الباءُ ظرفية، فالتقدير: لا خَيْرَ في خيرٍ بَعْدَهُ النار، والظرف بعده في موضع الصفة".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن زيادة الباء في الخبر بعد" ليس، وما"، بالإضافة إلى زيادتها بعد (لا) التبرئة.

يقول ابن مالك[4]: وتزداد الباء بعد لا التبرئة، ومن ذلك قول العرب: لا خير بخير بعده النار، إذا لم تجعل الباء بمعنى في.

ومثال دخولها بعد " هل " قول الشاعر:

يَقُولُ إِذَا اقْلَولَى وأَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذيدٍ بِدَائِمِ[5]

والشاهد هنا:هو دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد " هل "، وإنما دخلت بعد " هل "؛

---

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج2/93_94)، انظر: سيبويه، الكتاب(ج1/49_50).

(2) ابن مالك، الألفية، ص12.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1217).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/382_384)، انظر: ابن عقيل، المساعد(ج1/286_287).

(5) البيت من البحر الطويل للفرزدق، ديوانه، ص863، انظر: خزانة الأدب(ج4/142)، تخليص الشواهد، ص686، 290، شرح شواهد المغني(ج2/772)، أوضح المسالك(ج1/299)، الجنى الداني، ص50.

لشبهها بحرف النفي.

ومثال دخولها بعد (ما) المكفوفة بإنْ قول الشاعر:

لَعَمْـرُكَ مَا إنْ أبو مـالكٍ بِـواهٍ ولَا بِضَـعِيْفٍ قُوَاهْ[1]

الشاهد في البيت قوله: " لعمرك ما إن أبو مالك بواه "، حيث إنَّ الشاعر زاد الباء بعد " ما " النافية المكفوفة بـ " إنْ "، وهذا جائز عند النحاة، وهذا مما يدلل على أنَّه لا اختصاص لزيادة الباء في خبر " ما " الحجازية.

ومثال دخولها بعد " ما التميمية "، قول الشاعر:

لَعَمْـرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِيءٌ مَعْنٌ ولَا مُتَيْسِّرُ[2]

والشاهد هنا في قوله: " منسيء" على أنه خبر " مَعْن "، ولم يعطفه على الخبر المتقدم.

وزعم أبو علي أنّ دخول الباء على الخبر بعد (ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز؛ لأنّ أشعار بني تميم ونثرهم يتضمن الباء كثيراً بعد (ما)، وأنّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت[3].

وتزاد الباء كثيراً في خبر ليس المنفي، كقوله تعالى: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى انتِقَامٍ** ﴾[4]، وقوله تعالى أيضاً: ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾[5] وكذلك تزاد بما النافية في قوله تعالى ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُون** ﴾، حيث إنّ الباء لم تُزد إذا أثبتنا الخبر، فلا يجوز أن نقول: ليس زيدٌ، أو ما زيدٌ إلا قائمٌ[6].

وهكذا فقد اتفق ابن خروف مع رأي أبي حيان في دخول لا التبرئة على خبر كان، وذلك إذا سبقت بالنفي.

---

(1) البيت من البحر المتقارب، قائله المتنخل الهذلي، انظر: خزانة الأدب (ج146/4)، الدرر اللوامع(ج123/2)، ديوان الهذليين (ج29/2)، شرح أشعار الهذليين(ج1276/3).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله الفرزدق، ديوانه(ج310/1)، انظر: سيبويه، الكتاب (ج63/1)، شرح أبيات سيبويه(ج190/1)، خزانة الأدب(ج375/1).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج382/1_384).

(4) سورة الزمر، آية37.

(5) سورة الزمر، آية36.

(6) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج286/1).

14.القول في كسر همزة (إن) أو فتحها، إذا لم يلزم تأويلها بالمصدر

قال ابن مالك[1]:

وَهَمْـزَ إِنَّ افْتَــحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ مَسَدَّهَــا وفِــي سِـوَى ذَاكَ اكْسِــرِ

قال أبو حيان[2]: "وإذا لم يلزم التأويل بالمصدر جاز الفتح والكسر، من ذلك ما ذكره سيبويه: أول ما أقول أَنّي أَحْمَدُ الله، فمن فَتَحَ أنّ قَدَّرَها بالمصدر، كَأَنَّهُ قال : أَوّلُ ما أقول حَمْدُ الله، فَأوّلُ مبتدأ، وَأَنّي أَحْمَدُ الله في موضع الخبر، وما مصدرية، فإن جعلت (ما) موصولة بمعنى، أو نكرة موصوفة، فأجاز ذلك ابن خروف، والصحيح منعه، ومن كسر، فمذهب الجمهور أنَّه خبرٌ عن أَوّل قولي، وتكون الجملة مقولة، وهو المتفهم من كلام سيبويه، أو خبرٌ عن قولٍ مضمرة، والجملة معمولة له التقدير: أو ما أَقُول قَوْلِي: إنّي أَحْمَدُ الله".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك عن حالات الهمزة في (إن)، وهي ثلاث حالات: وجوب الفتح، وجوب الكسر، جواز الوجهين، فإذا صح تأويلها ومعموليها بمصدر فإنَّ الهمزة تفتح، وما عدا هذا الموضع فإنها تكسر، ويجوز الوجهان في مواضع أخرى.

والأصل عند الجمهور أن تكسر همزة إن، وذلك في عشرة مواضع، ولا يجوز فيها أن يسد المصدر مسدها أو مسد معموليها، وتُفتح في ثمانية مواضع، ويجب فيه أن يسد فيها المصدر مسد أن ومعموليها، وكما يجوز الوجهان في تسعة مواضع:

أولاً: أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ﴾[3]، حيث قرئت بكسر إن وفتحها، فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة، والفتح على أن ومعموليها مبتدأ وخبره محذوف.

ثانياً: أن تقع بعد " إذ الفجائية " كقول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص13.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1258/3).

(3) سورة الأنعام، آية54، المهذب في القراءات العشر، ص208.

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدَاً كَمَا قِيْلَ سَيِّدَاً إذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[1]

والشاهد في البيت: جواز فتح همزة " إنَّ "وكسرها بعد " إذا " الفجائية، فالكسر على معنى الجملة؛ أي فإذا هو عبد القفا، والفتح على معنى الإفراد؛ أي فإذا العبودية أي حاصلة، وخبرها محذوف.

ثالثاً: أن تقع في موضع التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ**﴾[2]، حيث قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام التعليل، وقرأ باقي القراء بالكسر[3].

رابعاً: أن تقع بعد فعل قسم، بدون أن يقع بعدها لام، كقول الشاعر:

أَوَ تَحْلِفِي بربِك العَلِي أَنِّي أبو ذيالك الصَّبي[4]

والشاهد هنا قوله: " أَنِّي "، حيث يجوز كسر همزة " إنَّ " وفتحها؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم ولا لام بعده، فأمَّا الفتح فعلى تأويل " أنَّ " واسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أباً لهذا الصبي، وأمَّا الكسر فعلى اعتبار " إن " واسمها وخبرها جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، فيُروى بكسر " إن " على جواب القسم، وقد اختار ذلك الزجاجي وأوجب ذلك البصريون، وأما فتحها فعند الكسائي والبغداديين، والفتح بتقدير تأويلها بمصدر معمول لفعل القسم، بإسقاط الخافض.

خامساً: أن تقع خبراً عن قولٍ ومخبر عنها بقول، وقائلهما واحد، نحو قول: إني أحمد الله، بفتح إن وكسرها، فالفتح على تقدير حقيقته من المصدر، أي: قولي حمد الله، وإذا كسرت فهو بمعنى المقول، أي: إني أحمد الله.

سادساً: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد، صالح للعطف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ**﴾[5]، قرأها نافع وشعبة وأبو بكر بالكسر،

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة، انظر: أوضح المسالك (ج1/338)، شرح المفصل(ج4/97)، شرح الأشموني(ج1/138)، شرح التسهيل(ج2/22)، الخصائص(ج2/99)، الكتاب(ج3/144)، المقتضب(ج2/351).

(2) سورة الطور، آية28.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجوزي(ج2/378).

(4) البيت من بحر الرجز، لرؤبة في ملحق ديوانه، ص188، انظر: أوضح المسالك(ج1/340)، شرح ابن الناظم، ص120، شرح الأشموني(ج1/138)، الجنى الداني، ص413، شرح عمدة الحافظ231.

(5) سورة طه، آية 118_119، المهذب في القراءات العشر، ص152.

على الاستئناف كونها جملة منقطعة عما قبلها، أو بالعطف على جملة إن الأولى، وهذا من عطف الجمل، وباقي القراء بالفتح، بالعطف على أن لا تجوع، وهو من عطف المفردات، والتقدير: أنّ لك عدم الجوع، وعدم العري، وعدم الظمأ.

سابعاً: أن تقع بعد حتى، نحو قول: مرض زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه، فحتى الابتدائية مُنزلة مَنزلة ألا الاستفتاحية، فتكسر إن بعدها، وأما الفتح باعتبار حتى جارة وعاطفة، نحو قول: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، فتكون حتى بموضع التقدير على الجر، أي: عرفت أمورك إلى فضلك، وباعتبار حتى عاطفة، فتكون بتقديرها على النصب، أي: عرفت أمورك وفضلك.

ثامناً: أن تقع بعد أما بفتح الهمزة وتخفيف الميم، نحو قول: أما إنك فاضل، فالكسر على اعتبار أن " أما " حرف استفتاح، فتكون حرفاً بمنزلة ألا الاستفتاحية، والفتح على اعتبار أنها مركبة من همزة الاستفهام وما، بتقدير: " أفي حق "، نحو قول الشاعر:

أَحَقّاً أَنَّ جيرَتَنا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ[1]

والشاهد في البيت: أنَّ " حقاً " مصدر واقع ظرفاً مخبراً به، ولذلك فتحت همزة " أنَّ " بعدها، وتأتي " أمَّا " بمعنى "حقّاً "، فتفتح همزة " أنَّ " بعدها.

تاسعاً: أن تقع بعد (لا جرم)، والغالب فيها الفتح، نحو قوله تعالى: ﴿**لا جرم أنَّ الله يعلم**﴾[2]، فالفتح عند سيبويه على أن "جرم" فعل ماضٍ، ومعناه وجب، أي: وجب أن الله يعلم، ولا صلة زائدة للتوكيد، والفتح عند الفراء على أن " لا جرم " مركبة من حرف واسم، بمنزلة: لا رجل، والمعنى: لا محالة، أي: لا محالَ في أن الله يعلم.

ومن خلال الشرح والتوضيح يتبين لنا أنَّ ابن خروف قد وافق رأي أبي حيان في جواز كسر همزة إنّ وفتحها إذا لم يلزم تأويلها بالمصدر.

---

(1) البيت من بحر الوافر، وهو للمفضل النكري، انظر: الأصمعيات، ص200، شرح أبيات سيبويه(ج208/2)، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص 391، شرح ابن الناظم، ص121، ابن مالك، شرح التسهيل(ج23/1).

(2) سورة النحل، آية23.

15.القول في تأخير العامل إن كان حالاً على معمول خبر (إن) المقترن باللام

قال ابن مالك[1]:

وَبَعْــدَ ذَاتِ الكَسْــرِ تَصْحَــبُ الخَبَــرْ لَامُ ابتــداءٍ، نحــو: إنِّــي لَوَزَرْ

وَتَصْحَــبُ الوَاسِــطَ مَعْمُــولَ الخَبَــرْ وَالفَصْــلَ، واسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

قال أبو حيان[2]: "أو حالاً، فالجمهور على منع دخول اللام عليها، فلا يجوز: " إن زيداً لضاحكاً قائمٌ "، وأجاز ذلك بعضهم، ولم يسمع، فإن كان الظرف، أو الحال متأخريْنِ عن العامل فيهما، وتأخر الاسم عنهما نحو: إن عندك لفي الدار زيداً، وإن عندي لقائماً صاحِبُكَ، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز لتعلّقِ الظرف، والحال بما قبل الاسم، وأمَّا إن زيداً لقائماً في الدار، فلا سبيل إليه لا باللام، ولا بإسقاطها".

التوضيح والتحليل

تحدث ابن مالك في هذين البيتين عن جواز دخول لام الابتداء على خبر" إن" المكسورة، كما وتدخل لام الابتداء على معمول الخبر_ إن صح دخول اللام عليه_ فيتوسط بين اسم إن وخبرها.

فقد انفردت " إنَّ " من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها؛ لأنها تدخل على المبتدأ ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها، وذلك إذا كان الخبر اسماً نحو: إنَّ زيداً لقائمٌ، أو فعلاً مضارعاً نحو: إنَّ زيداً ليقوم، أو ظرفاً أو مجروراً نحو: إنَّ زيداً لفي الدار، وإنَّ زيداً لخلفك، فهما نائبان مناب " مُستَقِر" وهو الخبر في المعنى، كما وتدخل اللام أيضاً على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر، نحو: وإنَّ زيداً لفي الدار قائمٌ، وكذلك تدخل على الاسم إذا وقع موقع الخبر، نحو: إنَّ في الدَّار لزيداً، وتخل اللام على الخبر ومعموله معاً، بشرط أن يتقدم على الخبر، وهذا ما أجازه المبرد وأبو العباس، بينما منع ذلك الزجاج، نحو: إنَّ زيداً لفي الدار لقائمٌ، وهذا هو المذهب الصحيح الذي يميل إليه النحاة؛ لأن الحرف إذا أُكِّدَ فإنَّما يُعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يُعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في الضرورة من الشعر، كقول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص14.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1265/3).

فَـلا واللهِ لَا يُلْفَــى لِمَــا بِــي وَلَا لِلِمَــا بِهِــمْ أَبَــدَاً دَوَاءُ[1]

الشاهد في البيت قوله: " للما بهم "، حيث أكد الشاعر اللام الجارة_ وهي حرف غير جوابي_ توكيداً لفظياً، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يُفصل بين المؤكد والتوكيد، ومن المعلوم بأن توكيد الحروف غير الجوابيَّة من غير فصل بين المؤكد والتوكيد شاذ.

وقد أجاز الكوفيون دخول اللام في خبر " لكن "، واستدلوا بقول الشاعر:

يَلومونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَواذِلِي وَلكنَّنِي في حُبِّهَا لَعَمِيدُ[2]

الشاهد في البيت قوله: " لعميد"، حيث دخلت اللام على خبر" لكن"، وهذا عند الكوفيين، وأصلها: " ولكن إنِّي من حبها لعميد،" فقلبت حركة الهمزة في " إنّي " إلى نون في " لكن "، فصارت " ولكنني " ثم أدغمت نون" لكن" في النون الساكنة من " إنّي" إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في " جعل لك " " جعلك "، وكقوله تعالى: ﴿**لكنَّا هو الله ربي**﴾[3]، فالأصل" لكن أنا "، ثم نُقلت حركة همزة " أنا " إلى نون " لكن " فصارت " لكنَنَا "، ثم أدغمتا، وإذا أردنا أن ندغم النون من " لكن " في النون الساكنة بعدها لاحتاج الأمر لتسكين الأولى، إذ لا يدغم إلا الساكن في المتحرك، فلما سكِّن التقى الساكنان: النون من " لكن"، والنون من " إنّي " فحركت الثانية بالفتح لالتقاء الساكنين؛ طلباً للتخفيف، ثم أدغمت فصارت " لكنَّا "[4].

---

(1) البيت من البحر الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي، انظر: خزانة الأدب(ج2/308، 312،ج5/157،ج9/528، 534، ج10/191، ج11/267، 287، 330)، شرح شواهد المغني، ص773، وبلا نسبة في الإنصاف، ص571، أوضح المسالك(ج3/343)، الجنى الداني، ص80، 345، الخصائص(ج2/282)، رصف المباني، ص202، 248، 255، 259)، سر صناعة الإعراب، ص282، 332، شرح الأشموني(ج2/410)، شرح التصريح(ج2/130، 230)، الصاحبي في فقه اللغة، ص56، مغني اللبيب، ص240، 242، 462)، المقرب(ج1/338)، همع الهوامع(ج4/396، ج5/210، 348).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، فهو بلا نسبة، انظر: الإنصاف(ج1/209)، الأشباه والنظائر(ج4/38)، ، همع الهوامع(ج2/176)، الدرر اللوامع(ج1/295)، رصف المباني،ص235، 279، سر صناعة الإعراب(ج1/380)، شرح الأشموني(ج1/141)، شرح شواهد المغني(ج2/605)، شرح المفصل(ج8/62)، كتاب اللامات، ص158، المقاصد النحوية(ج2/247)، تخليص الشواهد، ص357، الجنى الداني، ص132، خزانة الأدب(ج1/16، ج10/361، 363).

(3) سورة الكهف، آية38.

(4) شرح الجمل(ج1/427_428).

وقد أجاز بعض النحويين دخول اللام على " إنَّ " إذا أُبدل من همزتها الهاء، فتقول: " كَهنَّك قائم "، ومثل ذلك قول الشاعر:

ألا يا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَيَّ كَرِيمُ[1]

الشاهد في البيت قوله: " لهنَّك "، ويُريد" لإنَّك "، فأبدلت الهمزة هاءً، وقدِّمت لام التوكيد على " إنَّ "مع الجمع بين حرفي التوكيد.

ومنهم أيضا من ذهب إلى أن هذه اللام ليست لام " إنَّ "، وإنما هي جواب لقسم محذوف، وتقديره:" واللهِ لهنَّك "، مستدلين بقول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٌ عَلَى هَنَواتٍ كَاذِب مَنْ يَقُولُهَا[2]

الشاهد في البيت قوله: " لهنك"، ويريد" لإنكِ "، فأبدل الهمزة هاء على لغة بعض العرب.

ولو كانت اللام في " لهنَّك " لام " إنَّ " لم يؤتَ باللام بعد ذلك في الخبر[3]، كما في قول الشاعر:

أَبَائِنَةٌ حُبِّي، نَعَمْ وَتُمَاضِرُ لَهِنّا لَمَقْضِيٌّ عَلَينا التَّهَاجُرُ[4]

الشاهد في البيت: هو أن بعض العرب يقول:" لهنَّك لمقضي" بلامين.

يقول السيوطي[5]: " وإن كان معمول الخبر حالاً، فالجمهور على المنع، وأجاز أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي، والمعروف بالجلُوليّ، حيث قال: ولأنهم أجروا الحال

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لمحمد بن سلمة، انظر: لسان العرب(ج393/13)، مادة(لهن)، ونُسب لرجل من بني نمير في خزانة الأدب(ج338/10، 339، 351)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر(ج144/2)، أمالي الزجاجي، ص250، الجنى الداني، ص129، ديوان العرب(ج192/2)، الدرر اللوامع(ج298/1)، رصف المباني، ص44، 121، 233، سر صناعة الإعراب(ج371/1، ج552/2)، شرح شواهد المغني(ج602/2)، شرح المفصل(ج63/8، ج25/9، ج42/10)، الممتع في التصريف(ج398/1)، همع الهوامع(ج179/2).

(2) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة، انظر: الإنصاف(ج209/1)، خزانة الأدب(ج340/10، 344، 345، 362)، الدرر اللوامع(ج298/1)، همع الهوامع(ج178/2)، شرح الجمل(ج430/1_431).

(3) ابن عصفور، شرح الجمل(ج431/1).

(4) البيت من البحر الكامل، وهو بلا نسبة، انظر: شرح الجمل(ج431/1)، خزانة الأدب(ج335/10، 340، 344)، لسان العرب(ج467/13)(أله).

(5) السيوطي، همع الهوامع(ج160/2_161).

مجرى الظرف نحو: إن ضاحكاً زيداً قائمُ، فهذا لا يجوز، فلا يتقدم الخبر في إنَّ وأخواتها على معمولها بحال، ويجوز التقديم إن كان ظرفاً أو مجروراً من باب التوسع فيهما، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً ﴾[1]، وقوله ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ۞ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴾[2]، ويجوز تقديم الخبر أيضا إن اتصل ضمر الهاء بالاسم، نحو: إنَّ في الدَّار ساكنها، وإنَّ عند هند أخاها[3]، كما أنّه لا يجوز أن يكون المفعول به معمولاً لخبر " إنَّ "، فلا نقول: "إنَّ طعامك زيداً آكلٌ "، وهذا بإجماع النحاة، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فهذا جائز، كقول الشاعر:

فَلا تَلْحَنِي فيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ[4]

الشاهد في البيت قوله: " مصابُ "، حيث جاءت مرفوعة على أنها خبر " إنَّ " مع إلغاء للجار والمجرور؛ لأنه من صلة الخبر وتمامه.

وقد منع الأخفش القياس على ذلك، واقتصر فيه على السماع[5].

وهكذا يتبين لنا من بعد الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

16.القول في (لا) العاملة عمل (إن) إن دخلت على المجموع بالألف والتاء

قال ابن مالك[6]:

وَرَكِّـــبِ الْمُفْـــرَدَ فَاتِحَـــاً كَـــلَا حَـوْلَ وَلَا قُـــوَّةَ وَالثَّانِـــي اجْعَـلَا

مَرْفُوعَـــاً أَو مَنْصُوْبَـــاً أَو مُرَكَبَـــا وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَـــــا

قال أبو حيان[7]: " وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، حكمه في الخلاف في حركته كهي في المفرد، وإن كان مجموعاً بالألف والتاء نحو: " لا مُسْلِماتٍ "، فذهب قوم من

---

(1) سورة المزمل، آية5.

(2) سورة الليل، آية12، 13.

(3) همع الهوامع(ج160/2).

(4) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة، انظر: الأشباه والنظائر(ج231/2)، خزانة الأدب(ج453/8، 455، الدرر اللوامع(ج286/1)، شرح الأشموني(ج137/1)، شرح شواهد المغني(ج969/2)، الكتاب(ج133/2)، مغني اللبيب(ج2/ 909)، المقاصد النحوية(ج309/2)، همع الهوامع(ج160/2).

(5) همع الهوامع(ج160/2).

(6) ابن مالك، الألفية، ص14.

(7) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1296/3_1297).

المتقدمين، وابن خروف من المتأخرين إلى كسر التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين ".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك عن الحالة الثالثة من أحوال الاسم في" لا " النافية للجنس، وهي أن تكون مفردة، وتتضمن المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به، كما في جمع المؤنث الذي يُبنى على الكسر.

إذا كان اسم " لا " النافية للجنس جمع مؤنث سالماً، فإن للنحاة فيه أربعة مذاهب[1]:

الأول: أنه يُبنَى على الكسر من دون تنوين، قاله ابن عذرة، وهذا مذهب جمهور النحاة.

الثاني: أنه يُبنَى على الكسر، مع التنوين ويسمى تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف، وهذا مذهب ابن مالك، وأخذ به ابن خروف.

الثالث: أنه مبني على الفتح؛ لأنّ الحركة للمجموع المركب، كما هو في مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب، والرضي في شرح الكافية.

الرابع: جواز الوجهين" الكسر والفتح " بغير تنوين، وهذا هو الصحيح.

يقول السيوطي[2]: " وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبنيٌ على الكسر، فنقول: لا مسلماتِ لك، ومنه قول الشاعر:

إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ للشَّيْبِ[3]

والشاهد هنا: " ولا لذات للشيب "، حيث جاء اسم لا النافية (لذات) جمع مؤنث سالماً، مبنياً على الكسر، وفي رواية أخرى جاءت مبنية على الفتح، كما زعم كل شرَّاح الألفية، والوجهان جائزان.

ويتبين لنا أنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة أيضاً.

---

(1) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج10/2)، انظر: التصريح على التوضيح (ج341/1).

(2) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج9/2).

(3) البيت من البحر البسيط، قائله سلامة بن جندل السعدي، ديوانه،91 انظر: الشعر والشعراء، ص 278، شرح شذور الذهب، ص111، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج9/2)، همع الهوامع(ج146/1)، شفاء العليل(ج380/1)، شرح الأشموني(ج150/1)، خزانة الأدب(ج27/4).

17.القول في إعراب(حبذا)

قال ابن مالك[1]:

وَمِثْلُ نِعْمَ " حَبَّذَا "، الفَاعِلٌ " ذَا " وَإِنْ تَرِدْ ذَمَّاً فَقُلْ: " لَا حَبَّذَا "

قال أبو حيان[2]: "واختلف النحاةُ في إعراب (حَبَّذَا)، فذهب ابنُ درستويه، وابن كيسان، والفارسي في البغداديات، وابْنُ برهان، وابن خروف إلى أَنَّ (ذا) فاعل، وَنُسِبَ إلى الخليل وسيبويه، وهذا قَوْلُ مَنْ لَمْ يَدّع التركيب، وَأُفْرِدَ لأنه كالمثل، أَوْ أُرِيد به جنس شائع، أَوْ على حَذْفٍ، أي: حبَّذا أَمْرُ زيد".

التوضيح والتحليل

الأصل في حبذا أنها من الفعل حَبُبَ؛ أي: صار حبيباً، وهو فعل لازم، لقول العرب: حببت زيداً، فهذا يختلف عن الفعل المتعدي: أحببت، فأدغم كغيره من الفعل الثلاثي المضعف كشدّ، ومدَّ، كما وألزم من منع التصرف؛ لخروجه عن أصله إلى المدح، وقد عدّ كثير من النحاة اسم الاشارة " ذا " في" حبذا " فاعلاً، نحو قول الشاعر:

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ المَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا [3]

الشاهد في البيت: " حبذا "، فدخلت عليها " لا "، فتساوت مع " بئس " في العمل، فأصبحت " حبذا " للذم، فصار الفعل في الشاهد للذم، ولا يقصد به المدح.

واختار الفارسي في البغداديات وابن برهان، وهذا ظاهر مذهب الخليل وسيبويه، وقد جاء في شرح التسهيل أنّ (حب) فعل يقصد به المحبة والمدح، وجُعل فاعله " ذا" ليدل على الحضور في القلب، حيث قال سيبويه: زعم الخليل أن حبذا بمنزلة حبّ الشيء، ولا يتغير الحكم في إعراب ذا في حالتي الإفراد والتذكير وغيرهما؛ لأنّ حبذا تجري مجرى المثل، فنقول: حبذا

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص33.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2059/4).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه، ص1920، انظر: همع الهوامع(ج51/5)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص1542، ونُسب لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية(ج12/4)، شرح ابن عقيل(ج169/3)، وبلا نسبة في شرح الأشموني(ج381/2)، وشرح التصريح(ج99/2)، الدرر اللوامع(ج287/2).

رجلاً زيد، ورجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون، وهذا التركيب لا يلغي فعلية " حب"، فيكون مع ذا مبتدأ، قال ابن خروف في التركيب السابق: حب فعل، وذا فاعل، وزيد مبتدأ، والخبر هو الجملة الفعلية حبذا، وهذا قول سيبويه، وقد أخطأ من زعم غير ذلك[1].

وصرح المبرد في المقتضب، وابن السراج في الأصول بأن" حب وذا" جُعِلا اسماً مرفوعاً بالابتداء، ولا يصح ما ذهبا إليه من ذلك، لأنهما مقرّان بفعلية حب، وفاعلية ذا، قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنى ولا لفظاً، فيجب بقاؤهما على هذه الصورة[2].

ويتبين لنا من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في إعراب حبَّذا.

18.القول عند حذف الاسم وإبقاء الخبر في لا العاملة عمل " إن "، نحو قولهم: " لا عليك "

قال أبو حيان[3]: "وربما حذف الاسم، وأبقى نحو قولهم: لا عَلَيْكَ؛ أي: لا بأسَ عليك، ولا يكون في غير(لا عَلَيْكَ)، قال ابن خروف: لا يقال: " لا بك، ولا إليك، ولا فيك، وربما دخلت الباء على (لا)، فَفُتِحَ ما بعدها قالوا: جئتُ بِلَا شيء والغالب: الجر، وفي دخول الباء على الخبر خلافٌ".

التوضيح والتحليل

أجاز النحاة حذف اسم لا وإضمار ما يقع مُظْهَراً من باب التخفيف، وذلك من باب أن المخاطب هو يعلم ما يقصده، فيجري بمنزلة المثل، نحو: لا عليك؛ أي: لا بأس عليك، وهذا يكون محذوفاً من الكلام؛ لأن المخاطب يكون عالماً بما يقصد، ولكثرة استعمالهم إيّاه، وذلك لا يكون إلا في (لا عليك) فقط[4].

ويحذف الاسم للعلم به، ويبقى الخبر، كما في قولهم: لا عليك؛ أي لا بأس عليك[5]، يقول ابن هشام: وحذف الاسم نحو: (لا عليك)، إنما يريد أن يقول: لا بأس عليك، وإنما

---

(1) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج2/140_141)، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج23/3)، شرح الاشموني، ص380.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل(ج23/3)، انظر: همع الهوامع(ج46/5).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1301/3).

(4) الكتاب(ج224/1)، انظر: المساعد(ج341/1)، شفاء العليل، ص381.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل(ج56/1).

حذف الاسم لكثرة استعمالهم إياه، ولا يكون هذا إلا في (لا عليك)[1].

وهكذا يظهر لنا أنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة أيضاً.

19.القول في النائب عن الفاعل

قال ابن مالك[2]:

يَنُـوْبُ مَفْعُـوْلٌ بِـهِ عَـنْ فَاعِـلِ فِيْمَـا لَـهُ كَنِيْـلَ خَيْـرُ نَائِـلِ

قال أبو حيان[3]: "والذي يقوم مقام الفاعل أشياء متفق عليها، ومختلف فيها، المتفق عليها أربعة: أحدها: المفعول به: نحو " ضُرِبَ زَيْدٌ "، ثم الفعل إمَّا أن يكون تاماً أو ناقصاً، إن كان ناقصاً فهو من باب أفعال المقاربة، فلا نعلم أحداً أجاز بناءه للمفعول إلا الكسائي...، أو متصرفاً نحو: " كان "، فأمَّا سيبويه فقال في كتابه: " فهو كائن ومَكُون، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأوَّل الفارسي، والأعلم قول سيبويه: مكونٌ إنَّه من كان التامة، وقال ابن طاهر، وابن خروف: " مَكُونٌ من كان الناقصة لا يتكلم به، وإنما قَصَدَ سيبويه أنها فعلٌ متصرف، ويستعمل مِنْهُ ما لا يستعمل من الأفعال إلا إنْ مَنَعَ مَانِعٌ... وأمَّا السيرافي فقال: يحذف اسمُ كان وينحذف الخبر لحذفه، ويُقام ضميرُ مصدرها مُقَامَ المحذوف، واختاره ابْنُ خروف، وقال ابن عصفور: يحذف الاسم والخبر، ويُقَامَ ظَرْفٌ، أو مجرورٌ معمول لها".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك هنا عن نائب الفاعل، حيث يحذف الفاعل، ويُقام المفعول به مقامه، ويأخذ ما كان للفاعل من أحكام كالرفع، ووجوب التأخير عن رافعه، وعدم جواز حذفه.

يقول ابن عصفور[4]: " وحكم نائب الفاعل أن يبنى الفعل للمفعول، فيحذف الفاعل عند بنائه للمجهول، ويُقام المفعول مقامه، ولابد من معرفة ستة أشياء وهي: السبب الذي لأجله حُذف الفاعل، فقد يترك الفاعل، ويحذف لغرض لفظي كالإيجاز مثلاً، أو لغرض معنوي، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول، وكيفية بنائها، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، وهل فعل المفعول بناء أو متغير من فعل الفاعل، فأما السبب لحذف الفاعل فهو: إما للعلم به،

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد(ج1/341)، انظر: الكتاب(ج1/224)، شرح الأشموني(ج1/154).

(2) ابن مالك، الألفية ص17.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1325، 1326).

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج1/561)، السيوطي، همع الهوامع(ج2/262_263).

نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ ﴾[1]، وقولك: أُنزِل المطر، فالمنزل هو الله تعالى، وإما للجهل به، نحو: ضُرِب زيدٌ، وسُرِقَ المتاعُ، وهذا في حال عدم معرفة الضارب أو السارق، وإما للتعظيم، نحو قولك: ضُرِب اللصُ، أو للتحقير، نحو: طُعِن عمرُ، أو للإبهام، نحو: ضُرِب زيدٌ، وأنت عالمٌ بالضارب الحقيقي، إلا أنك قصدت الإبهام على السامع، وإما للخوف منه أو عليه، نحو قولك: قُتِل الأميرُ، فأنت لا تريد أن تذكر القاتل خوفاً من الاقتصاص منه، وإمَّا لإصلاح السجع، نحو قولك: " من طابت سريرته، حُمِدَت سيرته "، وإما لإصلاح النظم، وإقامة الوزن والقافية"، نحو قول الشاعر:

وأَدْرَكَ المُتَبَقِّـــي مِـنْ ثَمِيْلَتِـــهِ ومِـنْ ثَمَائِلِهَـا واستُنِشءَ الغَرَبُ[2]

والشاهد هنا:" واستنشئ الغرب"، فحذف الفاعل وأقام المفعول مقامه،حيث أراد أن يقول أن الحرَّ أدرك ما بقي في أجواف النوق وبطونها من الماء والعشب، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

وإذا شربـــتُ فإنَّنِـــي مُسْتَهلِـــكٌ مالِـــي وعِرْضِـــي وافـــرٌ لمْ يُكْلَـــمِ[3]

والشاهد في قوله: " لم يكلم "، حيث إن الأصل: لم يكلمه؛ أي لم يجرحه أحد، فحذف الفاعل، وأقام المفعول مقامه لإصلاح الشعر.

وإمَّا أن يكون الحذف لغرض معنوي[4]، كأن لا يتعلق مُراد المتكلم بتعيين فاعل بعينه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾[6]، وكقول الشاعر:

وإنْ مُدَّتْ الأَيْدِي إلى الزّادِ لمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِم إذْ أجْشَعُ القومِ أعْجَلُ[7]

---

(1) سورة البقرة، آية216.

(2) البيت من البحر البسيط، وهو لذي الرمة، ديوانه، ص55، انظر: جمرة أشعار العرب، ص755، مقاييس اللغة(ج420/4).

(3) البيت من البحر الطويل الكامل، وهو لعنترة، ديوانه، ص 149، انظر: همع الهوامع(ج162/1)

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج124/2).

(5) سورة البقرة، آية196.

(6) سورة النساء، آية86.

(7) البيت من البحر الطويل، وهو للشنفرى الأزدى من لاميته، ديوانه59، وهو عمرو بن براق، انظر: همع الهوامع(ج127/1)، شرح التصريح(ج202/1)، خزانة الأدب(ج340/3)، جواهر الأدب، ص54، شرح قطر الندى، ص188، الجنى الداني، ص54، شرح شواهد المغنى(ج899/2).

وفي البيت شاهدان: أولهما: إدخال الباء الزائدة على خبر "كان" المنفية بـ "لم"، وثانيهما: مجيء أفعل التفضيل، وهو قوله: "بأعجلهم" في غير التفضيل، والمعنى هنا: لم أكن بأعجلهم، فليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص، وإنما لأي فاعل كان[1].

ويحذف لغرضٍ معنوي، كنيابة غير الفاعل عنه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾[2]، فترك الفاعل؛ لكونه معلوماً، وناب عنه المفعول به.

وبالتالي فإن ابن خروف قد وافق رأي أبي حيان في أن الفاعل يحذف ويقام المفعول به مكانه.

(1) ابن هشام، شرح التصريح على التوضيح(ج1/421_422).
(2) سورة النساء، آية28.

المبحث الثالث: مسائل في المنصوبات

20.القول في أصل المصدر" المفعول المطلق "

قال ابن مالك[1]:

الْمَصْـدَرُ اسْـمُ مَا سِـوَى الزَّمَـانِ مِـنْ مَدْلُولَـيِ الْفِعْـلِ كَأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ

بِمِثْلِـهِ أَوْ فِعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُصِـبْ وَكَوْنُـهُ أَصْـلاً لِهَذَيْـنِ انْتُخِـبْ

قال أبو حيان[2]: "ونقول المصدر إمَّا أن يكون من لفظ الفعل، أو من غير لفظه: إنْ كان مِنْ لفظه جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمَاً كان أو مختصّاً، نحو: قَعَدَ قعوداً...، وإن كان غَيْرَ جارٍ نحو:﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتا﴾[3]، فمذهب المازني أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر، ومذهب المبرد، وتبعه ابن خروف، وزعم أنَّه مذهب سيبويه أنَّه منصوب بفعل ذلك المصدر مضمراً الجاري عليه، والفعل الظاهر دليل على ذلك المضمر، والتقدير: نَبَتُّم من الأرض نباتاً".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك عن تعريف المصدر" المفعول المطلق": وهو اسمٌ يدل على الحدث ويكون مجرداً من الزمن كالفعل، فما ينصب المصدر هو المصدر نفسه، أو الفعل، أو قد ينصب بالوصف، ومذهب البصريين أن المصدر هو الأصل، بينما الفعل والوصف مشتقان منه.

وقد أجاز النحويون أن يقوم مقام المؤكِّد مصدرٌ مرادف، نحو قولنا: قعدت جلوساً، فالناصب للمصدر هنا هو العامل، وهذا ما أجازه المازني، بينما الجمهور يرى بأن الناصب له فعلٌ من لفظه مقدَّر؛ لأن الأكثر هو أن يكون المصدر من لفظ الفعل، والقليل منه أن يكون من غير لفظه، فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه[4].

وقد اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر؛ وأما الاختلاف عندهم أن البصريين جعلوا المصدر أصلاً، بينما الفعل فرعاً، والصحيح هو ما ذهب

---

(1) ابن مالك، الألفية ص20.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1354/3).

(3) سورة نوح، آية17.

(4)ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج467/1).

إليه البصريون، ومما يدل على صحة ذلك عدد من الأقوال[1]:

أحدهما: أن المصدر كثير كونه واحداً لأفعال ثلاثة؛ ماضٍ، ومضارع، وأمر، ولو اشتُقَّ المصدر من أحدها، فإن ذلك يستلزم الترجيح من دون مرجّح، ويتعيَّن اطّراح ما أفضى إلى ذلك.

الثاني: أن المصدر معناه مفرد، ومعنى الفعل مركب من حدث وزمان، والمصدر دالٌ على المفرد وهو سابق للمركب.

الثالث: أن مفهوم المصدر عام، بينما مفهوم الفعل خاص، والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على خاص.

الرابع: أن كلاً منهما ساوى معنى الآخر؛ فأحدهما أصلٌ والآخر فرع، وإن في الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان، وبهذا فالمصدر أصلٌ والفعل فرع عنه.

الخامس: أن من المصادر ما لا فعل له لفظاً ولا تقديراً، نحو: ويح، ويل، وويب، ولو كان الفعل أصلاً لكانت هذه المصادر فروعاً لا أصولاً لها، وهذا محال.

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أنَّ ابن خروف وافق أبا حيان في أنَّ أصل المصدر " المفعول المطلق "، وحقه النصب.

21.القول في المصدر المشبه به مشعراً بحدوثٍ بَعَدَ جُملَةٍ حاويةٍ فِعْلَهُ، وفاعله معنى دون لفظ

قال ابن مالك[2]:

كَـذَاكَ ذُو الْتَّشْبِيْــهِ بَعْـدَ جُمْلَــةْ كَلِـي بُكـاً بُكَــاءَ ذَاتِ عُضْلَــهْ

قال أبو حيان[3]: "ومن ذلك المصدر المشبه به مشعراً بحدوثٍ بعد جُمْلَةٍ حاويةٍ فِعْلَهُ، وفاعله معنى دون لفظٍ، ولا صلاحية للعمل فيه، نحو : مَررتُ به فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حمارٍ، وفإذا لَهُ صُراخٌ صُراخَ الثَّكلى...، فإن كان ثَمَّ ما يَصْلُح للعمل في المصدر انتصبَ المصدرُ

(1) انظر: ابن الأنباري، الانصاف في سائل الخلاف(ج235/1)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج178/2، 179)، همع الهوامع(ج94/3)، المساعد على تسهيل الفوائد(ج464/1)، شرح الجمل(ج305/1).

(2) ابن مالك، الألفية ص21.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1376/3_1377).

به، نحو: فإذا له صَوْتٌ على إضْمَارِ يُصَوِّتُ فيكون مَصْدَراً مُبَيِّناً، أوْ على إضْمَارٍ يُخْرِجُه، أو يُبْدِيه؛ فيكون نَصْبُه على الحال، ويجوز رَفْعُه، فإن كان نكرةً فعلى الوصف، وعلى البدل، أو على إضمار مبتدأ محذوف؛ أيْ هو صوتُ حمار، وإن كان معرفة، نحو: لها هديرٌ هديرُ الثور، فكذلك إلاَّ الوصف، فأجَازَهُ الخليل، واستَقْبَحَهُ وَضَعَّفَهُ سيبويه، قال ابن خروف: النصب في هذا الباب هو الوجه، وقال ابن عصفور: النصب والرفع متكافئان".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك هنا عن وجوب حذف عامل المصدر إذا قُصِدَ به التشبيه، وذلك إذا كان بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، فإن لم يكن قبل المصدر جملة وجب الرفع هنا.

قال السيوطي[1]: ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر، ما وقع مشبهاً به، مشعِراً بحدوثٍ بعد جملة حاوية فعل، وفاعله معنى دون لفظ، كقولك: مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمار، وله صراخٌ صراخَ الثكلى، واحترز بقوله: مشعرٍ بحدوث عما لا يشعر به، نحو: له ذكاء ذكاءَ الحكماءِ، فلا يجوز نصبه؛ لأنّ نصب صوت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يفعل، والتقدير: وله صوت، وهو يصوّت، فحملتَ الثاني على الأول، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، كما يجوز الرفع في المعرفة، والنكرة على الإتباع بدلاً، أو نعتاً في النكرة، وكقول الشاعر:

مَقْذُوفَةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ[2]

والشاهد في البيت هنا: نصب " صريف " على المصدر التشبيهي، والعامل فيه مضمر دلَّ عليه ما قبله؛ أي: يصرف صريف القعو، وقد جعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع، فقال: لأن الثاني ليس كالأول، فيدخله المجاز والاتّساع، وجعلهما ابن عصفور متكافئين؛ لأنّ في الرفع المجاز وفي النصب الإضمار، والإتباع أولى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه، مثل قول الشاعر:

لَهَا بَعْدَ إسْنادِ الكَليـــــمِ وهَدْئِهِ وَرَنَّةِ مَنْ يَبْكِي إذَا كَان بَاكِيَا

---

(1) همع الهوامع(ج126/3)، انظر: سيبويه(ج355/1_356)، شرح الأشموني(ج214/1)، المساعد على تسهيل الفوائد(ج475/1_476)، التصريح على التوضيح (ج506/1).

(2) البيت من البحر البسيط، وهو للنابغة الذبياني، ديوانه، ص16، انظر: سيبويه(ج355/1)، همع الهوامع(ج193/1)، جمهرة اللغة، ص578، شرح أبيات سيبويه(ج31/1).

هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّوْرِ يَنفُضُ رَأْسَهُ يَذُبُّ برَوْقَيه الكِلابَ الضَّوارِيَا [1]

والشاهد فيهما قوله: " هدير الثور"، حيث نصب المصدر " هدير" بإضمار فعل، وهذا جائز عند النحاة، وقد سبق قولهم: " صوتٌ صوتَ حمار".

يتبين لنا من خلال الشرح والتحليل أنَّ ابن خروف وافق أبا حيان في الوجه المختار عندهما، وهو النصب.

22.القول في" أعور وذا ناب أتستقبلونَ "

قال أبو حيان[2]: "وَقَدْ اسْتَشْكَلُوا تقديرَ سيبويه في: أَعْوَرَ وذا ناب أتستقبلونَ، فقيل: هو تفسير معنى لا إعراب، والإعرابُ: أَتَسْتَقْبِلُونَهُ أَعْوَرَ، وَحُذِفَ المفعول...".

التوضيح والتحليل

قال السيوطي[3]: في باب نيابة الصفات عن المصدر، حيث ناب عن المصدر اللازم بإضمار ناصبه، نحو: الصفات: كـ: عائذاً بك، وهنيّاً، وترْباً، وجندلاً، وأقائماً وقد قعدوا، وأعور وذا ناب، ولا يُقاس، وزعم بعضهم أنّ ذلك مقيسٌ عند سيبويه، يقال لكل من لازم صفة: دائباً عليها، نحو: أضاحكا وأخارجاً، وأنابوا عن المصدر اللازم أسماء عيان، نحو: تراباً و جندلاً.

ورأى الأكثرون أنّ نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم إضماره، والتقدير: أعوذ، وأتقوم وأتقعد، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر، والتقدير: أطعمك الله، وألزمك تراباً وجندلاً، وألزمك الله فاهاً لفيك، وأتستقبلون أعورَ وذَا نابٍ.

وذهب المبرّد: إلى أنّ هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل: كالفالج، والعافية، فقال: لأنّ الحال المؤكدة تضعف، وزعم بعض النحويين أنّ هذه المسألة مقصورة على السماع.

وذهب الشّلَوبين وغيره: إلى أنّ تراباً وجندلاً، انتصبا انتصاب المصدر، بدليل جواز دخول اللام، فيُقال: ترْباً لك، كما يقال: سقياً لك، ولا حجة في هذا، فاللام للتبيين، وهي متعلقة

---

(1) البيتان من البحر الطويل، وهما للنابغة الجعدي، ديوانه، ص180، انظر: شرح أبيات سيبويه(ج96/1)، وبلا نسبة في الكتاب(ج355/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1381/3).

(3) السيوطي، همع الهوامع(ج130/3_128)، انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج479/1_481)، الكتاب(ج343/1_346).

بمحذوف؛ لأنّ التقدير كما ذكر سيبويه ألزمك الله، أو أطعمك تراباً وجندلاً، فلما حُذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتجنا إلى البيان.

وذهب ابن عصفور وابن خروف: إلى أنّ أَعْوَرَ وذَا نَاب حال، والتقدير: أَتَسْتَقْبِلُوْنَهُ أعْوَرَ، والمقصود بأعورَ ذا نابٍ: الإنكار، وقال ابن خروف أيضاً: وحقيقة التقدير فيها: أتستقبلونه أعورَ، وأما ابن عصفور فقال: لأنهم إذا استقبلوه أعور، فقد استقبلوا الأعور[1].

وبهذا يتفق ابن خروف مع أبي حيان في نصب أعورَ وذا ناب أتستقبلون.

23.القول في إضافة " شهر أو يوم" إلى أعلام الأيام والشهور

قال أبو حيان[2]: "وإذا أضفت إلى اسم الشهر لفظة (شهر) جاز أن يكون العمل في جميعه، وأن يكون في بعضِهِ، تقُول : صَامَ زَيْدٌ شَهْرَ رمضان، وقَدِمَ زَيْدٌ شَهْرَ رمضان، وكلام سيبويه يُؤْذِنُ بجواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور، وخَصَّ بَعْضُهم جواز إضافة (شهر) برمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر، وما ذكرناه من التفرقة بين علم الشهور، وإضافة شهر إليه هو مذهب الجمهور...، وأجاز ابن خروف أن تقول: سِرْتُ الشّهْرَ، والسّيْرُ في بعضه، وأن يعمل في الشهر مما لا يتطاول، نحو: لقيتكَ الشّهْرَ، وأعلام الأيام كالسبت يجوز أن يكون العملُ في جميعها، وفي بعضها، ويعمل فيها ما تطاول وغيره، وسواءٌ أضيف إليها يَوْمٌ، أوْ لَمْ يُضَف، تقول: مات زيدٌ الخميس، أوْ يوم الخميس، وسار زيد الخميس أو يوم الخميس، فيحتمل أن يكونَ السيرُ عمَّ اليومَ، أو وقع في بعضه، وذهب ابن خروف إلى أن أعلام الأيام كأعلام الشهور، وقولك: سرت الخميس لا يكون العمل إلّا في جميع اليوم، فإذا أضيفَ إليه يَوْمٌ جازَ أن يكونَ السّيْرُ في جميع اليوم، وأن يكون في بعضه".

التوضيح والتحليل

أجاز السيوطي أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول، نحو: لقيتك الشّهر، وكذلك زعم في أعلام الأيام أنها كأعلام الشهور، فإذا قلت: سرت السبت، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلا في جميعها؛ لأنهما علمان، فإذا أضفت إليه يوم أو ليلة، فقلت: سرت يوم السبت، أو ليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه، وفي جميعه؛ لأنّ تعريفه بالإضافة، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما ما لا يتطاول، نحو: لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس،

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1381/3)، انظر: المساعد(ج482/1)، شرح الجمل لابن عصفور(ج491/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1398/3).

وسائر أيام الأسبوع، فلا يقال: لقيتك الخميس، ولا لقيتك السّبت[1].

قال أبو حيان: وما زعمه باطل؛ لأنّ الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة، علما أو غيره، وإنما التفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر، وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر، ولم يضف فالعمل في جميعه؛ لأنه يراد به ثلاثون يوماً، ولا يجوز أن يكون في بعضه، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها؛ لأنها من قبيل المختص غير المعدود[2].

يقول سيبويه: ومما أجري مجرى الأبد والدهر والليل والنهار، وسائر أعلام الشهور: المحرم وصفر وذو الحجة، فجُعِلن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً، ولو قلتَ: شهر رمضان، أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة والليلة، وهذا يكون مجري على كم ظرفاً أو غير ظرف[3].

وأشار ابن مالك إلى جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور، وهذا قول أكثر النحويين، وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور، فقوله: سرت جمعة، فهي للتعميم، كأن يقول: سرت المحرم[4].

وهكذا فقد وافق ابن خروف رأي أبي حيان في جواز إضافة شهر أو يوم إلى أعلام جميع أسماء الشهور والأيام.

24.القول في مجيء" إذا " للمفاجأة

قال أبو حيان[5]: "وتأتي (إذا) للمفاجأة، وهي ظرف زمان عند الرياشي، والزجاج، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، والأستاذ أبو علي، فإذا قلت: خرجت فإذا زيدٌ، فالتقدير: خَرَجْت فالزَّمانُ حُضُور زيد".

التوضيح والتحليل

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج147/3)، انظر: ابن عقيل، المساعد (ج490/1_489).
(2) المرجع السابق نفسه، همع الهوامع(ج147/3).
(3) سيبويه، الكتاب(ج217/1_218).
(4) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج497/1).
(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1412/3).

اختلف النحويون في " إذا " الفجائية على ثلاثة أقوال[1]:

الأول: أنها ظرف زمان، وهو مذهب الزجاج، والرياشي، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ونُسلب إلى المبرد، وهو ظاهر كلام سيبويه.

الثاني: أنها ظرف مكان، وهو مذهب المبرد، والفارسي، وابن جني، ونُسب إلى سيبويه، واستدلّ القائلون بأنها ظرف مكان، بوقوعها خبراً عن الجثَّة، في نحو: فإذا زيدٌ، وأجاب الأولون بأنه على حذف مضاف، أي حضورُ زيدٍ.

الثالث: أنها حرف[2]، وهو مذهب الكوفيين، وحُكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين، في أحد قوليه، وإليه ذهب ابن مالك، واستدلّ على صحته بثمانية أوجه، وتقع "إذا" الفجائية في مواضع منها، ولزمها الفاء، نحو قولهم: خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[3]، وفي هذه الفاء الداخلة عليها أقوال، منها جواب الشرط، بأربعة شروط: أولها أن يكون الجواب جملة اسمية، وثانيها أن تكون غير طلبية باحتراز، من نحو: إن عصَى زيدٌ فويلٌ له، فهذا تلزمه الفاء، وثالثها ألاّ تدخل عليها أداة نفي، ورابعها ألاّ يدخل عليها" إنَّ"، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[4]، فـ"إذا" في ذلك نائبة مناب الفاء في ربط جواب الشرط، وليست الفاء مقدرة قبلها، خلافا لزاعمه، إذ لو كانت مقدرة لم يمتنع التصريح بها، ومنها بعد "بينا"، و"بينما"، حيث تعين الاعتراف بثبوت الحرفية، وانتفاء الظرفية كقول الحرقة:

فَبَيْنا نَسُوسُ النّاسَ، والأَمرُ أَمْرُنا إذا نَحنُ، فِيهم سُوقةٌ، نَتَنصَّفُ[5]

والشاهد هنا: وقوع " إذا" الفجائية بعد بينا، وقد جاء بعدها جملة اسمية، وإضافة " بينا " إلى الجملة الإسمية.

---

(1) المرادي، الجنى الداني، ص374_376، انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج3/177_183)، ابن عقيل، المساعد(ج1/501_502).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/214).

(3) سورة طه، آية20.

(4) سورة الروم، آية36.

(5) البيت من البحر الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان بن المنذر بن امرئ القيس، انظر: شرح شواهد المغني، ص723، المؤتلف والمختلف، ص103، خزانة الأدب(ج7/70،68،60)، المساعد(ج1/504)، شفاء العليل، ص472.

وقول الآخر:

بَيْنَما المَرْءُ في فُنونِ الأمَانِـــي فَإذا رائـــدُ المَنُـــونِ مُوافِـــي[1]

والشاهد هنا: وقوع " إذا" بعد بينما، وقد جاء بعدها جملة اسمية.

وقال الأصمعي: "إذ"، و" إذا" في جواب " بينا"، و" بينما" لم يأتِ عن فصيح، والصحيح أنه عربي، ولكن ترْكها أفصح.

وجاءت " إذا " الفجائية في مواضع أُخر، ومنها ما كان جواباً لـ " إذا " الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ** ﴾[2]، وقد جاءت بعد" لما" كقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ** ﴾[3]، وهو دليل على حرفية " لمّا"، إذ لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، و"إذا" الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

قال سيبويه[4]: ولـ(إذا) موضع آخر يحسنُ ابتداء الاسم بعدها، فتقول: نظرت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌ، ولو قلت: نظرت فإذا زيدٌ يذهب، لحسُنَ ذلك.

ويتبين للباحث من خلال الشرح والتحليل أنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان، فتكون (إذا) ظرف زمان، بينما خالفه عدد من النحاة في هذه المسألة، فمنهم من قال: أنَّها ظرف مكان، ومنهم من ذهب إلى أنَّها حرف.

25.القول في المُسالِ (العِطْفُ)

قال أبو حيان[5]: "فالمُسال عند سيبويه العِطْف، وهو الجانب، وليس باسم مكان، ولكن استعمل ظرفاً شُبِّه بِجَنْبَي فُطَيْمَة، وقال ثابت: المُسالُ ما هَبطَ من الصُّدْغ إلى العِزَار، وعن ابن خروف: مُسالا الرجل: جانبا لِحْيَتِهِ، الواحد: مسال".

التوضيح والتحليل

---

(1) البيت من البحر الخفيف، قائله مجهول، انظر: الجنى الداني ص376، المساعد(ج511/1)، شفاء العليل، ص473.

(2) سورة الروم، آية48.

(3) سورة الزخرف، آية47.

(4) سيبويه، الكتاب(ج107/1).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1432/3).

قال ابن مالك[1]: الظرف في النحو هو ما استُغنِيَ فيه بمعنى في، عن لفظها استغناء مطرداً من اسم زمان أو مكان، وذلك واقع في أسماء الزمان كلها، سواء المختص أو المبهم، ومن أسماء الأمكنة ما يصلح للظرفية القياسية، ومنها ما لا يصلح، فأمّا الصالح منها فهي على أربعة أنواع:

الأول: ما دل على مقدار نحو : ميل، فرسخ.

والثاني: ما دل على مسمى إضافيّ محض، أي على مسمى لا تعرفه حقيقة بنفسه، بل بما يُضاف إليه، كـ مكان أو ناحية، أمام، وراء، وكجنابتي في قول العرب: "هما خَطَّان جنابَتَيْ أنفِها"، ويعني بهما الخطين اللذين اكتنفا جنبيّ أنف الظبية، وكجنبي في قول الشاعر:

نَحْنُ الفَوَارِسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضَاحِيَةً جَنْبَىْ فُطَيْمَةَ لا مَيْلٌ وَلَا عُزُلُ[2]

الشاهد في قوله: " جنبي فطيمة "، حيث جاء قوله " جنبي "من النوع الثاني من الأنواع الظرفية التي تدل على مسمى إضافي محض ومما يتعدى إليه الفعل، وكذلك " أقطار" في قولهم: قومك أقطارَ البلادِ، وكمُسالَيْه في قول الشاعر:

إذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِى مُسالَيْهِ عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ وَمُقْدَمِ[3]

والشاهد هنا: نصب " مساليه " على الظرفية، أي: في مساليه.

قال سيبويه[4]: مسالاه: أي: عِطْفاه، بمنزلة " جنبيْ فطيمة".

والثالث: ما جرى باطراد مجرى ما هو كذلك؛ أي لا تختص ظرفيته بعامل ما، كاختصاص ظرفية المشتق من الاسم الواقع فيه، وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قريباً منك، وشرقيَّ المسجد.

والرابع: ما دل على محل الحدث مشتق من اسمه، كـ " مقعد، ومرقد، ومصلى، ومعتكف، ولا يعمل في هذا النوع إلا أصله، كقولك: قُعودي مقعد زيد، أو مشارك له في الفرعية، كقولك: قعدت

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/225_226).

(2) البيت من البحر البسيط، وهو للأعشى، ديوانه ص113، انظر: الكتاب(ج1/406)، الاشتقاق، ص34، خزانة الأدب(ج8/398)، شرح أبيات سيبويه(ج1/149).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي حيَّة النميرىّ، انظر: الكتاب(ج1/412)، لسان العرب(ج11/623)، الأزمنة والأمكنة(ج1/307)، الأشباه والنظائر(ج8/199).

(4) سيبويه، الكتاب(ج1/412).

مقعد زيد، فالعامل ليس أصلاً للمذكور: كقعود بالنسبة إلى المقعد.

ويتبين لنا أنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة أيضاً.

26.القول فيما دلَّ على محل الحدث المشتق من اسمه

قال ابن مالك[1]:

وَكُــلُّ وَقْــتٍ قَابِــلٌ ذَاكَ، وَمَـا يَقْبَلُـــهُ الْمَكَـــانُ إِلَّا مُبْهَمَـــا

نَحْـــوُ الجِهَـــاتِ وَالمَقَادِيـــرِ، وَمَا صِيغَ مِن الفِعْلِ كَمَرمَى مِن رَمَى

وَشَـرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسَـاً أَنْ يَقَـعْ ظَرْفَاً لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَـعْ

قال أبو حيان[2]: "النوع الرابع: ما دلَّ على محل الحدث المشتق من اسمه، نحو: مَقْعَدَ، ومَرْقَد، وَمجْلِس، ومُعْتَكَف، نحو: قُعُودك مَقْعَد زيد، وجلست مَجْلسَ عمرو، فلو عمل فيه من غير لفظه نحو: ضَحِكْتُ مَجْلسَ زَيْد: تريد في مجلس زيد لم يجز، وممّا جاء من نحو هذا شاذ أرادَ به القرب والبعد، هو مني مَقْعَدَ القابلة، ومَعْقِد الإزار، ومَناط الثُّريَّا، ومَنْزِلَة الولد، ومَنْزِلة الشغاف...، ومَزْجَر الكلب، ومذهب الجمهور أنه لا يقال منه إلّا ما سُمِع، لو قلت : هو منِّي مزجر الكلب، تريد المكان الذي يُزْجَرُ فيه الكلب، أو قلت: هو منِّي معقد القابلة؛ أي : في الموضع الذي قعدت فيه القابلة لم يجز، وأصل نصبها بالاستقرار، ولا ينصب إلا الظروف، وقيل الأصل مكاناً مثل مكان مناط الثريا، وكذا باقيها يحذف في جميع ذلك الظرف المبهم، وأقيمت الصفة مقامه، فأعربت إعرابه، فانتصبت بذلك على الظرف، ثم حذف المضاف الذي هو مثل، وأقيمت هذه الأسماء المشتقة من الفعل مقامه، فانتصبت لذلك على الظرف من قبل ما قامت مقامه لا من قبل أنفسها...، وزعم ابن خروف أن حرفي الجر يتعلقان بمحذوفين تقديره: قرب زد منّي قرب الشِّغاف من القلب، وبعد منّي بعد مزجر الكلب من الزاجر".

التوضيح والتحليل

تحدث ابن مالك في هذه الأبيات عن اسم الزمان الذي يقبل النصب على الظرفية، سواء كان مبهماً أو مختصاً، وذلك إمَّا بالإضافة، أو بالوصف، أو بالعدد، بينما اسم المكان فلا يقبل النصب إلا نوعان: المبهم، نحو الجهات والمقادير، وما صيغ من المصدر، بشرط أن يكون نصبه قياساً، وعامله من لفظه.

---

(1) أبن مالك، الألفية، ص21.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1439_1440).

قال السيوطي[1]: ما دلّ على محل الحدث المشتق من اسمه كمرقد ومقعد، نحو: قعدت مقعد زيد، وقعودي مقعد زيد، أي: فيه، وهذا على القياس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه، فلا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يُقال: ضحكت مجلس زيد، أي: فيه، وما سُمع من نصب ذلك، نحو: هو مني مقعد القابلة، ومعقِد الإزار، ومنزلة الولد، أي: في القرب، ومزجر الكلب، أي: في الارتفاع والبعد، وأشباه ذلك يقتصر على السماع ولا يُقاس عليه، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكسائي إلى أنّ ذلك من القياس.

ويقول سيبويه في باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص: ومن ذلك ما سُمع من العرب قولهم: هو مني منزلة الشّغاف، وهو مني منزلة الولد، أي: بمنزلة الولد، فهذا كقولك: هو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة[2]، قال الشاعر:

فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مقْعَدَ رابِئ الضْـ ضُرَبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يتتلَّعُ[3]

والشاهد فيه: نصب " مقعد " على الظرفية، مع اختصاصه تشبيهاً له بالمكان.

يقول ابن هشام[4]: وما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل، واتحدت مادته وعامله، مثل: ذهبت مذهب زيد، فهذا مقيس عليه، ولو اختلفت مادته ومادة عامله، نحو: ذهبت مرمى زيد، فإن هذا لا يجوز في القياس؛ لمخالفة مادته مادة عامله، ومن ذلك قولهم أيضا: هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا، وقد عُدَّ هذا من الشواذ؛ لأنّ العامل فيه ليس موافقاً له في الاشتقاق " مادته ".

وبناء على ما سبق فإن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

27.القول في جعل بعض المنصوبات (التحذير والإغراء) مبتدأً، أو خبراً

قال أبو حيان[5]: "وقد يُجعَلُ بَعْضُ المنصوبات هنا مبتدأ، أو خبراً، فَيَلْزَمُ حَذْفُ أحد الجزأين...، ومن هذا النوع التحذير والإغراء، والشائع في التحذير أنْ يرادَ به المخاطب، نحو:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج3/154_155).

(2) سيبويه، الكتاب(ج1/412_413).

(3) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي ذُؤَيْب الهذلي، انظر: ديوان الهذليين(ج1/6)، خزانة الأدب(ج1/418)، المفضليات، ص424، المقتضب(ج4/344)، شرح أشعار الهذليين(ج1/19)، الكتاب(ج1/413)، شرح اختيارات المفضل، ص1702.

(4) ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج1/523)، انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية(ج1/676).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1478).

إيَّاك وإخوته، والتحذير إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه، أو ما جَرَىَ مَجْراه، والإغراء إلزام المخاطب العُكُوف على ما يُحْمَدُ عليه من صلةِ رَحِمٍ، وحفظ عهد، ونحوهما...، ومذهب ابن طاهر، وابن خروف أنَّه منصوب بفعل آخر، والكلام جملتان؛ أي: إيَّاك باعِد من الأسد، واحْذَر الأسدَ، وتقول: نَفْسَكَ والشر، وَرَأْسَكَ والجدار".

التوضيح والتحليل

قال سيبويه في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير[1]: ومن ذلك قولك محذراً: إياك، كأنك قلت: إياك نحِّ، وإياك باعد، ومن ذلك أيضاً: نفسك يا فلان، أي: اتق نفسك، وهذا لا يجوز إظهار ما أضمرت، وأمّا قولك: إياك والأسد، وإياي والشر، أي: إياك فاتقين والأسد، وقد جعل سيبويه من المنصوب باللازم إضماره، كقول الشاعر:

دِيارَ مَيَّة إذ مَيٌّ تُساعِفنا ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[2]

والشاهد فيه: نصب " ديار" بإضمار فعل تُرك استعماله، وتقديره: " اذكر"، وهذا الفعل كثر الحذف فيه عند العرب، ومن العرب أيضاً من يرفع الديار، كأنه يقول: تلك ديار فلانة، وهذا المُراد من جعل المنصوب مبتدأ وخبراً.

ونستنتج مما سبق أنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان في جعل بعض المنصوبات (الاغراء والتحذير) مبتدأ، أو خبر.

28.القول بأن المفعول معه يُنتصب بالواو نفسها

قال ابن مالك[3]:

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفعُولاً مَعَهْ في نَحوِ سِيرِي والطريقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصبُ لا بالوَاوِ، في القَوْلِ الأَحقْ

قال أبو حيان[4]: "وذهب الجرجاني إلى أنه ينْتَصبُ بالواو نفسها، وَيَلْزَمُ من كون المفعول معه أن يَصِحَ عَطْفُه على ما قبله، وأن أصل هذه الواو العطف، وهذا مذهب

(1) سيبويه، الكتاب(ج273/1)، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج160/2).

(2) البيت من البحر البسيط، لذي الرمة، ديوانه، ص23، انظر: الكتاب(ج280/1)، خزانة الأدب(ج365/2، 339، 340)، نوادر أبي زيد، ص32.

(3) ابن مالك، الألفية ص22.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1485/3).

الجمهور ...، وذهب ابن خروف، وتبعه ابن مالك إلى أن العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين: أحدهما: ترك فيه العطف لفظاً ومعنى، كقولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل...، والثاني: اسْتُعِمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم: أنتَ أعلمُ ومالك؛ أي أنت أعلم مع مالك كيف تدبره".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك هنا عن المفعول معه، وهو اسم منصوب مسبوق بواو بمعنى " مع"، وهو ينصب إما بالفعل، أو بشبهه.

يقول السيوطي[1]: هنالك أقوالٌ في نصب المفعول معه:

الأول: أنّه ما تقدمه من فعل لازم أو متعدٍّ أو شبهه، نحو: جاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، وهذا هو الأصح عند الجمهور، وهذا قول ابن خروف.

الثاني: أنّ ناصبه الواو، وعليه الجُرجاني؛ لاختصاص الواو وعملها فيما بعدها.

الثالث: أنّ ناصبه فعل مضمر بعد الواو، وعليه الزجاج، نحو قولك: ما صنعت وأباك.

الرابع: أنّ نصبه بالخلاف.

يقول أبو حيّان: وهذا مذهب بعض الكوفيين، والأخفش، أنّ الواو مهيأةٌ لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لأنّ أصل جاء البرد والطيالسة، أي: مع الطيالسة، فلمّا حُذفت مع، وكان انتصابها على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ولذا انتصب ما بعدها على انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها[2].

وهكذا فقد خالف أبو حيان رأي ابن خروف في هذه المسألة.

29.القول فيما يجب فيه النصب

قال ابن مالك[3]:

وَالنَّصْــبُ إِنْ لَمْ يَجُــزِ الْعَطْــفُ يَجِــبْ أوِ اعْتَقِــدْ إِضْمَــارَ عَامِــلٍ تُصِــبْ

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج3/237_239)، انظر: شرح الأشموني(ج1/223)، المساعد(ج1/539_540)، التصريح على التوضيح (ج1/530_531).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1885).

(3) ابن مالك، الألفية، ص22.

قال أبو حيان[1]: "ما يجب فيه النصب، وهو أن يتقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل، ولا طول يقوم مقام التأكيد، أو ضمير خفض متصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه، نحو: ما صَنعْتَ وأباك، وما شأنك وزيداً، فهذا عند البصريين لا يجوز فيه العطف إلا ضرورةً، وهذا الذي عبَّر عنه ابن مالك بأنه يتعين فيه النصب عند الأكثر...، وقال ابن خروف: وبه أقول، والنصب في مالكَ وزيداً، وما شأنك وزيداً، بكان مضمرة قبل الجار، أو بمصدر(لابَسَ) التقدير ما كان لك وزيداً، وما كان شأنك وزيداً، أو مالك وملابسة زيداً، وكلا هذين التقديرين في كتاب سيبويه...، وذهب السيرافي، وابن طاهر، وابن خروف إلى أنه منصوب بـ(لابس) محذوفة بعد الواو؛ أي ولابَسْتُ زيداً، وهذا التقدير، وتقدير المصدر يخرجه عن أن يكون مفعولاً معه، وَتَعَيَّنَ أن يكون مفعولاً به".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك[2]: ويجب العطف في نحو: أنت ورأيك، وأنت أعلم ومالك، وذلك إذا كانت الواو بمعنى " مع "، بعد ذي خبر، لم يذكر كالأول، وكذلك:" كل رجلٌ وضيعته"، أو ذُكر وهو أفعل تفضيل كالثاني، نحو قولنا: أنت أعلم وعبد الله، فمالك في قولهم: أنت أعلم ومالك، هي معطوف على أنت، والمعنى أنت أعلم بمالك، فالواو للمصاحبة، وقيل: معطوف على أعلم، والأصل بمالك، فوضعت الواو موضع الباء، فعطفت على ما قبلها، ورُفع ما بعدها على اللفظ.

ويجب النصب في الاسم الذي يقع بعد الواو عند أكثر النُحاة، نحو: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، وذلك في كل جملة آخرها واو مع، أي: الواو التي بمعنى مع، وأولها "ما" الإنكارية، قبل ضمير مجرور باللام كالأول، أو الشأن كالثاني، ونحوهما: ما بالك وزيداً، والنصب هنا بكان المضمرة قبل الحرف الجار، و التقدير: ما كان لك زيداً، وما كان شأنك وعمراً، أو التقدير بمصدر لابسَ منوياً بعد الواو، والتقدير: وملابسَ أو ملابستُك زيداً، وكلا التقديرين كان والمصدر اللذان قدرهما الجمهور مذكوران في كتاب سيبويه، و كذلك شاع حذف المصدر وإبقاء معموله، وقوة الدلالة عليه لقوله تعالى: ﴿ **وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾[3]، أي: وصدٌ عن سبيل الله، ويرى ابن خروف وشيخه أبو بكر بن طاهر والسيرافي أن

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1487_ 1488).

(2) ابن عقيل، المساعد(ج1/541_542)، انظر: شرح التسهيل(ج2/57)، أوضح المسالك(ج2/243)،شفاء العليل، ص491.

(3) سورة البقرة، آية217.

المصدر بـ"لابسَ" لا يعمل إلا مضمراً، وتقديره: ولابستُ زيداً، وهذا رأي ضعيف؛ لعطف الفعل على الاسم.

ويتبين لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة، حيث يجب فيها النصب إذا تقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل.

30.القول فيما يُرجَّح فيه العطف

قال ابن مالك[1]:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

قال أبو حيان(2): "ما تَرَجَّحَ فيه العطف، وهو أن يتقدم الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف، نحو: ما شأن عبد الله وزيدٍ، ويجوز النصب، نصَّ عليه سيبويه، ومنعه بعض المتأخرين...، وأما (ما) فلا تكون حالاً، وزعم بعضهم أنها مخرجة عن أصلها إلى السؤال عن الحال، والصحيح أنَّ كان ناقصة، و(كيف) في موضع الخبر، وكذلك (ما)، والتقدير على أيِّ حالٍ تكون مع قصعةٍ من ثريد، وأي شيء تكون مع زَيْدٍ، وأيُّ شيءٍ يكون شأن عبد الله مع زَيْدٍ، وإلى كونها ناقصة ذهب ابن خروف، واخْتُلِفَ في تقدير سيبويه مع ما كُنْتَ، ومع كيف تكون أهو مقصود أم لا".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك[3]: ويرجح العطف إن كان بلا تكلف، نحو: قام زيدٌ وعمراً، ومن ذلك قول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيْكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[4]

والشاهد في قوله: وبني أبيكم، حيث أن الشاعر نصبه على أنه مفعول معه، ولم يرفعه

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص22.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1488، 1489).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/260_261)، انظر: المساعد(ج1/544).

(4) البيت من البحر الوافر، وهو لشعبة بن قمير، انظر: نوادر أبي زيد، ص141، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج2/243)،الأشموني(ج2/139)، شرح المفصل(ج2/48)، شفاء العليل، ص493، الكتاب(ج1/298)، شرح التصريح(ج1/345)، سر صناعة الأعراب(ج1/126)، مجالس ثعلب، ص125، شرح قطر الندى، ص233.

بالعطف على أنه اسم " كونوا " الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل، وبهذا فإن فيه وجهين: الأول: النصب على المعية، والعامل فيه الفعل الظاهر، وهو الراجح، الثاني: الرفع عطفاً على أنتم، وهو ضعيف من جهة المعنى.

فيحسن العطف من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى، لأنّ المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود، وكذلك قول الشاعر:

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِن امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ واللَّياليَا[1]

والشاهد هنا: قوله " والليالي "، حيث نصبت على المعية، وهذا أرجح من النصب على العطف، فالمعنى" وواكِل أمره إلى الليالي"، وتقدير العطف فيه تكلف واضح.

وبناء على ما سبق يظهر لنا أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

31.القول في انتصاب ما بعد إلّا على الاستثناء

قال أبو حيان[2]: "وإن كان غَيْرَ تام، وَأَمْكَنَ أَنْ يُقَدَّرَ محذوف يَتِمُّ به، وَجَبَ الرَّفْعُ إِنْ لَمْ تُقَدِّر المحذوف، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ جاز الرفعُ والنصب...، وَإِنْ لَمْ يَمْكُنْ وَجَبَ رَفْعُ ما بعد (إلَّا)، نحو: ما قامَ إلَّا زيدٌ...، وإذا انْتَصَبَ ما بَعْدَ (إلَّا) على الاستثناء، فالخلاف في الناصب، فقيل: النَّصْبُ بـ(إلا) نفسها، وَنُسِبَ إلى سيبويه، وقيل: بما قبل إلا مِنْ فِعْلٍ، وغيره بوساطة إلا وَنُسِبَ إلى سيبويه، وَقِيْلَ: بما قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ وَاسطة(إلَّا)، وهو مذهب ابن خروف مستدلاً عليه في زعمه بكلام سيبويه، وقيل: (بِأَنَّ) مُقَدَّرَة بَعْدَ (إلا) وَنُسِبَ إلى الكسائي".

التوضيح والتحليل

اختلف النحاة في الناصب للاسم المستثنى بـ "إلّا"، حيث يقول سيبويه[3]: اعلم أنّ(إلا) يكون الاسم بعدها على وجهين:

الأول: أن يكون الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلا، فهو أن تُدخِلَ الاسم في شيء وتنفي عنه ما

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لأفنون التغلبيّ من شعراء النصرانية، انظر: الأشموني(ج105/2)، حماسة البحتريّ، ص164، ولمويلك العبدي في حماسة البحتري، ص215، المقاصد النحوية(ج99/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1505/3_ 1506).

(3) سيبويه، الكتاب(ج310/2)، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل(ج384/2_385)، الجنى الداني، ص 514_515.

سواه، نحو قولك: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ، فهنا أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء وتنفي ما سواه، فالاسم الواقع بعد إلا انتصب بما في إلا من معنى الفعل، فصارت هذه الأسماء مستثناة، وهذا المذهب خطأ؛ فالحرف لا يعمل إذا كان مختصاً باسم واحد إلا جراً، فقولنا للاسم المستثنى أنه انتصب بما في إلا من معنى الفعل فهذا كلام خطأ؛ لأنّ حروف المعاني لا تعمل إلا في الظروف والمجرورات والأحوال، وهذا مذهب المازني.

الثاني: أن يكون الاسم منصوباً بالفعل بواسطة إلا، ويكون ما بعد إلا بمنزلته، فلا يصل الفعل إليه إلا بواسطتها، ويكون ما بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها، نحو قولك: عشرون درهماً، وهذا مذهب خطأ أيضاً، فقد تنصب هذه الأسماء دونما أن يتقدمها فعل.

ومنهم من ذهب إلى أن انتصابه عن تمام الكلام، فهو بمنزلة التمييز.

فإذا استثني بـ " إلا " وكان الكلام قبلها غير تام، فلا عمل لـ " إلا "، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً، رُفع ما بعدها، وإن كان يطلب منصوباً نُصب لفظاً، وإن كان يطلب منصوباً محلاّ بجار يتعلق به، نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، ويسمى الاستثناء هنا مفرغاً، فما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها[1].

ومما سبق يتبين لنا أنَّ ابن خروف وافق في رأيه رأي أبي حيان في نصب ما بعد إلا على الاستثناء.

32. القول فيما إذا عاد ضمير قبل المستثنى بـ(إلا) الصالح للإتباع على المستثنى منه المبتدأ

قال أبو حيان[2]: "وإذا عاد ضميرٌ قَبْلَ المستثنى بـ(إلا) الصالح للإتباع على المستثنى منه المبتدأ، أو أحد نواسخه التي هي مُصَدَّرَة بنفي حقيقي، أُتْبِعَ الضميرُ جوازاً، وصاحبه اختياراً، مثال ذلك: " ما أحدٌ يَقُولُ ذلك إلَّا زَيْدٌ، وما حَسِبْتُ أَحَداً يَقُولُ ذلك إلَّا زَيْداً، وما كان أَحَدٌ يجترئ عَلَيْكَ إلَّا زَيْداً، ففي الأولى والثالثة أنْ يرتفعَ تابعاً للمرفوع بدلاً مِنْهُ، وأن يرتفعَ بدلاً من الضمير في تَقُولُ، ويجترئ، وفي الثانية أن ينتصبَ بدلاً من مفعول حَسِبْتُ...، وَمِمَّا يُلْحَقُ بالنفي قولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُول ذلك إلَّا زيْدٌ، فهو بَدَلٌ من الضمير في يَقُول، وذهب السيرافي إلى

(1) ابن هشام، التصريح(ج539/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1513/3_1514).

أنه لا يجوز أن يكونَ بدلاً من أقلُّ، وهو الصحيح، وذهب ابْنُ خروف إلى أنه يجوز، فلو أُرِيدَ (بأقلّ) التقليل الذي يقابله التكثير لا النفي المحض، فأجاز السيرافي أن يكون بدلاً من الضمير في يقول وذهب ابنُ خروف إلى منع ذلك، وأوجب النصب في (إلّا زَيْداً) وهذا هو الأظهر، ويجوز في هذه المسائل كلها النصب على الاستثناء".

التوضيح والتحليل

يقول السيوطي[1]: وإذا عاد على المستثنى منه، وعامله الابتداء أو أحد النواسخ ضمير قبل المستثنى الصالح للإتباع، أتبع ضمير العائد جوازاً وصاحبه بالاختيار، نحو: ما أحد يقول ذلك إلا زيدٌ، وما كان أحدٌ يجترئ عليك إلا زيد، وما حسبت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، فزيد في هذه الأمثلة تابع للمبتدأ أو لاسم كان أو للمفعول الأول، ويكون بدلاً، وهذا هو المختار؛ لأنّ المسوغ للإتباع هو النفي، وهو أقرب من الظاهر منه إلى المضمر، ويجوز أيضا أن نجعله تابعاً للمضمر، فيكون بدلا منه، وقد أتبع الضمير في قول الشاعر:

في ليْلَةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلَّا كَوَاكِبُهَا[2]

والشاهد هنا: أنّ كلمة كواكبها تابع للضمير في يحكي، وهذا استثناء منقطع.

وبعد الشرح والتحليل يتبين للباحث أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في المسألة.

33.القول في زيادة (ما) قبل حاشا

قال ابن مالك[3]:

وَكَـخَلا حَاشَـا، وَلَا تَصْحَبُ " مَا " وَقِيـلَ حَـاشَ وَحَشَـا فَاحْفَظْهُمَـا

قال أبو حيان[4]: "وَزِيَادَةُ (ما) قَبْلَ حاشا قليلة...، وَتَدْخُلُ إلَّا على حاشا، وقيل فيها: (حشا)، وموضع (ما والفعل) نَصْبٌ لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين موضوع موضع الحال، قاله السرافي، وذَهَبَ ابْنُ خروف إلى أَنَّ انتصابه على الاستثناء انْتِصابَ غير، وقيل:

---

(1) همع الهوامع(ج258/3)، انظر: شفاء العليل، ص 502، المساعد في تسهيل الفوائد(ج564/1_565)، شرح التسهيل للمرادي، ص533.

(2) البيت من البحر المنسرح، قائله عدي بن زيد في ملحق ديوانه، ص194، انظر: الكتاب(ج312/2)، خزانة الأدب(ج348/3)، شرح أبيات سيبويه(ج176/2)، المقتضب(ج402/4)، همع الهوامع(ج225/1).

(3) ابن مالك، الألفية، ص23.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1534/3_ 1535).

مصدرية ظرفية؛ أي وقت خلوهم، ودَخَلَهُ معنى الاستثناء".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن " حاشا "، والمشهور أنها حرف جر، وهي مثل " خلا " تنصب ما بعدها أو تجره بدون أن تسبق بـ(ما)، وقد تأتي مسبوقة بما، وهذا قليل.

وقد اختلف النُحاة في جواز دخول ما المصدرية على حاشا، حيث منع ذلك سيبويه، فقال: لو قلت: أتوني ما حاشا زيد، فلم يكن ذلك كلاماً[1]، وقد أجاز ذلك بعض النحاة على قلة، وهو مسموع من كلامهم[2]، قال الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشَاً فإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا[3]

الشاهد في البيت: "ما حاشا قريشاً "، حيث أدخل الشاعر" ما " المصدرية على " حاشا، " وهذا قليل.

وقال رسول الله ﷺ : " أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشا فاطمة ولا غيرها"[4]

والشاهد هنا: توهمّ النحاة أنّ قوله: " ما حاشا فاطمة" من كلام النبي ﷺ، فجعلوا " حاشا" استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من الراوي معقباً على قول الرسول ﷺ، فحاشا هنا فعل متصرف، وليست استثنائية.

يقول ابن مالك[5]: لا تتقدم " ما" على" حاشا"، كما تتقدم على "خلا"، فلا تقول: قامَ القومْ ما حاشا زيداً، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها ما قليلاً.

ويتبين للباحث من خلال الشرح والتحليل أنَّ ابن خروف خالف رأي أبي حيان في القول في زيادة ما قبل حاشا.

34.القول في (جاء القوم غيرَ زيدٍ وعمراً) بالنصب على المعنى

---

(1) سيبويه، الكتاب(ج2/350).

(2) المرادي شرح التسهيل، ص546، المساعد في تسهيل الفوائد(ج1/586).

(3) البيت من البحر الوافر، وهو للأخطل، انظر: خزانة الأدب(ج3/387)، شرح الأشموني(ج2/239)، همع الهوامع(ج3/287)، شرح ابن عقيل(ج1/321)، الجنى الداني، ص565، شرح التصريح(ج1/365).

(4) شرح ابن عقيل(ج2/239_240)، والحديث أخرجه البخاري في مسند أحمد(ج9/518)، ورقمه5707.

(5) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج2/239).

قال ابن مالك[1]:

وَاسْتَثْــنِ مَجْرُوْرَاً بِغَيْــرٍ مُعْرَبَــا بِمَــا لِمُسْتَثْنَـــى بِـإِلَا نُسِبَــاً

قال أبو حيان[2]: "وتقول: جاء القومُ غَيْرَ زيدٍ وعمراً، بالنصب على المعنى؛ إذ يصلح مراعاته، إذ تَقُولُ: إلَّا زيداً وعمراً، وهل تختص هذه المراعاة، إذا كانت (غير) استثناء فقط، أم يجوز ذلك إذا كانت غَيْرُ صفةً لا استثناء، نحو: ما جاءني أَحَدٌ غير زيد وعمرو، فَغَيْرُ زيد صالح لـ " إلا زيدٌ"، والظاهر جوازه، ويجوز فيه وَجْهٌ آخر، وهو القطع على الابتداء...، فَتَقُولُ على المراعاة: ما جاءني غير زَيْدٍ نَفْسُه، وغَيْر زَيْدٍ العاقل، وغير زيد أبو حفص، وغير زيد أخوك، وَقَدْ خرَّجَ ابْنُ خروف الصفة على مراعاة المعنى في قوله:

وما هاجَ هذا الشَّوقَ إلّا حَمَامَةٌ تَغَنَّتْ على خَضْرَاءَ سُمْرٍ قُيُودُها

فَجَعَل (سُمْر) صفة لحمامة المرفوع بعد (إلَّا)، فكذلك بَعْدَ غير، والصحيح أنَّه لا يُراعى المعنى في إلَّا زَيْدٌ على تقدير: غَيْر زَيْدٍ، فلا يجوز ما قام القومُ إلَّا زَيْدٍ وعمرٍو بالخفض حملاً لـ(إلا) زَيْدٍ على غَيْر زَيْد، وَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ خروف كما ذكرنا، ويجوز: ما جاءني غَيْرُ زَيْدٍ وإلَّا عمروٌ بالرفع، كما جاز رفع عمرو دون إلا".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك في هذا القول باعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى به و بـ "إلا" جائز، وهذا قول سيبويه، ومثاله في المستثنى به: ما جاءني غير زيد وعمرو، وجاء القوم غير زيدٌ وعمروٌ، فيجوز فيها جر عمرو على اللفظ؛ لأنه في معنى ما جاءني إلا زيدٌ وعمروٌ، وفي الثاني: النصب لأنه في معنى جاء القوم إلا زيداً وعمراً، وقال سيبويه في باب ما لأجري على موضع غير لا على ما بعد غير، حيث زعم الخليل ويونس أنه يجوز: ما أتاني غير زيدٍ وعمروٌ، وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد، وفي المعنى حمل على الموضع[3]، قال الشاعر:

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص23.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1543_ 1544).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/313_315)، انظر: المساعد على تسهيل الفوائد(ج1/591_593).

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلَسْنَا بِالجبالِ ولا الحَدِيدَا[1]

الشاهد في البيت قوله: " ولا الحديدا "، حيث عطف على خبر " ليس " المجرور بالنصب، وهذا العطف على المحل.

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فقد وافق ابن خروف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

35.القول في الاسم بعد(لاسيما) إن كان معرفة

قال أبو حيان[2]: "والاسم بَعْدَها إِنْ كان معرفة، فيجوزُ جَرُّه على زيادة (ما)، فتقول: قام القومُ لاسيّما زَيْدٍ، وتجويز حَذْفُ (ما) نصَّ عَليه سيبويه...، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ على أَنَّهُ خَبْرُ مبتدأ محذوف، والجملة صلة (لما) إِنْ كانت موصولة بمعنى الذي، أوْ صفة إِنْ كانت (ما) نكرة موصوفة على إجَازَةِ ابن خروف".

التوضيح والتحليل

إذا كان الاسم الواقع بعد لاسيما معرفة، كما في قولك: " أكرم العلماء لاسيما الصالحين منهم"، فإنه يجوز فيه الرفع والجر، مع الاختلاف في جواز النصب، وقد أجاز نصب الاسم الواقع بعد لاسيما إن كان معرفة الكوفيون، وجعلوا لذلك شرطين: أحدهما: أن يكون هذا المنصوب تمييزاً، والآخر: أن يكون التميز نكرة[3].

قال السيوطي[4]: عدّ الكوفيون، وجماعة من البصريين كالأخفش والفارسي وابن النحاس " لاسيما " من أدوات الاستثناء، وفي مذهب سيبويه إن جاء بعدها معرفة مجرور فحكمه الجر بالإضافة، نحو: قام القوم لاسيما زيدٍ، وإن رُفع فهو خبر لمبتدأ محذوف، وتكون " ما " زائدة، وزيادتها بين المضافين مسموعة، ويجوز حذفها نحو: لاسيّ زيد، وأجاز ابن خروف أن تكون "

---

(1) البيت من البحر الوافر، وهو لعقبة أو لعقيبة الأسدي، انظر: الكتاب(ج1/67، ج2/344، 292، ج3/91)، الإنصاف في مسائل الخلاف(ج1/332)، خزانة الأدب(ج2/260)، سر صناعة الإعراب(ج1/131)، سمط اللآلئ، ص148، المقتضب(ج2/337، ج4/371)، الأشباه والنظائر(ج4/313)، رصف المباني، ص122.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1550).

(3) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج1/166_167).

(4) السيوطي، همع الهوامع(ج3/292_293)، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/318)، المرادي، شرح التسهيل، ص555.

ما " نكرة موصوفة، والجملة صفة، وقيل: إنّ " ما " حرف كافٌ لـ " سي " عن الإضافة والمنصوب حكمه النصب، مثل قولهم: على التمرةِ مثلها زبداً.

يقول ابن مالك في الرد على السيوطي[1]: إن السيوطي أخطأ حينما اعتبر " لاسيما " من أدوات الاستثناء؛ لأنّ الاستثناء هو إخراج بعض من كل، وأنت إذا قلت: قام القوم لاسيما زيدٌ، فزيدٌ داخل مع القوم في القيام، وهذا بخلاف الاسم الواقع بعد " إلا "، فأصل أدوات الاستثناء هو " إلا "، وما وقع موقع " إلا " فهو من أدوات الاستثناء، كما في " حاشا، وعدا، وخلا، وليس، ولكن " لاسيما " عكس ذلك، فما يليها داخلٌ فيما قبلها، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولا سيَّمَا يومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ[2]

والشاهد في البيت قوله: " يومٌ " حيث يجوز فيها الرفع والنصب والجر، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على التمييز، والجر على الإضافة.

وهنا يجوز الرفع والجر، إذا كان (يوم) معرفة، وفي حالة النكرة فإنه يجوز النصب، والمراد هنا هو دخول يوم دارة جلجل من ضمن الأيام الأخر من الصلاح، وهذا ضد عمل " إلا "، وبهذا فلا تعد " لاسيما "من أدوات الاستثناء، ويجوز أن تجعل " ما "عوضاً عن المضاف إليه، ويوماً منصوباً على التمييز، كما في القول السابق: " على التمرة مثلها زبداً ".

وبناء على ما سبق من الشرح والتحليل فإن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في الاسم الواقع بعد لاسيما إن كان معرفة، حيث يجوز فيه الجر والرفع.

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج2/394).

(2) البيت من البحر الطويل، لإمرئ القيس، ديوانه ص10، انظر: المفصل، ابن يعيش(ج2/86)، خزانة الأدب(ج3/444، 451)، شرح شواهد المغني(ج1/412)، المساعد(ج1/597)، الصاحبي في فقه اللغة، ص155، شرح الأشموني(ج1/241)، الجنى الداني، ص334، 443.

باب الحال

36.القول في قول العرب: " كَلَّمتُه فوه إلى فيَّ "

قال ابن مالك[1]:

وَالْحَـالُ إنْ عـُـرِّفَ لَفْظـاً فَاعْتَقِــدْ تَنْكِيْـرَهُ مَعْنــىً كَوَحْــدَكَ اجْتَهِــدْ

قال أبو حيان[2]: "وقالت العرب: "كَلَّمْتُه فوه إلى فِيَّ"، وهو مبتدأ خبره ما بعده، وقال الفراء: أَكْثَرُ كلام العرب: فَاهُ إلى فِيَّ بالنصب، والرفع مقول صحيح، وفيما أشبهه هذا من قولهم: حاذَيْتُه رُكبتَهُ إلى رُكْبتي، وجاوَرْتُه منزله إلى مَنْزِلي، وناضَلْتُه قَوْسَهُ عن قَوْسِي، والأكثر فيه رُكْبَتُه، وَمَنْزِلُهُ، وَقَوْسُه بالرفع، وإذا كان نكرة، فالنصبُ المؤثر المختار، نحو: كَلَّمْتُه فَمَّاً لِفَمٍ، وحاذيته رُكْبَةً لِرُكْبَةٍ، ونَاضَلْتُه قوسَاً عن قوسٍ، وَرَفْعُهُ وهو نكرة جائزٌ على ضعفٍ إذا جَعَلْتَ اللام خبراً لفمٍ، وكذلك غيرها من الصفات، وإنْ وَضَعْتَ الواو مَوْضِعَ الصفة، فَقُلْتَ: كَلَّمْتُه فُوه وَفِيَّ، وحاذَيْتُه رُكْبَتَهُ وَرُكْبَتِي، فالواو تَعْمَلُ عمل إلى، والنَّصْبُ بعدها سائغ على إعمال المضمر...، وحكى ابن خروف: صارَعْتُه جَبْهَتَهُ إلى جَبْهتِي بالرفع والنصب، وذكر ابنُ مالك عن الفراء: جَاوَرْتُه بَيْتَهُ إلى بَيْتِي، ويُقْتَصَرُ في هذا على مورد السماع، وهو ما حَكَاهُ الفراءُ وابنُ خروف".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت أن الحال لا تكون إلا نكرة، وما ورد منها معرفاً لفظاً فهو منكرٌ معنىً.

وفي نصب " فاه " في قولنا " كلمتُه فاهُ إلى فِيّ " عند النحاة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه، حيث جعل (فاه) حالاً على أنه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر، وهذا أولى من أن يكون أصله؛ " جاعلاً فاه إلى فيّ، ومن فيه إلى فيّ "[3].

الثاني: وهو مذهب الأخفش: حيث قال: إن الأصل" من فيه "، وقد ردَّ ذلك المبرد باعتبار أنه لا يعقل، وأنَّ الإنسان لا يتكلم من فِي غيره، والأوْلَى: " كلمته فِيَّ إلى فيه ".

الثالث: مذهب الفارسي، حيث تضمنت كلمته معنى كلَّمنِي، والعرب إذا ضمّنَت شيئاً معنى

---

(1) ابن مالك، الألفية ص23.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1560_1561).

(3) الكتاب(ج1/391)، وانظر: همع الهوامع(ج4/10، 11).

شيء علّقت به ما يتعلَّق بذلك الشيء.

بينما كان مذهب الكوفيين بتقدير" جاعلاً فاه إلى فيه " أنه مفعول به، وهذا أمر لا يقاس عليه، وإنما يقتصر على السماع؛ لأنَّ فيه إيقاع جامد موقع مشتق، وإيقاع معرفة موقع نكرة، وإيقاع مركب موقع مفرد، وأجاز أكثر البصريين من بعد سيبويه تقديم " فاه على فيّ " لتصرفها، فيما منع الكوفيون، وبعض المتأخرين من البصريين ذلك، وذكر ابن خروف أن الفراء قال: "حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلى بيتي، وصارعته جبهته إلى جبهتي، بالرفع والنصب على السواء[1].

وأيضاً قال أبو حيان[2]: " وأمَّا كلمته فاه إلى فيّ"، ففي نصب " فاه" ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب سيبويه، حيث يرى أنه منصوب على الحال؛ أي مشافهة الموضوع موضع الحال، أي مشافهاً.

الثاني: مذهب الأخفش، حيث يرى أيضاً أنه منصوب بإسقاط حرف الجر، ويراد بذلك: " من فيه إلى في "، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ** ﴾[3]، أي على عقدة النكاح.

وأما المذهب الثالث: فهو مذهب الكوفيين كالكسائي والفراء، حيث يرون أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، وتقديره: " جاعلاً فاه إلى فيّ "، وقد دلَّتْ كلمته، وكلمني على جاعل.

وبعد هذا الشرح والتحليل يتبين لنا أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

37.القول في الجماء الغفير

قال أبو حيان[4]: "وادْخُلُوا الأوَّل فالأول، وَمَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفير، وحكى القالي: الجَمَّاءَ الغفيرةَ بالتاء، وجَمَّاءَ غفيرةً بالتاء أيضاً والتنوين، وَلْيَس من بناء جَمَّاء غير منونة، وإنّما هو فَعَّال كالجَبَّان والقذَّاف، وهمزته مجهولة، وقالوا: جَاءُوا جَمَّاءَ غفيراً، وَجَمَّا غفيراً، والمعنى واحد، وهو عند سيبويه اسْمٌ موضوع موضع المصدر؛ أي: مَرَرْتُ جموعاً غفيراً، وجعله غير

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل(ج325/2)، وانظر: الأزهري، شرح التصريح(ج591/1)، الرضي، شرح الرضي(ج649/1)، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج318/1)، السلسيلي، شفاء العليل، ص523، المرادي، شرح التسهيل، ص560، ابن الشجري، الأمالي(ج19/3)، المساعد(ج10/2).

(2) أبو حيان، منهج السالك(ج285/2، 286).

(3) سورة البقرة، آية235.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1563/3، 1564).

سيبويه مَصْدَرَاً...، وذهب ابْن طاهر، وابن خروف، وجماعة إلى أنَّها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، مُنْتَصبَةٌ على الحال بنفسها، مشتقةٌ من ألفاظها ومن معانيها، وزعم ابْنُ خروف أنَّه مذهب سيبويه، فيكون التقدير: معتركة".

التوضيح والتحليل

مذهب جمهور النحاة في هذه المسألة وجوب التنكير في الحال؛ لأنها خبر في المعنى، وحتى لا يتوهم وقوعها نعتا عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها.

وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه، وقد ورد عن العرب قولهم: مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير"، وهذا ينصب كما هو الحال في انتصاب العراك.

قال السيرافي: " اعلم أنَّ الجماء اسم، والغفير نعتٌ لها، وهذا بمنزلة قولك في المعنى الجم: الكثير، الذي يراد به الكثرة، والغفير ويراد به أنهم غطوا الأرض من كثرتهم، ونصبه في قولك: مررت بهم الجماء الغفير على الحال، والحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام، وقد خرَّج سيبويه والخليل ذلك بأن جعلا " الجماء الغفير" في موضع المصدر كالعراك[1].

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فقد خالف ابن خروف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

38.القول في أنَّ الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة

قال ابن مالك[2]:

وَلَـمْ يُنَكَّـــرْ غَالِبَــاً ذُو الحَـــالِ، إِنْ لَـمْ يَتَأَخَّـرْ، أَو يُخَصَّصْ، أَو يَبِـنْ

مِنْ بَعْـدِ نَفْــيٍ أَو مُضَاهِيْـهِ، كـ لَا يَبْــغِ امْــرُؤٌ عَلى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً

قال أبو حيان[3]: "الغالب في ذي الحال أن تكون معرفة، وقد ذكر سيبويه الحال من النكرة كثيراً قياساً، وإن لم تكن بمنزلة الإتباع في القوة...، ويَظْهَرُ من كلام سيبويه أَنَّ صاحبَ الحال هو المبتدأ، وذهب قوم إلى أَنَّ الحالَ من الضمير المستكن فيها، وَزَعَمَ ابْن خروف أنَّ الظرف والجار والمجرور لا ضميرَ فيه عِنْدَ سيبويه، والفراء إلا إذا تأخر، وأَمَّا إذا تَقَدَّمَ فلا ضمير فيه".

---

(1) سيبويه، الكتاب(ج375/1).

(2) ابن مالك، الألفية، ص23.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1577/3).

التوضيح والتحليل

لما كانت الحال خبرًا في المعنى، وصاحبها مُخبرًا عنه، جاز أن يكون نكرة، كما جاز أن يكون المبتدأ نكرة، بشرط الفائدة وأمن اللبس، والأكثر أن لا تكون نكرة إلا بمسوغ، ولذلك فالغالب في صاحب الحال أن يكون نكرة ما لم يختص[1]، فإن اختص فإنه يُصبح معرفة، والاختصاص يكون بوصف، كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾[2]، وكذلك قول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحَاً واسْتَجَبْتَ لَـه في فُلْكٍ مَاخِرٍ في اليَمّ مَشْحُونَا[3]

وعَـاشَ يدعـو بآياتٍ وبَيِّنَـةٍ في قومِه ألف عامٍ غيرَ خمسِينَا

الشاهد في البيت قوله: " مشحونا "، حيث إنها جاءت حالاً من النكرة " فلك "، ومُسوغ ذلك أنَّ الحال من النكرة جاءت موصوفة بـ " ماخر"، قبل مجيء الحال.

وكذلك يكون التخصيص بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾[4]، وقد يُسبق بنفي، كقوله تعالى ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[5]، أو شبهه كالنهي والاستفهام ومن ذلك قول الشاعر:

لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفَاً لِحِمَامِ[6]

الشاهد في البيت قوله: " متخوفاً "، حيث جاءت حالاً من النكرة " أحد "، وقد جاءت

---

(1) شفاء العليل(ج2/525_526)، انظر: المساعد(ج2/17)، همع الهوامع(ج4/21_22)، المرادي، شرح التسهيل، ص564.

(2) سورة الدخان، آية4.

(3) البيتان من البحر البسيط، قائلهما مجهول، انظر: التذييل والتكميل(ج3/74)، وهما بلا نسبة في أوضح المسالك(ج2/312)، الأشموني(ج2/247)،ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/331)، شرح التصريح(ج1/376)، المقاصد النحوية(ج3/149).

(4) سورة فصلت، آية10.

(5) سورة الحِجر، آية4.

(6) البيت من البحر الكامل، قائله قطري بن الفُجاءة، ديوانه: ص 171. انظر: المساعد (ج2/18)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص136، شرح ابن عقيل(ج1/330)، شرح عمدة الحافظ، ص423، المقاصد النحوية(ج3/150)، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج2/314)، شرح الأشموني(ج1/247)، شرح التصريح(ج1/377)، خزانة الأدب(ج10/163).

النكرة بعد نفي.

ومثال الاستفهام قول الشاعر:

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأَمَلَا[1]

الشاهد في البيت قوله: " باقياً "، حيث إنها وقعت حالاً من النكرة " عيش "، وقد وقعت بعد استفهام إنكاري مؤدٍّ لمعنى النفي.

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة، فذو الحال قد يأتي معرفة عند الاختصاص، ويكون هذا بالإضافة أو بالوصف.

39.القول في نصب الحال مع أفعل التفضيل

قال ابن مالك[2]:

ونَحْوُ: زَيدٌ مُفْرَدَاً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانَاً " مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

قال أبو حيان[3]: "واغتفر توسيطُ ذي التفضيل بَيْنَ حالين، وكان القياسُ أَنْ يتأخرا، ولا ينتصب الحالان مَعَ أفعل التفضيل إلَّا لمختلفي الذات مختلفي الحال، نحو: زَيْدٌ مفرداً أنفعُ من عمرٍو مُعَانا، أو متفقي الحال، نحو: زَيْدٌ مفرداً أَنْفَعُ من عمرٍو مفرداً، أو مُتَّحِدَي الذات مختلفي الحالين، نحو: زيدٌ قائماً أخْطَبُ مِنْهُ قاعداً، واخْتُلِفَ في العامل في هَذين الحالين...، وَأَجَاز بَعْضُ أصحابنا تقدير كان الناقصة صلة لـ(إذا) أو لـ(إذ)، فَإِنْ تَقَدَّمَ الحال الأولى اسم إشارة نحو: هَذَا بُسْراً أطيَبُ منه رُطَباً، فقيل: العامل في (بُسْراً) اسم الإشارة، وقيل: حَرْفُ التنبيه، وذهب المازني، والفارسي في تذكرته، وابْنُ كيسان، وابْنُ جني، وابْن خروف إلى أَنَّ أفعلَ التفضيل هو العامل في الحالين، فـ(بُسْرَاً) حال من الضمير المستكن في أطيب، و(رُطَبَاً) حال من الضمير في منه، ونسب هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره".

التوضيح والتحليل

قال سيبويه في باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها الأمور[4]،

---

(1) البيت من البحر البسيط، قائله رجل من طيء، انظر: التصريح(ج1/584)، شرح الأشموني(ج1/247)، المقاصد النحوية(ج3/153)، شرح عمدة الحافظ، ص423، أوضح المسالك(ج2/316).

(2) ابن مالك، الألفية، ص24.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1587_1588).

(4) الكتاب(ج1/400_403)، انظر: التصريح(ج1/576)، شفاء العليل، ص532، المساعد(ج2/29).

وذلك قولك: هذا بُسراً أطيب منه رطباً، فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً، وإنما قال الناسُ: هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستقبل، وإذ كان فيما مضى فهذا لمّا كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان، ولو كان على إضمارٍ لقلت: هذا التمرَ أطيب منه البُسر؛ لأنّ (كان) قد تنصب المعرفة كما تنصب النكرة، فبسراً و تمراً حالان، والعامل في الحال كان، ومنه: مررت برجلٍ أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون، وبرجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون، فهذا كله محمولٌ على مثل ما حملت عليه ما قبله، ويجوز أن تقول: خيرٌ منك، وتريد: خير من أحوالك، ومن ذلك قول الشاعر:

الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تكونُ فُتَيَّةً تَسْعَى بِبزّتِها لِكُلِّ جَهُولِ[1]

والشاهد هنا: هو رفع " أول " و" فتية "، وجعل " الحرب " مبتدأ، وجملة " أول ما تكون " مبتدأ ثان، و" فتية " خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، وفي " تكون " ضمير يعود على الحرب، و" أول " مذكر "و"فتية " مؤنثة، وهي الخبر، ويجوز ذلك؛ لأن " أول " مضاف إلى الحرب وهي مؤنثة، وبالتالي فإن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه، فالحرب أولها فتية، فالشاعر أَنَّثَ الأول، كأن تقول: ذهبت بعض أصابعه.

ومن العرب من يقول: أخطبُ ما يكون الأمير يوم الجمعة، وأطيبُ ما تكون البداوة شهرَ ربيع، وكأنه أراد: أخطب أيام الأمير يوم الجمعة، وأطيب أزمنة البداوة شهر ربيع.

وقال السيوطي[2]: كان القياس في كون العامل أفعل التفضيل، واقتضى في ذلك تأخر الحالين عن العامل؛ لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه، ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلا المختلف الذات مختلف الحالين، نحو: زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعاناً، أو متفقاً الحال، نحو: زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مفرداً، وقد اختلف بالعامل في هذين الحالين، والأصح أنّ أفعل التفضيل " بُسراً" حال من الضمير المستكن " في أطيب "، و" رطباً " حال من ضمير والعامل فيهما أطيب، وذهب المبرد وطائفة من النحاة إلى أنهما منصوبان على إضمار كان التامة، صلة لـ " إذ" في الماضي و" إذا " في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما، وقيل: على إضمار" كان"، و" يكون" الناقصة.

---

(1) البيت من البحر الكامل، وهو لعمرو بن معد يكرب، ديوانه ص154 انظر: شرح المرزوقي للحماسة، ص408،367،252، أمالي ابن الحاجب(ج2/666)، شرح أبيات سيبويه(ج1/293،ج2/178)، الكتاب(ج1/401، 402)، وبلا نسبة في المقتضب(ج3/251).

(2) السيوطي، همع الهوامع(ج4/30_32)، انظر: شرح ابن عقيل(ج2/273).

ومن خلال الشرح والتحليل يظهر لنا أن ابن خروف قد وافق رأي أبي حيان أن أفعل التفضيل هي العامل في نصب الحال.

40.القول في انتصاب نصب المصدر

قال أبو حيان[1]: "وفي البسيط: قيل: فصاعداً انْتَصَبَ نَصْبَ المصدر؛ أي فَصَعَدَ صُعوداً، ولا يجوز الجَرُّ في (فصاعداً) ولا ثُمَّ صاعداً...، وقال ابن خروف: وقد يجوز الجر بالفاء، وَثُمَّ على إقامة الصفة مَقَامَ الموصوف.

التوضيح والتحليل

قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي[2]، وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً، فحُذف الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولو قلت: أخذته بصاعدٍ كان قبيحاً؛ لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، وكأنه قال: أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً أو فذهب صاعداً، ولا يجوز أن نقول: وصاعدٍ؛ لأنك لا تريد أن تُخبر أن الدرهم مع صاعد ثمنٌ لشيء، كقولك: بدرهمٍ و زيادةٍ.

وقد اختلف النحاة فيما انتصب من المصدر، وفي ذلك أقوال[3]: مذهب سيبويه، ويرى أن المصدر هو الحال، ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق، غير منصوب بالفعل قبله، وعامله محذوف من لفظه، وهذا المحذوف هو الحال، وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف المضاف، وتقديره: جاء ركضاً، بينما ذهب الكوفيون أنه مفعول مطلق، وعامله الفعل المذكور.

ومن خلال الشرح والتحليل يظهر لنا أنَّ ابن خروف خالف رأي أبي حيان، حيث يجوز جر المصدر بالفاء، ثم بشرط إقامة الصفة مقام الموصوف.

41.القول في تفريغ الحال المؤكدة، وعاملها

قال أبو حيان[4]: "والتفريغ في الحال المؤكدة على مذهب الجمهور، وهي تارة تكون من لفظ العامل، كقول الشاعر:

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1599/3).

(2) سيبويه، الكتاب(ج290/1)، انظر: المساعد(ج38/2_39)، شرح الأشموني، ص255، شفاء العليل، ص536.

(3) ابن هشام الأنصاري، التصريح(ج583/1).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1601/3_1602).

قُمْ قائماً قُمْ قائماً صادفْتَ عَبْداً نائماً

وتارة تكون من غير لفظه، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[1]، وقيل: لا تكون إلا غير منتقلة، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾[2]، فالاستقامة لازمة لصراطه تعالى، ويؤكد بالحال أيضاً واجبة التأخير في بيان تعين نحو: هو زيدٌ معلوماً...، والمبتدأ يكون ضميراً معرفة والخبر كذلك، وهما جامدان لتدل النسبة على معنى الحال التي جاءت تأكيداً لتلك النسبة، والعاملُ في هذه الحال قَدَّرَهُ سيبويه، في قولك : هو زيدٌ مَعْرُوفَاً اثبته، أَوْ الزَمْهُ معروفاً، وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ إِنْ كان المخبرُ عَنْهُ غَيْرَ(أنا) تَقُول: أَحقُّه أو أَعْرِفُهُ، وَإِنْ كان أنا قُدِّر أَحِقُّ، أو أَعْرِفُ، أو أعرفني...، وقال ابن خروف: ضُمِّن المبتدأ تنبيهاً فهو العامل.

التوضيح والتحليل

قال سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله[3]: نحو قولك: هذا عبدُ الله حقًّا، وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ، وهذا زيد غير ما تقول، وزعم الخليل أن قوله: أن هذا القولُ لا قولك، إنما نصبه كنصب غير ما تقول؛ لأن" لا قولك"، فهذا في موضع نصبٍ، فإذا قلت لا قولك، فهو في موضع لا ما تقول، وأمّا الحق والباطل فيكونان معرفةً بالألف واللام ونكرةً؛ لأنهما لم يُنزلا منزلةَ ما لم يتمكّن من المصادر كسبحان وسعديك، ولكنهم أنزلوهما منزلة الظنَّ، وكذلك اليقين؛ لأنك تحققُ به كما تفعل ذلك بالحق، ومثل ذلك في الاستفهام، نحو: أَجِدَّك لا تفعلُ كذا وكذا؟ كأنه قال: أَحَقًّا لا تفعل كذا وكذا؟ وأصله من الجِدّ، كأنه قال: أَجِدًّا، ولكنه لا يتصَّرف ولا يفارقه الإضافةُ، كما كان ذلك في: لبيك، ومعاذَ اللهِ.

والتفريغ في الحال المؤكدة على مذهب الجمهور، وهي على ضربين[4]: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لخبر جملة، والنوع الأول على ضربين: ضرب يوافق عامله معنى لا لفظاً وهذا كثير، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا

(1) سورة البقرة، آية60.

(2) سورة الأنعام، آية153.

(3) سيبويه، الكتاب(ج1/378_380).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/355_358)، انظر: المساعد(ج2/40_41)، المرادي، شرح التسهيل، ص576_577، شفاء العليل، ص537_539.

(5) سورة الأعراف، آية74.

﴾[1] ضرب يوافق عامله لفظاً ومعنى وهو قليل، وأيضاً قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[2].

وأمّا الحال المؤكد بها خبر جملة جزآها معرفتان جامدان، فمنها المؤكدة بيان اليقين، نحو قول الشاعر:

أَنَا ابنُ دَارةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عَارِ[3]

والشاهد هنا قوله: " معروفا "، حيث جاءت حالاً مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها؛ أي: لا شكّ فيَّ.

ومنها أيضاً المؤكدة بيان فخر، نحو: أنا فلان شجاعاً أو كريماً، ومنها المؤكدة بيان تعظيم، نحو: هو فلان جليلاً مهيباً، ومنها المؤكدة بيان وعيد نحو: أنا فلان متمكناً منك، فاتقِ غضبي، ومنه قول الشاعر الراجز:

أنا أبو المِرْقَالِ عَقَا فظّاً لمَن أُعادِي مِدْسَرًا دِلظّا[4]

والشاهد هنا: " أنا أبو المرقال "، حيث جاءت حالاً مؤكدة لمضمون الجملة، ولبيان الوعيد والتهديد.

والعامل في الحال المؤكدة بعد الخبر يكون بتقدير: أحقه أو أعرفه، إن كان المخبر عنه غير" أنا"، وإن كان " أنا"، فالتقدير: أحق أو أعرف، وكون العامل فيها مقدراً، فهذا مذهب سيبويه، وذهب الزجاج إلى أنّ العامل هو الخبر لتأوله بمسمى خلافاً، وهذا أولى من رأي ابن خروف حيث يقول: إن العامل في الحال المؤكدة هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، وبهذا فقد اتفق ابن خروف مع أبي حيان في هذه المسألة.

---

(1) سورة مريم، آية33.

(2) سورة النساء، آية79.

(3) البيت من البحر البسيط، وهو لسالم بن دارة، انظر: الكتاب(ج79/2)، المساعد على الفوائد (ج41/2)، خزانة الأدب(ج468/1، ج145/2، ج265/3، 266)، الخصائص(ج268/2، 317، 340، شرح المفصل(ج186/2)، شرح شذور الذهب، ص320، وبلا نسبة في شرح الأشموني(ج255/1).

(4) البيت من البحر الرجز، قائله مجهول، وقد أنشده ابن الأعرابي للزَّفَيَان انظر: المساعد(ج42/2).

42.القول في وجوب ذكر واو الحال إن كان ذو الحال منفياً بغير لا

قال أبو حيان[1]: "وفي البسيط: إن كان منفياً بلا، حَسُنَ ترك الواو، وإن كان منفياً بغير لا، وحرف النفي لَمْ، والجملة لا ضمير فيها، وجبت الواو، نحو: جاء زَيْدٌ وَلَمْ تَطْلُعْ الشمس، أَوْ كان فيها جازَ أَنْ يكتفي به، وجاز أَنْ يجتمعَ هو والواو، وزعم ابْنُ خروف أنه لابد من الواو...، وهو زعم مخالف للسماع من القرآن وكلام العرب".

التوضيح والتحليل

تتقدم الحال وتكون خبراً في المعنى، وصاحب الحال مخبراً عنه، والغالب في ذي الحال أن يكون معرفة، كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، ويجوز أن يُبتدأ بالنكرة بشرط أن يكون للفائدة وأمن اللبس، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس.

ومن مسوغات مجيء الحال نكرة أن يتقدم الحال أو يخصص صاحب الحال بوصف أو إضافة، أو وقوع النكرة بعد النفي أو شبهه، ومن المسوغات التي لم يصرح بها، أن تكون الحال جملة مقترنة بواو، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ** ﴾[2]، في هذه الآية ثلاثة مسوغات لوقوع الحال نكرة، وهي: تقدم النفي، ووقوع الواو في صدر جملة الحال، واقتران الجملة بـ إلا[3].

والأصل أن تتضمن جملة الحال ضميراً يعود على صاحبها، ويغني عنه في الحال غير المؤكدة، ولا المصدرة بمضارع مثبت عارٍ من" قد" أو منفي بـ" لا" أو بماضي اللفظ تالٍ لئلا أو متلوٍ بـ" أو" واوٌ تسمى واو الحال، وواو الابتداء، وهذا يعني أن الواو المذكورة تغني عن الضمير في غير ما ذكر، وقد تصحب الواو المضارع المثبت عارياً من قد أو المنفي بـ " لا"، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر، فمن الأول قول الأصمعي: قمتُ واصك عينَه، والتقدير: وأنا أصك عينه، ومثال الثاني: وهو دخول الواو على المضارع المنفي بـ لا، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ** ﴾[4] بتخفيف النون، أي: وأنتما لا تتبعان، قال المصنف بعد ذلك: فإن كان صدر الجملة مضارعاً منفياً بـ "لم"، جاز فيها ما يجوز في الجملة الاسمية من

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1607/3).

(2) الحجر، آية4.

(3) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج256/2).

(4) سورة يونس، آية89.

إفراد الضمير أو إفراد الواو[1]، نحو قول الشاعر:

وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِ ضَمْضَمِ[2]

الشاهد في البيت قوله: " ولم تكن للحرب دائرة "، حيث جاءت الجملة الفعلية حالاً، والفعل المضارع مقرون بـ " لم " ومقرون بالواو.

أو اجتماع الضمير والواو معاً، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ** ﴾[3]، وقوله تعالى أيضا: ﴿ **قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ** ﴾[4]، وكقول الشاعر:

لا تَأْخُذَنِّي بِأَقْوالِ الوُشَاةِ ولَمْ أَذْنِبْ ولو كَثُرَتْ فيَّ الأَقَاوِيلُ[5]

الشاهد في البيت قوله: " ولم أذنب "، فوقعت الجملة الفعلية حالاً، وفعلها مضارع منفي بـ " لم "ومقرون بالواو.

وكقول الشاعر أيضاً:

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إِسْقَاطَه فَنَاوَلَتْـــهُ واتَّقَتْنَـــا بِاليَـــدِ[6]

الشاهد في البيت قوله: " ولم ترد "، حيث وقعت الجملة الفعلية حالاً، وفعلها مضارع منفيٌ بـ" لم "، ومقرون بالواو.

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في وجوب ذكر واو الحال إن كان ذو الحال منفياً بغير لا.

43.القول في اشتقاق " أَبْرَحْتَ جاراً، وما أَنْتِ جارة "

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/540_547)، انظر: المرادي، شرح التسهيل، ص545.

(2) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة، ديوانه، ص221، انظر: حماسة البحتري، ص43، خزانة الأدب(ج1/129)، الشعر والشعراء(ج1/259)، المقاصد النحوية(ج3/198)، العيني(ج3/198)، وبلا نسبة في شرح الأشموني(ج1/259).

(3) سورة الأنعام، آية93.

(4) سورة مريم، آية47.

(5) البيت من البحر البسيط، قائله كعب بن زهير، ديوانه، ص20، انظر: شرح التسهيل(ج2/369، شفاء العليل، ص547، 576.

(6) البيت من البحر الكامل، وهو للنابغة الذبياني، ديوانه، ص93، انظر: الشعر والشعراء(ج1/176)، المقاصد النحوية(ج3/201)، وبلا نسبة في شرح الأشموني(ج1/259).

قال أبو حيان[1]: "وفي(أَبْرَحْتَ) خلافٌ، ذهب الأعلم إلى أَنَّه منتصبٌ عن تمام الكلام، وَأَنَّهُ منقولٌ عن فاعل، وتقديره: فَأَبْرَحَ جَارُك، نحو: طابَ زَيْدٌ نفساً، وَذَهَبَ ابْنُ خَرُوف، وتبعه ابْنُ مالك إلى أَنَّه ينتصبُ عن تمام الاسم".

التوضيح والتحليل

يقول سيبويه في باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير[2]، ومن ذلك قوله: ويحه رجلاً، ولله دره رجلاً، وحسبك به فارساً، وما أشبه ذلك، ونحو قول الشاعر:

بَانَتْ لِتُحْزِنُنَا عَقَارَهْ يَا جَارتَا ما أَنْتِ جَارَهْ[3]

والشاهد في قوله: " جاره"، حيث وقع تمييزاً بعد ما يدل على التعجب وهو" ما أنت"، وإن كانت فاعلاً معنى، أي عَظُمْتَ فارساً، فهي تكون غير محوَّلة عن الفاعل.

وقد جعل ابن الناظم في شرحه لألفية ابن مالك: " لله دره فارساً " من تمييز الجملة، واعترض عليه المرادي واعتبرها تمييزاً مفرداً، لا تمييز جملة، وقد حكم على " أبرحت جاراً" أنه تمييز غير محول، وذهب ابن خروف إلى أنها مما انتصب عن تمام الاسم[4].

وبعد هذا الشرح والتحليل فقد ظهرت لنا مخالفة ابن خروف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

44.القول في عدم جواز النفي للفعل بعد حذف الفاء

قال أبو حيان[5]: "وتنفرد (الفاءُ) بأَنَّه إذا حُذِفَتْ جازَ أَنْ يَنْجَزِمَ مَا بَعْدَها، والصحيح أَنْ الجزمَ بَعْدَ حَذْفِ الفاء في النفي لا يجوز، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ سماع، ولا يقتضيه قياس، تقول: ائتني أُكْرِمْكَ، ولا تَعْصِ الله يدخلْك الجنة، ويا رَبّ وفقني أَطِعْكَ، وهل تَزُورني أَزُرْك، ولا تَنْزِلْ نُصِبْ خيراً، وَلَيْتَ لي مالاً أُنْفِقْ منه، وَسُمِعَ الجزمُ بعد الترجي، فَدَلَّ على ترجيح مذهب الكوفيين في أَنَّه يُنْصَبُ الفعلُ بعد الفاء جواباً للترجي، وفي الجازم أَرْبَعَةُ مذاهب: أحدها: أَنَّ الأمر والنهي

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1629/4).

(2) سيبويه، الكتاب(ج174/2)، انظر: ابن عقيل، المساعد(ج55/2).

(3) البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى الكبير ميمون بن قيس، ديوانه، ص37، انظر: شرح التسهيل(ج344/2، 380، ج32/3)، شرح الأشموني(ج363/2).

(4) التصريح(ج627/1)، انظر: شرح ابن الناظم، ص252.

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1683/4_ 1684).

وباقيها ضُمِّن معنى الجزم، فَجَزَمَ فَضُمِّن: ائتني معنى إِنْ تَأْتِنِي، ونُسِبَ هذا إلى الخليل وسيبويه، وقال به ابْنُ خروف، وابن مالك".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك[1]: تنفرد الفاء بأنّ ما بعدها في غير النفي يُجزم عند سقوطها، واستثناء النفي هو الصحيح؛ لأنّ النفي خبر محقق فلا يشبع الشرط، وقد أطلق بعض النحويين عبارة: كل ما تنصب فيه بالفاء تجزم، وقال بعضهم: يختار الرفع في النفي، مع جواز الجزم، كما عند الزجاجي، نحو: ما تأتيني تحدثْنا، ولم يسمع ذلك من العرب، ومثال الأمر: ائتني أكرمْك، والنهي: لا تعصِ الله، يدخلك الجنة، والدعاء: يارب وفقني أطعْك، والاستفهام: هل تزورني؟ أزرْك، والعرض: ألا تنزل، تصبْ خيرا، وكذلك للتحضيض والتمني: ليت لي مالاً أنفقْ منه، والترجي: لعلّ زيداً يأتي، يحسنْ إليك، قال أبو حيان: وجزمه بعد الترجي غريب جداً، والقياس يقبله، قال الشاعر:

لَعَلَّ التِفاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرٌ يَمِلْ بِكِ مِنْ بَعْدِ القَسَاوَةِ للِيُسْرِ[2]

الشاهد في البيت: أن الشاعر جزم الفعل بعد سقوط الفاء حال كونه واقعاً بعد الترجي غريب.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه، واختاره ابن خروف، قال سيبويه: وإنما الجزم بالأمر؛ لإعطائه معنى الشرط، دون الحاجة إلى تقدير، وبهذا يتفق ابن خروف مع أبي حيان في هذه المسألة.

45.القول في تقديم المنصوب (التمييز) الذي يلي حبذا

قال أبو حيان[3]: "وإذا كان النَّصْبُ على التمييز، فالأحسنُ أَنْ يلي (ذا)، ولا يكون بَعْدَ (زَيْد)، ولا شَكّ أَنَّه يُقَالُ : حَبَّذَا رَجُلاً زيدٌ، وَحَبَّذا زَيْدٌ رَجُلاً، وَحَبَّذَا راكباً زَيْدٌ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ راكباً، وقال ابْنُ خروف: تَقْدِيمُ التمييز على المخصوص أَحْسَن، وَسَوَّى بَيْنَ التقديم والتأخير في الحال".

---

(1) المساعد على تسهيل الفوائد(ج96/3)، انظر: شفاء العليل، ص932_934، ابن مالك، شرح التسهيل(ج39/4_40).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، انظر: وهو بلا نسبة في همع الهوامع(ج132/4)، الدرر اللوامع(ج24/2)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج39/4).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2062/4).

التوضيح والتحليل

اختلف النحويون في الاسم المنصوب الذي يقع بعد " حبذا "، فذهب الأخفش، والفارسي، وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز، وأجاز نصبه على التمييز الكوفيون وبعض البصريين، قد يكون قبل المخصوص بـ "حبذا" أو بعده تمييز مطابق أو حال، فالتمييز كثير ما يقع، ومتفق على استعماله مطابقاً للمخصوص، فيما له من افراد وتذكير وفروعهما، كقولك: حبذا رجلاً الحارث، حبذا غلامين ابناك، وحبذا رجالاً الزيدون، وفيها يتقدم التمييز على المخصوص، وقد يتقدّم التمييز أو يتأخر، وكلاهما قد استعمل كثيراً، إلا أن تقديم التمييز على المخصوص أولى وأكثر، ومن الأمثلة على تقديم التمييز على المخصوص قول الشاعر:

أَلا حَبَّذَا قَوْمَاً سُلَيْمٌ فِإنَّهَم وَفَوا إذْ تَواصَوا بالإعانةِ والصَّبْرِ[1]

الشاهد في البيت قوله: " ألا حبذا قوم سليم "، حيث قدَّم النكرة المنصوبة" قوماً " على المخصوص بالمدح " سليم"، وأجاز الكوفيون ذلك، وكذلك المازني والمبرد، وابن مالك، وهو عند البصريين من الضرورات.

وهناك من قام بتأخير التمييز على المخصوص، كما في قول الشاعر:

حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمةً لامرئٍ رَامَ مُبَارَاةَ مُولَعٍ بِالمَعَالِى[2]

الشاهد في البيت قوله: " شيمةً "، حيث جاءت منصوبة على التمييز بعد المخصوص، وهي نكرة ومطابقة له، وقد يقع موقع التمييز حالاً، نحو قولك: حبذا زيد مقصود وقاصداً، وقد يُستغنى عن المخصوص لظهور معناه[3]، ومن ذلك قول بعض الأنصار رضي الله عنهم:

باسْـــمِ الإلهِ وباسْمِـــهِ بَدَيْنَـــا وَلَـــوْ عَبَدْنَـــا غَيْـــرَه شَقِينـــا

(1) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، انظر: همع الهوامع(ج5/49)، الدرر اللوامع(ج2/285)، شرح التسهيل(ج3/28)، شرح عمدة الحافظ، ص805.

(2) البيت من البحر الخفيف، قائله مجهول، انظر: همع الهوامع(ج2/286)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج3/28)، وبلا نسبة في الدرر اللوامع(ج2/286)، شرح عمدة الحافظ، ص805.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج3/27_28)، انظر: همع الهوامع(ج5/48)، شرح التسهيل للمرادي، ص639.

فَحَبَـــذَا رَبَّـــا وحَـــبَّ دِيْنَـــا[1]

الشاهد في البيت قوله: وحب دينا "، حيث الاستغناء عن المخصوص بذكر التمييز؛ أي رباً (الإله)، فحذفت " ذا" من " حبذا" ولم يتغير المعنى، وهذا يدل على أن " ذا " غير إشارية، ولو كانت إشارية لما حذفت في الأصل.

ويظهر لنا في هذه المسألة أيضاً بأن ابن خروف قد وافق رأي أبي حيان.

(1) البيت من البحر الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة الأنصاري، ديوانه، ص107، انظر: التصريح(ج89/2)، شرح الأشموني(ج382/2)، شرح التسهيل(ج177/1، ج4/3، 28)، الدرر اللوامع(ج283/2_284)، المقاصد النحوية(ج28/4)، ونُسب لبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ، ص802، وبلا نسبة في همع الهوامع(ج46/5، 48).

المبحث الرابع

مسائل في المجرورات

46.القول في حرف الجر(من)

قال أبو حيان[1]: "وزعم السيرافي، والأعلم، وابن طاهر، وابن خروف أنَّ (مِنْ) إذا كان بَعْدَهَا (ما) كانت بمعنى رُبَّما، وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه".

التوضيح والتحليل

يقول السيوطي[2]:(مِنْ) مبنيةٌ على السكون، مكسورة الأوّل، قال ابن درستويه: وكان حقّه الفتح، لكن قُصِدَ الفرقُ بينها وبين مَنْ الاسمية، وقال الكسائي والفرّاء: أصلها (مِنّا) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال، واستدلا بقول الشاعر:

مِنّا إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَابَ شَرِيْدَهَمْ قَتَرُ الظَّلَامِ[3]

الشاهد في البيت: "منا" بالألف، حيث زعم الكسائي أنها الأصل، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، فأصبحت " مِنْ "، وقال ابن جني: يحتمل أن يكون "منا " من مني يمني " بالتقدير.

ويرى الجمهور أنها جاءت ثنائية في أول البيت السابق (مِنّا)، فهي مصدر " مَنَى يمنى " إذا قدَّر، وعند ابن مالك: هي لغة لبعض العرب، وعند أبي حيان: من الضرورة.

ومن بعض معانيها:

أولاً: ابتداء الغاية مطلقاً، مكاناً وزماناً باتفاق البصريين والكوفيين، قال تعالى: ﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[5].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1721/4).

(2) السيوطي، همع الهوامع(ج211/4_214)، انظر: الجنى الداني، ص308_311، التصريح على التوضيح(ج637/1_641)، شرح الأشموني، ص287_289.

(3) البيت من البحر الوافر، وهو لبعض بني قضاعة، انظر: لسان العرب(ج423/13)، الدرر اللوامع(ج85/2)، همع الهوامع(ج211/4).

(4) سورة الاسراء، آية1.

(5) سورة التوبة، آية108.

ثانياً: التبعيض: وهي التي تسد بعض مسدها، نحو: قوله تعالى: ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ ﴾[1].

ثالثاً: بيان الجنس، وكثيراً ما تقع بعد " ما" و " ومهما"، وهما بها أولى لإفراط إبهامهما، نحو قوله تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾[2]، وقد أنكر ذلك كثيرً من النحاة، ومنهم المبرد والأخفش والزمخشري، وقالوا: هي للابتداء.

رابعاً: للتعليل: نحو قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾[3].

خامساً: البدل، وهي التي يصلح في محلها لفظ بدل، نحو قوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾[4]، أي: بدل الآخرة.

سادسا: بمعنى عن، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾[5].

سابعاً: بمعنى على، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾[6].

ويظهر من خلال الشرح والتحليل مخالفة ابن خروف لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

47.القول في حرف الجر (على)

قال ابن مالك[7]:

هَاكَ حُرُوفَ الْجرِّ، وَهيَ: مِنْ، إلى، حَتَّى خَلا، حَاشَا، عَدا، فِي، عَن، عَلَى

قال أبو حيان[8]: "(علي) التي يَنْجَرُّ ما بَعْدَهَا مشهور مذهب البصريين أَنَّها حَرْفُ جَرٍّ، وذهب ابْنُ الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف...، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه إلى أنها اسم، ولا تكون حرفاً، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويه، وكونها حرفاً هو مذهب الكوفيين، فإذا دخلت عليها (مِنْ) ففيها خلاف البصريين".

التوضيح والتحليل

---

(1) سورة البقرة، آية 253.

(2) سورة فاطر، آية2.

(3) سورة نوح، آية25.

(4) سورة التوبة، آية38.

(5) سورة الأنبياء، آية97.

(6) سورة الأنبياء، آية77.

(7) ابن مالك، الألفية، ص25.

(8) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1733/4).

يقع هذا الحرف على وجهين[1]: أحدهما: أن يكون حرفاً، مخالفين في ذلك جماعة النحاة الذين زعموا أنها لا تكون إلا اسماً، ونسبوا ذلك لسيبويه، ومن معانيها:

أولاً: الاستعلاء، إمّا عل المجرور وهو الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[2]، وقد يكون الاستعلاء معنوياً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ ﴾[3].

ثانياً: المصاحبة، بمعنى مع، نحو قوله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾[4].

ثالثاً: المجاوزة كعنْ، كقول الشاعر:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[5]

الشاهد في البيت قوله: " رضيت عليَّ "، حيث جاءت " على بمعنى "عن ".

رابعاً: التعليل كاللام، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾[6].

وأمَّا الوجه الثاني للحرف على: أن تكون اسماً، فتكون بمعنى فوق، كقول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[7]

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ص189_194، انظر: التصريح على التوضيح(ج1/ 659_661)، همع الهوامع(ج4/185_187).

(2) سورة المؤمنون، آية22.

(3) سورة الشعراء، آية22.

(4) سورة البقرة، آية 17.

(5) البيت من البحر الوافر، وهو للقحيف بن سليم العقيلي: انظر: خزانة الأدب(ج10/132_133)، شرح ابن عقيل(ج1/365)، أدب الكاتب، ص507، المقتضب(ج2/320)، شرح المفصل(ج1/120)، نوادر أبي زيد، ص176، الأشباه والنظائر(ج2/118)، المقاصد النحوية(ج3/282)، أوضح المسالك(ج3/41)، الخصائص(ج2/311)، جمهرة اللغة، ص1314، الجنى الداني، ص477، رصف المباني، ص،372، شفاء العليل، ص535.

(6) سورة البقرة، آية185.

(7) البيت من البحر الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي، ديوانه، ص 11، انظر: خزانة الأدب(ج10/147)، شرح ابن الناظم،ص266، أدب الكاتب، ص144، الكتاب(ج4/231)، الأزهيَّة، ص194، شرح شواهد الإيضاح، ص230، شرح المفصل(ج8/38)، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج3/301)، جمهرة اللغة، ص1314، الجنى الداني، ص371، شرح الأشموني(ج2/296)، المقتضب(ج3/53)، المقرب(ج1/196).

الشاهد في البيت قوله: "من عليه "، حيث جاءت" على "اسما مجروراً بـ "من".

وبعد هذا الشرح والتحليل يظهر لنا أنَّ ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

48.القول في فائدة حرف الجر (ربَّ)

قال ابو حيان[1]: "ومذهب البصريين أنَّهَا للتقليل، قال أصحابنا في جنس الشيء، أَوْ في نظيره، وَزَعَمَ صاحِبُ كتاب العين أنَّها للتكثير، ولَمْ يَذْكرْ أنَّها تجيء للتقليل، ونَسَبَ ابْنُ خَرُوف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون، والفارسي في كتاب الحروف له: أنَّها تكون تقليلاً وتكثيراً، وذهب بعضهم إلى أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار".

التوضيح والتحليل

اختلف النحاة في فائدة حرف الجر " ربَّ "، فذهب بعضهم إلى أنها للتقليل دائماً، فيما ذهب أكثر النحاة كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، وابن السراج، والجرمي، والمبرد، والزجاج، وثلة كذلك من النحاة الكوفيين كالكسائي، والفراء، وابن سعدان، وغيرهم إلى أنها حرف إثبات يفيد التكثير، وقد قال ابن عقيل في كتاب المساعد: أن "ربَّ "هي حرف تكثير، ويكون بذلك موافقاً لسيبويه، وكذلك قال ابن خروف" إنَّ هذا مذهب سيبويه "، ولكن الأكثرين من النحاة قالوا: إنَّها للتقليل، وهذا منسوب لسيبويه، وغيره من البصريين، والكوفيين[2]، وهي اسمٌ بإجماع، فيما منع ذلك البصريون، وقالوا: لو إنَّها كانت اسماً لجاز أن يتعدّى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: برُبّ رجلٍ عالم مررت، وأن يعود عليها الضمير.

وذهب آخرون إلى أنها للتكثير دائماً، وعلى هذا صاحب العين، وابن درستويه، بينما الرأي المختار عند السيوطي وقد جاء موافقاً للفارسي، وطائفة من النحاة أنها للتقليل غالباً، والتكثير نادرٌ، والرأي الرابع جاء عكس الثالث، وقد جزم به في التسهيل، واختاره ابن هشام في مغني اللبيب.

واختار أبو حيان الرأي القائل بأنَّها حرف إثبات، ولم توضع لتقليل ولا تكثير، وهذا

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1737/4).

(2) ابن عقيل، المساعد(ج285/2).

مستفاد من السياق[1].

ومن الشواهد التي وردت فيها " رب " للتكثير، قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[2]

ومن ورودها للتقليل:

ألا رُبَّ مَولُـــودٍ ولَيْـــسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَـــدٍ لَمْ يَلِـــدْهُ أَبَـوَانِ

وذي شَامةٍ سَوداءَ في حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَـــةٍ لا تَنْقَضِـــي بِأَوانِ[3]

والشاهد هنا: مجيء "رب" للتقليل، فالمولود الذي ليس له أب هو عيسى عليه السلام، ومن ليس له أبوان، هو آدم عليه السلام، وذو الشامة السوداء في حر وجهه هو البدر أو القمر.

ونلاحظ مما سبق أن أبا حيان قد خالف رأي ابن خروف في أنَّ "رب" حرف إثبات، ولم تفد التقليل، وإنما أفادت التكثير.

49.القول في وصف مجرور (رب) النكرة

قال ابن مالك[4]:

وَاخْصُـــصْ بِمُـــذْ وَمُنـــذُ وَقْتَـــاً، وَبِـــرُبَّ مُنْكَـــرَاً، وَالتَـــاءُ لِلهِ، وَرَبَّ

قال أبو حيان[5]: "واختلفوا في وصف مجرورها النكرة، فذهب الأخفش، والفراء، وأبو

---

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج2//348)، انظر: المالقي، رصف المباني، ص212، المرادي، شرح التسهيل، ص719.

(2) سورة الحجر، آية2.

(3) البيت من البحر الطويل، قائله أزد ابن السراة، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك(ج51/3)، السيوطي، شرح شواهد المغني، ص398، سيبويه، الكتاب(ج266/2، ج155/4)، البغدادي، العيني، المقاصد النحوية(ج354/3)، ابن جني، الخصائص(ج333/2)، الشنقيطي، الدرر اللوامع(ج45/2)، شرح التصريح(ج18/2)، شرح شواهد الإيضاح، ص257، شرح شواهد الشافية، ص22، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر(ج19/1)، الجنى الداني، ص441، رصف المباني، ص189، شرح المفصل(ج48/4)، خزانة الأدب(ج381/2)، ونسب لعمرو الجنبي أيضا في همع الهوامع(ج176/4).

(4) ابن مالك، الألفية، ص25.

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1741/4).

الوليد الوقش[1]، وابن طاهر، وابن خروف، إلى أنه لا يلزم وصفه، وهو ظاهر كلام سيبويه".

التوضيح والتحليل

ينقسم مجرور "رُبَّ" قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر لا يكون إلا نكرة؛ لأنّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة، وأجاز بعض النحويين أن تجر المعرف بـأل "، نحو قول الشاعر:

رُبَّما الجَامِلِ المُؤَبَّلُ فيهِم وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ[2]

الشاهد في البيت قوله: "وربما الحاملِ"، حيث اتصلت " ما " الزائدة الكافَّة بـ " ما " فكفتها عن عمل الجر، فدلَّ هذا على جواز جر " رب" المعرف بأل.

ويرى الجمهور بأن الرواية بالرفع، وإن صحت بالجر، فإن ذلك لخروجها على زيادة "أل"؛ ولأنها إمَّا للقلة كالمفرد أو المثنى، أو للكثرة في الجمع فقط، وهذا لا يحتمل في غير النكرة[3].

وقد يعطف على مجرورها وشبهه مضاف إلى ضميريهما، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه أكرمت، والمراد بشبهها كم وأي وكل، نحو: كم عبدٍ وأخيه أعتقت، وقيل: شرط أن يكون العطف بالواو.

والمضمر يلزم أن يكون مبهماً مفسراً بنكرة، متأخراً منصوباً على التمييز، نحو: رُبَّهُ رَجلاً أكرمتُ، وهذا الضمير يلزم الإفراد، والتذكير، واختلف في هذا الضمير المجرور بـ " رُبَّ"، فذهب كثير، ومنهم الفارسي إلى أنه معرفة، ولكنه جرى مجرى النكرة، في دخول "ربّ" عليه، وذهب قوم منهم الزمخشري، وابن عصفور إلى أنه نكرة[4].

ويتبين لنا من بعد الشرح والتحليل بأنَّ ابن خروف قد وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة، فلا يلزم وصف مجرور "رب" النكرة.

---

(1) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد، المعروف بابن الوقش، توفي سنة 489هـ. انظر: بغية الوعاة(ج327/2).

(2) البيت من البحر الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإياديّ، ديوانه، ص316، انظر: الأزهية، ص94، 266، المغني، ص146، جواهر الأدب، ص368، الدرر اللوامع(ج48/2، 102)، شرح المفصل(ج29/8)، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج71/3)، الجنى الداني، ص448، شرح التصريح(ج22/2)، شرح الأشموني(ج298/2)، شفاء العليل، ص672، شرح ابن عقيل(ج33/3)، خزانة الأدب(ج586/9، 588).

(3) السيوطي، همع الهوامع(ج177/4، 178، 230).

(4) الجنى الداني، ص448_450.

50.القول في جملة القسم

قال أبو حيان[1]: "وَأَمَّا مَنْ يَقُول: إنها إنشائية، فلا يحتاج إلى قوله غير تعجبية، فأمَّا قولهم: عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ، وأَشْهَدُ أنَّك لمنطلق، يقولون في هذا: إنَّه جملة قسمية لَمَّا جاءت توكيداً، وتثبيتاً أُطلِق عليها قسمية، وقد تلقى عَلِمْتُ، وعَاهَدْتُ وأَوْثَقْتُ بما يُتَلَقَّى به القسم الصريح، قال تعالى: ﴿ **قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ** ﴾[2]، ثم قال تعالى: ﴿ **اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً** ﴾[3]...، قال ابْنُ خروف: دخول القسم في عَلِمَ، ويَعْلَمُ لا يكون إلَّا مع اسْمِ الله تعالى، ولا يوجدُ ذلك إلَّا بالسماع، وما ضُمِّن معنى القسم من نحو: عَلِمْتُ، وَأَشْهَدُ، فقيل: الجملة في موضع المفعول لِعَلِمْتُ، وأَشْهَدُ، وقيل: ليست معمولة، لأنَّ القسمَ لا يَعْمَلُ في جَوَابِهِ، وهذا مضمن معناه فلا يَعْمَلُ، فَإِنْ كانت معلقةً، ولَمْ تُضَمّن معنى القسم، فهي في موضع معمول".

التوضيح والتحليل

قال سيبويه في باب الأفعال من القسم[4]: " اعلم أنّ القسم توكيدٌ لكلامك، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي، لم يقع، لزمته اللام، ولزمت اللام نون خفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك نحو قولك: والله لأفعلنَّ، فالنون تلزمها اللام، وكذلك من الأفعال من يتضمن معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك: والله، نحو قولك: أقسم لأفعلنَّ، وأشهد لأفعلنَّ، وأقسمت بالله عليك لتفعلنَّ، فالفعل إن وقع وحلفت عليه فإن اللام لم تُزد، نحو قولك: والله لفعلتَ.

يقول السيوطي[5]: إنَّ جملة القسم تكون لفظية إنشائية: كـ أقسمت بالله، أو تقديراً: كـ بالله، أو تكون خبرية، نحو: أشهد لعمروٌ خارجٌ، وعلمتُ لزيدٌ قائمٌ، وهذه جملة خبرية مؤكدة.

يقول ابن مالك[6]: إنّ جملة القسم هي جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية، وهذا لفظ صريح في القسم، نحو: حلفت بالله، وأنا حالف بالله، وأيمن الله، فهو ما يُعلم بمجرد النُطق به كونك مقسماً به، وأما القسم غير الصريح فهو عكس ذلك، نحو: علم الله،

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/1763_ 1764).

(2) سورة المنافقون، آية1.

(3) سورة المنافقون، آية2.

(4) الكتاب(ج3/104_105).

(5) السيوطي، همع الهوامع(ج4/241).

(6) المساعد(ج2/302)، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج3/195_197).

وعاهدت الله، وعليّ عهد الله، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾[1] ونحو قول الشاعر:

إِنّي عَلِمتُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِي اليَوْمَ دَاوُدُ[2]

الشاهد في البيت قوله" إني علمت"، حيث الاستغناء بـ " علم" عن القسم غير الصريح.

وهذا معلوم كونه قسماً مرتبطاً بقرينة كذكر الجواب، وجملة القسم إما فعلية أو اسمية، ومن القسم غير الصريح أيضاً: نشدتك وعمّرتك، فالناطق بهما قد يقصد القسم وقد لا يقصده، فليس بمجرد النطق بها يكون قسماً، ويُعلم ذلك كونه قسماً مضافاً إلى الله، نحو: نشدتك الله أو بـ الله، ولا يستعملان إلا في قسم فيه طلب، نحو: نشدتك الله إلا أعنتني، فضمنت الجملة معنى القسم الطلبي، ومنه قول الشاعر:

يَا عَمْرَكِ اللهُ أَلّا قُلْتِ صَادِقَةً أَصَادِقَاً وصَفَ المجنونُ أم كَذِبَا[3]

الشاهد في البيت قوله" عمرك الله إلا "، حيث تلقى جواب الطلب بـ " ألّا "، والأصل أن يقال: تعميرك الله، لكن خففت بحذف الزوائد.

ويتبين لنا من بعد الشرح والتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

51.القول في حذف فعل القسم مع الباء

قال **أبو حيان**[4]: "ويجوز حذف الفعل مع الباء، وتدخل على الظاهر، والمضمر، فتقول: بِكَ لَأُنْصَرَنَّ يا رب؛ أَيْ: أُقْسِمُ بك، ولا يظهر الفعلُ مع الواو، فتقول: والله لأقومنَّ...، ولا يجوز حَذْفُ الحرف، إلَّا إنْ كان الباء فقط فَيَجُوزُ حَذْفُه وحذف الفعل، وإذا حُذِفا جاز نَصْبُ المقسم به، ورفعه، وَرَوَوْا:

---

(1) سورة البقرة، آية102.

(2) البيت من البحر البسيط، نسب إلى ضريب بن أسد القيسي، انظر: شرح الكافية الشافية(ج857/2)، المساعد(ج303/2).

(3) البيت من البحر البسيط، وهو لمجنون ليلى، ديوانه 67، انظر: الهمع(ج45/2)، شرح الكافية الشافية(ج869/2)، خزانة الأدب(ج51/10)، تزيين الأسواق، ص106، درر اللوامع(ج131/2)، وبلا نسبة في همع الهوامع(ج261/4).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1766/4_1767).

فَقَالَتْ يَمينَ اللهِ مالكَ حيلةٌ وما إِنْ أَرَى عَنْكَ الغَوَايةَ تَنْجَلِي

بنصب " يَمينَ الله " ورفعه، فالرفع على أنَّ التقدير: قَسَمِي يَمينُ الله، والنصب، قال الفارسي: لَمَّا حَذَفَ الحرفَ وَصَلَ إلى فعلِ القسم المضمر، فَنَصَبَهُ، وأجازَ ابن خروف، وتبعه ابن عصفور هذا الوجه، وأَنْ ينصبَ بفعلٍ مضمر يصل بنفسه، وتقديره: "أُلْزِمُ نَفْسِي اللهِ"، وإذا نُصبَ لَفْظُ الله فَقُلْتَ: اللهَ لأفعلنَّ، فيجوز عِنْدَ ابن خروف أَنْ يكون الأصلُ: "أُلْزِم نَفْسِي يمين الله "، فحذف يمين، وأقيم المضاف إليه مقامه. والأحسنُ عِنْدِي في نصب يمينَ الله، ونظائره أَنْ يُنْصَبَ بفعل متعدٍّ إلى واحد، فيكون التقدير: وألتزم يمينَ الله، وفي نصب(الله) أَنْ يكونَ التقدير: أَحْلِفُ بالله، فَلَمَّا حُذِفَا معاً، وصل الفعلُ المحذوف إلى اللفظ بنفسه فنصبه، وإذا كان المقسمُ به لفظ الله جاز جَرُّه".

التوضيح والتحليل

يقول سيبويه في باب حروف الاضافة إلى المحلوف به وسقوطها[1]: " وللقسم والمقسم به أدوات، وأكثرها الواو ثم الباء ثم التاء، وذلك نحو قولك: والله لأفعلنّ، بالله لأفعلنّ، ونحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم** ﴾[2]، وقال الخليل: إنما تجيء بهذه الحروف؛لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به، وقد تقول: تالله، وفيها معنى التعجب، ويقول أيضاً: واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته، كما تنصب حقاً، في قولك: إنك ذاهبٌ حقاً، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحٌ ومَنْ قَلْبُهُ لي في الظِّباءِ السَّوانحِ[3]

والشاهد هنا حذف حرف القسم " الباء" قبل لفظ الجلالة، ونصب هذا اللفظ على نزع الخافض.

وأجاز ابن خروف وابن عصفور أن ينتصب بفعل مقدر، والتقدير: ألزم نفسي بيمين الله، وأجاز النحاس خفضه بالباء المحذوفة، وقال ابن مالك: إن حذف فعل القسم وحرف الجر

(1) سيبويه، الكتاب(ج3/496_498)، انظر: شرح المفصل(ج9/103)، المساعد(ج2/306)

(2) سورة الأنبياء، آية57.

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة، ديوانه، ص 1861، انظر: الكتاب(ج3/498، ج2/109)، وبلا نسبة في شرح المفصل(ج9/103).

نصب المقسم به، وهذا أعمُ من أن يكون المقسم به لفظ الجلالة[1].

وهكذا يتبين لنا من خلال الشرح والتحليل موافقة ابن خروف لرأي أبي حيان في جواز حذف فعل القسم مع الحرف.

52.القول في ألف (أَيْمُن)

قال أبو حيان[2]: "وحكى أبو الحسن في ألف (أَيْمُن) القطع، وحكى سيبويه الوصل...، قال ابن طاهر: هو مُغَيَّرٌ عند سيبويه من يمين، وقال غَيْرُهُ: بل هو مُغَيَّرٌ من (فعل) اسم مشتق من اليُمن، كـ(امرئ) مغير عن (مرئ)، وقال الأخفش: إن سَمَّيْتَ بـ(أَيْمُن) ثُمَّ صَغَّرْتَهُ، قلت: يُمَيْنٍ، قال ابْنُ خروف: وهو قولٌ صحيح، وَقَدْ يُخْبَرُ عن اسْمِ الله مقسماً به، نحو:

لَـكَ اللهُ لا أُلْفِـى لِعَهْـــدِكَ ناسِيـاً فَلَاتَـكُ إلّا مِثْلَ ما أنا كائِـنُ

وَبِعَلَى، نحو قوله:

نهـى الشَّيْبُ قَلْبِي عن صِباً وَصَبَابَةٍ أَلَا فَعَلـــيَّ اللهُ أُوجَدُ صابِيَا

أَيْ: لا أُوجد صائباً".

التوضيح والتحليل

ذهب الزجاج والرمّاني إلى أنه حرف جر، وذهب الجمهور إلى أنه اسم، ثمّ اختلفوا، قال سيبويه والبصريون: إنه اسم مفرد همزته همزة وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف، وهو مشتق من اليُمن، وقال الكوفيون: هو جمع يمين، على أَفْعُل كأَفْلُس، لأنّ بناء " أفعل" لا يوجد في الأسماء مفرداً، وورد لو أنّه جمعاً للزمت همزته الفتح والقطع، وميمه الضم ولكان مرفوعاً ومنصوباً، واعتذروا عن وصل همزته؛ لكثرة الاستعمال، وقال ابن طاهر: وهو مغيرٌ عند سيبويه من " يمين"، وقال غيره: هو مغيرٌ من " فَعْل" اسم مشتق من اليمين، كـ" امرىء" مغيرٌ من " مَرْءٍ"، وقال الأخفش: إن سميت بـ" أيمن" ثم صغرته، قلت: " يُمَينٌ"، قال ابن خروف: وهو قول صحيح، وحكم " ايمن" هو اسم يلزمه الرفع بالابتداء، وأجاز ابن درستويه جره بواو القسم، نحو: وايمنِ اللهِ، وقد تدخل عليه لام الابتداء، ويلزم الإضافة إلى اسم الله تعالى، وقد أضيف إلى الكعبة، والكاف، والذي، نحو قولك: ايمنُ الكعبةِ، ونحو: "وأَيْمُ الذي نفسي بيده" [3]،

(1) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب(ج44/1).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1773/4_1774).
(3) الجني الداني، ص538_ 540.

والأصحّ: أنه اسم، وقال الرمّاني، والزّجّاج: هو حرف جر، وقال أبو حيان: هو خلاف شاذ، والأصح أن همْزته وصلٌ بدليل سقوطها بعد متحرك، كقوله:

فقال فرِيقُ القوم لما نشدتُهمْ نعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري[1]

والشاهد هنا في قوله: " ليمن الله"، حيث حذف ألف " أيمن "؛ لأنها ألف وصل عند سيبويه.

وقال الكوفيون: قطع، واستدلوا بأنها مفتوحة، ولا تكون همزةُ وَصل مفتوحةٌ وأجابوا عن حذفها؛ بأنه تخفيف لكثرة استعمالها، ولا تبدل من الوصل، وهمز" أيم قَطْعٌ " بخلاف " أيمن"، حكى عن الأخفش قال: همزة أيمن قد علمت أنها وصل، ولا أحمل عليها " أيْمَ"، لأنّ همزة الوصل ليست مطردة في الأسماء[2].

يظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في مسألة حذف ألف أيمن.

53.القول في إضافة الاسم إلى صفته غير محضة

قال ابن مالك[3]:

لِمَـا سِـوَى ذَيْنِـكَ، وَاخْصُـصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِـهِ التَّعْرِيْـفَ بِالَّـذِي تَـلَا

قال أبو حيان[4]: "وذهب الفارسي، وأبو الكرم بن الدباس وغيرهم إلى أنَّ إضافة الاسْمِ إلى صفته غير محضة، فلا تتعرف...، وَذَهَبَ غَيْرُهم إلى أَنَّها محضة، وإلى هذين القسمين قسَّم الناس الإِضافة، وهما محضة وغير محضة، وذهب ابنُ مالك إلى أن هذه الإِضافة شبيهة بالمحضة، ولا أعلمُ له سلفاً في ذلك، ومثال ذلك: صلاة الأولى، ومسجد الجامع...، فهذه كلها أَصْلُها الصلاة الأولى، وكذلك باقيها هي قَبْلَ الإِضافةِ، كـ(موصوفٍ) وصفته، وَلَمَّا كَانَتِ

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لنُصيْب في ديوانه، ص 94، انظر: الكتاب(ج503/3، ج148/4)، الأزهية, ص21، تخليص الشواهد، ص219، شرح أبيات سيبويه(ج290/2،288)، وبلا نسبة في الإنصاف(ج407/1)، رصف المباني، ص43، سر صناعة الأعراب(ج106/1، 115، 383)، شرح المفصل(ج35/8، ج93/9)، اللمع في العربية، ص260 و 313، الممتع في التصريف(ج351/1)، همع الهوامع(ج239/4).

(2) السيوطي، همع الهوامع(ج239/4).

(3) ابن مالك، الألفية، ص26.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1805/4_1806).

الإضافةُ من هذا الأصل لا يسوغ؛ لأن الصفة هي الموصوف، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز...، وجمهور البصريين أَنَّ مَنْ أَضَافَ، فإنَّما أَضَافَ في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى مِنْ زَوَالِ الشمس...، وَقَبُحَ ذلك لإقامة النعت، وَلَيْسَ بخاص مقام المنعوت المحذوف، وما جَاءَ مِنْهُ حُفِظَ، وَلَمْ يقس عَلَيْه، وذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّهُ من قبيل ما أُضِيفَ فيه المسمَّى إلى الاسم، كَأَنَّكَ قُلْتَ: البقلة التي هي صاحبة هذا الاسم، وكذلك باقيها، وفي الإيضاح: الفراء والكوفيون يجيزون الإضافة مِنْ غَيْرِ دعوى نَقْلٍ ولا حذف، وَبِهِ قال الزمخشري، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف".

التوضيح والتحليل

ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أنّ إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضةٍ، والصحيح أنها محضة؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة، وذهب السراج والفارسي إلى إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة، وهذا ما نصّ عليه سيبويه؛ لأنه ينعت بالمعرفة.

يقول ابن مالك[1]: وأمّا أفعل التفضيل، فذهب إلى أنّ إضافتها غير محضة، كقول الفارسي والكوفيون، وابن السراج، وابن عصفور، وتنحصر الإضافة في سبع إضافات، وهي:

- الأولى: الاسم المضاف إلى الصفة، نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، ودار الآخرة، فذهب الفارسي وغيره إلى أن الإضافة فيها غير محضة؛ لشبهها بإضافة" حسن الوجه"، والأصل في كل منهما الانفصال، والتقدير: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، والدار الآخرة، وأجاز هذا القول ابن عصفور، وذهب الأكثرون إلى أنها محضة، بدليل امتناع أل التعريف مع الاضافة، فلا يقال: المسجد الجامع، إلا بالتبعية، ويُمتنع كذلك دخول ربّ عليها، فلا تنعت بالنكرة، وكذلك لم تأتِ نكرة، وبالتالي إضافة المصدر وأفعل التفضيل هي إضافة محضة، وهذا النوع مقصور على السماع، ولا يحتاج إلى التأويل، ونقل الفراء هذا عن الكوفيين، وقال الجمهور: لا بدّ من التأويل، وقال الأكثرون: هو على حذف الموصوف، أي صلاة الساعة الأولى؛ أي: من الزوال، ومسجد الوقت الجامع، ودار الحياة الآخرة.
- الثانية: كما يرى ابن مالك أنّها إضافة المسمَّى إلى الاسم، نحو: سعيد كرز، شهر

(1) المساعد على تسهيل الفوائد(ج2/332_336)، انظر: شرح الأشموني(ج2/306_307)، شفاء العليل، ص 704_705.

رمضان، يوم الخميس، أي: مسمّى كرز، وهكذا...، فالأول يُراد به المسمّى، والثاني يُراد به الاسم؛ لأنّ الثاني أعرف من الأول، أو أخص وضعاً.

- الثالثة: إضافة الصفة إلى موصوف، نحو: سَحْقُ عِمَامةٍ، كما في قول الشاعر:

إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا[1]

الشاهد في قوله: " كرام الناس "، فأضاف الصفة إلى الموصوف؛ أي: الناس الكرام.

قال ابن عصفور: والإضافة في هذا غير محضة، وقال غيره: محضة، وقال ابن مالك: لا يُقاس عليه، فلا يقال: جاءني زيدٌ الظريفُ: ظريفُ زيدٍ.

- الرابعة: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، كقولهم في زيد الذي سمّاه الرسولﷺ : زيد الخير، زيد الخيل، أي: صاحب الخيل الكريمة، قال الشاعر:

فَإنَّ قُرَيْشَ الحقِّ لَـمْ تَتْبَعِ الهَوَى وَلَـنْ يَقْبَلُوا في اللهِ لَـوْمَةَ لائِـمِ[2]

والشاهد فيه قوله: " لومة لائم "، حيث تم إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، فجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة، وذلك في قوله : " قريش الحقِّ"، أي أراد: فإنَّ قريشاً أصحاب الحقِّ، وكذلك جاء المضاف إليه غير معتدّ به إلَّا كما يعتدّ بالنعت المؤكد.

- الخامسة: إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، وقد يكون في غيرها، نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ: انْجُوَا عَنْهَا نجا الجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيْكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغاربُه[3]

الشاهد في قوله: " نجا الجلد "، حيث أضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ اللفظين مختلفان.

فيقال: نجوتُ جلدَ البعيرِ عنه وأنجيته، أي: سلخته، والنجا هو الجلد، فكأن المراد: جلد

---

(1) البيت من البحر البسيط، قائله بشامة بن حزن النهشلي، انظر: خزانة الأدب(ج302/8)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي(ج100/1)، المقاصد النحوية(ج370/3)، شفاء العليل، ص704.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ، ص508، ابن مالك، شرح التسهيل(ج232/3).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو هو لأبي الغَمْر الكُلابي، انظر: الأشموني(ج307/2)، خزانة الأدب(ج358/4، 359)، شفاء العليل، ص705، ونسب لأبي الجراح في المقاصد النحوية(ج373/3)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق، ص94، وجمهرة اللغة، 497، ولسان العرب(ج307/15)، (نجا).

الجلد، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد، ومذهب أكثر البصريين هنا المنع.

- السادسة: إضافة الملغي إلى المعتبر، كقول الشاعر:

إلى الحَوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ[1]

الشاهد في قوله: "ثم اسم السلام "، جاء " اسم " مضافاً إلى " السلام "، أي: ثمّ السلام، وهذا من باب إضافة المُلْغى إلى المُعْتَبَر، ويعني ذلك أنَّ لفظ الاسم هنا ملغي؛ لأنَّ دخوله وخروجه سواء.

- السابعة: إضافة المعتبر إلى الملغي، نحو: اضرب أيَّهُمْ أساءَ، فلا يعتد بالملغي، إلا كالاعتداد في الحرف الزائد المؤكد، نحو قول الشاعر:

فَلَوْ بَلَغْتَ عَوَّا السِّمَـــــاكِ قَبِيْلَةٌ لَزَادَتْ عَلَيْهَـــا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ[2]

والشاهد هنا في قوله: " عوّا السماء"، وهو من إضافة المعتبر إلى الملغي، أو من إضافة المعتبر إلى ما لا يعتبر، وما لا يُعْتَدَّ به إلَّا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد.

ويتبين لنا من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في أن إضافة الاسم إلى صفته محضة أم غيرها.

54. القول في حذف جواب (لو)

قال أبو حيان[3]: "ويجوز حذف جواب " لو " لدلالة المعنى عليه، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ**﴾ أَيْ: لَرَأَيْتَ أَمْرَاً عَظيماً...، وقال ابن خروف، والبهاري: حَذْفُ جواب (لَوْ) يكثر، بخلاف جواب (لولا)؛ لأنه صار عوضاً من الخبر، فَكُرِهَ حَذْفُه".

---

(1) البيت من البحر الطويل، قائله لبيد بن ربيعة، ديوانه، ص214، انظر: شرح المفصل(ج14/3)، الأشباه والنظائر(ج96/7)، بغية الوعاة(ج429/1)، خزانة الأدب(ج337/4، 340، 342)، الخصائص(ج29/3)، العقد الفريد(ج78/2، ج57/3)، المنصف(ج135/3)، المقاصد النحوية(ج375/3)، وبلا نسبة في أمالي الزَّجاجي، ص63، وشرح الأشموني(ج307/2)، شرح عمدة الحافظ، ص507، المقرب(ج213/1)، همع الهوامع(ج277/2، ج349/5)، العيني، المقاصد النحوية(ج375/3)، المساعد(ج335/2)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج233/3).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله الحطيئة، ديوان الحطيئة، ص68، 198، وذُكِرَ البيت أيضاً في ديوان الفرزدق(ج138/1)، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج175/1، ج235/3)، شفاء العليل، ص705، مجالس العلماء، ص194.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1906/4،1903).

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك[1]: واعلم أنّ كثيراً من النحاة ينكرون " لو" المصدرية، ويقولون: لا تكون " لو" إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها، كما في الأمثلة التي تعتبر فيها مصدرية، نحو قولك: " وددتُ لو قام زيدٌ"، فالجواب محذوف.

وبعد " لو" قد يكتفى بالمبتدأ عن الجواب[2]، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ** ﴾[3]، ثم بينت أنّ جواب "لو" يستغنى عنه لدليلٍ، كما استغني عن جواب " إنْ"، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا** ﴾[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ** ﴾[5]، وقال الأخفش:

إنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالَ فَلَوْ في سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الخَوَالِي[6]

والشاهد هنا في قوله: "فلو في سالف الدهر"، حيث حذف فعل الشرط في "لو" وجوابه، والتقدير: فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك، أو نحو ذلك.

ويتبين لنا من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في جواز حذف جواب" لو".

55.القول في وصف المضاف إلى ذي (أل)

قال ابن مالك[7]:

وَوَصْـلُ " أَلْ "بِـذَا المُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إِنْ وُصِـلَتْ بِالثَّـانِ: كَـ " الْجَعْدِ الشَّعَرْ"

---

(1) ابن مالك، شرح بن عقيل(ج4/51).

(2) ابن مالك، شرح الشافية الكافية(ج2/1640_1641).

(3) سورة البقرة، آية103.

(4) سورة الرعد، آية31.

(5) سورة آل عمران، آية91.

(6) البيت من البحر الخفيف، قاله عبيد بن الأبرص، ديوانه، ص113، انظر: شرح التسهيل(ج4/101)، شرح شواهد المغني(ج2/937)، المقاصد النحوية(ج4/461)، وبلا نسبة في تذكرة النحاة، ص74، ومغني اللبيب(ج2/649).

(7) ابن مالك، الألفية، ص27.

قال أبو حيان[1]: "وَيُوْصَفُ المضافُ إلى ذي (أل) بما يُوْصَفُ به العلم، ويوصف المضاف إلى المبهم بالمبهم، وبذي (أل) وبما يوصف ذو (أل)...، وذهب بعض المتأخرين، ومنهم ابْنُ خَرُوف إلى أَنَّهُ يَجُوزُ أن توصفَ كل معرفةٍ بكُلّ معرفةٍ، كما توصف كُلُّ نكرةٍ بكل نكرة، فَلَا يُلْحَظُ في ذَلِكَ تَخْصِيصٌ، ولا تعميم، وكان ابن خروف يَرَى أَنَّ ما ذَكَرَهُ النحاةُ من هذا التخصيص في المعارف دَعْوَى بلا دليل، ومما لَمْ يَتْبَعْ النعتُ فيه المنعوت، قول العرب:" هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، بجر(خَرِب)، وحقه الرفع؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ للجُحْرِ لا للضَبّ، لَكِنَّهُ جُرَّ لمجاورته المجرور، وهو الذي يقولون فيه الخفض على الجوار".

التوضيح والتحليل

قد يكون المنعوت به مفرداً أو جملة كالموصول بها، فهي لا تكون إلا خبرية مشتملة على ضمير لائق بالمنعوت.

ويكون منعوتها نكرة أو معرفاً بـ أل الجنسية[2]، ومثال الأول كثير، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا** ﴾[3]، و﴿ **وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ** ﴾[4]، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿ **وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ** ﴾[5].

وهذا ما نص عليه سيبويه في باب النعت[6]: وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جُحْرا ضبٍّ خربان، من قبل أنَّ الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعِدَّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جِحَرةُ ضباب خربة؛ لأنّ الضباب مؤنثة، ولأن الجحَرة مؤنثة، والعدَّة واحدة، فغلطوا، وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأولَ إلا سواء؛ لأنه إذا قال: هذا جحر ضبّ متهدّم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثلُ ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب، قال العجاج: "كأنّ نسجَ العنكبوتِ المرْمَلِ"، والمرمل مذكر، والعنكبوت مؤنث، هذا كلام سيبويه، وقال بعض البصريين: إن التقدير: هذا جحر ضب خرب جُحرهُ، هذا تخريج ابن جني (في الخصائص)، قال فيه: الأصل: هذا جحر ضب خرِبٍ جحرهُ، حذف الجُحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1912/7).

(2) شفاء العليل(ج750/2).

(3) سورة المائدة، آية114.

(4) سورة الأنعام، آية92.

(5) سورة يس، آية37.

(6) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب(ج88/5_89).

مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب، فجرى وصفاً على ضبّ، وإن كان الخراب للجُحر لا للضبّ على تقدير.

قال أبو حيان: ومذهبهما خطأ من غير ما وجه، لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصَّصا بالضبّ، والضب مخصص بخراب الجحر المخصَّص بالإضافة إلى الضبّ، فتخصيص كل منهما متوقف على صاحبه[1].

ويتبين لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في مسألة وصف المضاف إلى ذي " أل ".

(1) البغدادي، خزانة الأدب(ج89/5).

المبحث الخامس

مسائل في توابع النحو

56.القول إن كان المنعوت معلوماً عند المخاطب والصفة لزوال عارض اشتراك

قال أبو حيان[1]: "وَإِنْ كَانَ المنعوتُ معلوماً عِنْدَ المخاطب والصفة لزوال عارض اشتراك، فالإتباع، نحو: مَرَرْتُ بزيدٍ الأَزْرَقِ، قال ابْنُ خروف: رُبَّمَا قُطِعَ بَعْضُ النكرة، وبعض المعرفة في الضرورة...، وَيَجُوْزُ إظهارُ الفعل والمبتدأ، وَكَأَنَّهُ في النَّصْبِ جواب مَنْ قالَ: مَنْ تَعْنِي؟ وفي الرفع جَوَابُ مَنْ قال: من هو؟ لمدحٍ أَوْ ترحم، أَوْ ذَمٍّ، جَازَ الإتباع والقطع".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك[2]: وإن كثرت نعوتُ معلوم أو منزّل منزلته، أُتبعَتْ أو قطعتْ، أو أتبع بعض دون بعض، فالإتباع والقطع يكونان مع تكرار النعوت، ومع عدم تكرارهما، وأما المجهول فيتبع بما يميزه منها، حتى لو لم يميّز إلا بجميعها أتبعت جميعها، قال ابن خروف: وربما قطع بعض النكرة وبعض المعرفة في الضرورة، قال السهيليّ: أو في ضعيف الكلام، ومثّل المصنف للمُنَزَّل منزلةَ المعلوم لتعظيم أو غيره بقول الخِرْنِق:

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذين هُم سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ[3]

النَّازِلُوْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

والشاهد في البيتين: "والطيبون معاقد الأزر"، حيث نصب " معاقد "بقوله: "الطيبون"، في المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بـ " أل "، ويجب نصب ما بعده ما ثبتت فيهما النون، فنصبت " الطيبين" على المدح، فكأنها قالت: أعني الطيبين، وفي رواية: " الطيبون " بالرفع، أي: وهم الطيبون، وكذلك أيضاً في كلمة " النازلين "، حيث يجوز رفع النازلين والطيبين على

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1928/4).

(2) ابن عقيل، المساعد(ج416/2_417)، انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل(ج315/1_316).

(3) البيتان من البحر الكامل، وهما لخِرْنِق بنت هفّان من بني قيس بن ثعلبة، ديوانها، ص43، انظر: الكتاب(ج202/1، ج57/2، 58، 64)، شرح التسهيل(ج319/3)، الأشباه والنظائر(ج231/6)، أمالي المرتضى(ج205/1)، الإنصاف(ج468/2)، أوضح المسالك(ج314/3)، الحماسة البصرية(ج227/1)، خزانة الأدب(ج41/5، 42، 44)، سمط اللآلئ، ص548، شرح أبيات سيبويه(ج16/2)، شرح التصريح(ج116/2)، المحتسب(ج198/2)، المقاصد النحوية(ج602/3، ج72/4)، رصف المباني، ص416، شرح الأشموني(ج399/2)، الدرر اللوامع(ج368/2).

الإتباع لقومي، أو على القطع بإضمار "هم"، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر، وعكس ذلك غلى القطع.

وقد تبين لنا من بعد هذا الشرح والتحليل موافقة ابن خروف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

57.القول في وصف أسماء الإشارة

قال أبو حيان[1]: "وأمَّا أَسْمَاءُ الإشارة، فَمَذْهَبُ البصريين أَنَّها توصف، ويُوصَفُ بها، فَمِنْ وَصْفِهَا، قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ** ﴾[2]، ومن الوصف به، قوله تعالى: ﴿ **قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا** ﴾[3] و﴿ **قَالَ إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنْ** ﴾[4]، وَذَهَبَ الكوفيون، وتبعهم السهيلي، والزجاج إلى أَنَّ أَسْمَاءَ الإشارة لا تُوْصَفُ، ولا يُوْصَفُ بها، وَمَنْ أَجَازَ نَعْتَها قال: لا يَكُوْن إلا مَصْحُوبا(بأل) خاصة، ولا يُنْعَتُ بالمضاف، وقال ابنُ النحاس: "بإجماعٍ من النحاة "...، وقال الزجاج: إذا أَرَدْتَ أَنْ تَقِفَ على هذا، وَفَهِمَ المخاطب مقصودك، جاز أَنْ تتبعه بالبدل، وبالفصل بَيْنَهُ وبين نعته، نحو: مررت بهذا اليوم الكريمِ، والعطفُ على ما بَعْدَهُ، نحو: بهذا الطويلِ والقصيرِ، وبهذا ذي المال، وقال ابنُ خروف: وجاز على الصفات، كما ذَكَرَ سيبويه أَنَّكَ إنْ جاز أنْ تقفَ على هذا أتبعت بالرفع والنصب، وإن كان بمنزلة بـ(أيها) رفعت لا غير".

التوضيح والتحليل

اتفق النحاة البصريون على أن اسم الاشارة من الأسماء التي توصف، ويوصف بها، فمن وصفِها قوله تعالى: ﴿ **قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا** ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّى أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَىَّ هَاتَيْنْ** ﴾[6]، ومن الأمثلة على اسم الاشارة التي يوصف بها: سلْ هذا الماشي عن ذلك الراكب، وأما الكوفيون فقالوا: إن اسم الاشارة لا يُنعت، ولا ينعت به، وتبعهم الزجاج، والسهيلي، ولا ينعت إلا باسم فيه " أل "، نحو: مررت بهذا الرجل، ومنها ما لا يُنعت

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1933/4).

(2) الإسراء، آية 62.

(3) سورة الأنبياء آية63.

(4) سورة القصص آية 27.

(5) الأنبياء، آية63.

(6) سورة القصص، آية27.

ولا يُنعت به، كالضمير مطلقاً، خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة، وكالعلم، أما كونه ينعت فظاهر، وأما كونه لا ينعت به؛ فلأنه ليس بمقصود بالاشتقاق، وضعاً لا تأويلاً[1].

ويتبين لنا أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في جواز وصف اسم الإشارة، فهي من الأسماء التي توصف عند النحاة.

58.القول في ألفاظ التوكيد(جميع) و(عامة) بمعنى كل

قال ابن مالك[2]:

وَكُـلاًّ اذْكُـرْ فِي الشُّمُـولِ، وَكِـلَا كِلْتَـا، جَمِيْعَـاً وَبِالضَّمِيْـرِ مُوْصِـلَا
وَاسْتَعْمَلُـوا أَيْضَـاً كَكُـلَّ فَاعِلَـةْ مِـنْ عَـمَّ فِي التَّوكِيـدِ مِثْلَ النَّافِلَةْ
وَبَعْـدَ كُـلَّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا جَمْعَـاءَ، أَجْمَعِيـنَ، ثُـمَ جُمَعَـا

قال أبو حيان[3]: "ومن ألفاظ التوكيد (جميع)، و(عامة) بمعنى(كُلّ)، نحو: قام القومُ جميعُهم، وقام القومُ عامّتُهم، ذَكَرَ ذلك سيبويه، وَأَغْفَلَهُ أكثرُ النحاة، وخالف المبرد في(عامَّتِهم) فَزَعَمَ أنَّه بمعنى أكثرهم، وَأجْمَع، وَأَكْتَع، وَأَبْصَع، وَأَبْتَع بمعنى (كُلّ)، فيؤكد بأَجْمَع المتجزئ بالذات، أَوْ بالعامل مثاله: قُبِضَ المالُ أَجْمَعُ، ولا يثنى، ولا يُجْمَعُ وما بعده، خلافاً للكوفيين والبغداديين، وابن خروف من أصحابنا".

التوضيح والتحليل

تعد" جميع"، و"عامة" من ألفاظ التوكيد، وهي بمعنى" كل" في المعنى، وقد أغفل كثيرٌ من النحويين ذكر لفظ جميع وعامة من ألفاظ التوكيد، وذكرهم سيبويه، فيقال: جاء القوم جميعهم أو عامتهم، وتقول أيضاً: كلهم، وقد خالف المبرد سيبويه في لفظ عامتهم، حيث قال: هو بمعنى أكثرهم لا كلهم.

ولا يثنى لفظ جميع" أجمع، وجمعاء""، وهذا بخلاف الكوفيين، وهذا ما اختاره ابن خروف، والصحيح منع ذلك؛ لاستغنائهم بـ" كلا، وكلتا "، ويتبع لفظ كلّه أجمع، نحو: قبضت المال كله أجمع، ويتبع كلها جمعاء، نحو: هدمت الدار كلها جمعاء، ويُتبع كلهم (أجمعون)،

(1) شفاء العليل(ج2/758_759).
(2) ابن مالك، الألفية، ص35.
(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/1950_1951).

نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[1]، وقد تغني أجمع وفروعها عن كلّ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[2]، وقد تتبع أجمع وفروعها بما يوازنهنّ من كتع وبصع وبتع، فيقال: أجمع وأبصع وأكتع أبتع، وجمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وأجمعون، وأبصعون، وأبتعون[3].

ومما سبق يتبين لنا مخالفة رأي ابن خروف لرأي أبي حيان في هذه المسألة.

59.القول في حَذْفِ المؤكد، وإقامة المؤكد مقامه

قال أبو حيان[4]: "وفي حَذْفِ المؤكد وإقامة المؤكد مقامه خلافٌ، مثال ذلك: الذي ضَرَبْتُه نَفْسَه زَيْدٌ، فتقول: الذي ضَرَبْتُ نَفْسَه زَيْدٌ، تُرِيدُ: ضَرَبْتُه، ذهب الخليل وسيبويه والمازني، وابن طاهر، وابن خروف إلى جواز ذلك، وَذَهَبَ الفارسي والأخفش، وابن جني، وثعلب إلى مَنْعِ ذلك، ولا يجوز الفصلُ بين المؤكد والتوكيد بما لَيْسَ بينهما علاقة، ويجوز إن كان بينهما علاقة".

التوضيح والتحليل

لا يحذف المؤكد، ويقام المؤكد مقامه، وهذا الرأي الراجح، وهو مذهب الأخفش والفارسي وثعلب وغيرهم من النحاة، فلا يقال : " الذي ضربت نفسه زيد "، أي: ضربته؛ لأن التوكيد ينافي الحذف، ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف هو الجواز[5].

ومما سبق يتبين لنا مخالفة رأي ابن خروف لرأي أبي حيان في جواز حذف المؤكد، وإقامة المؤكد مقامه.

60.القول في إعراب (النارِ) في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ۞ النار...﴾

قال أبو حيان[6]: "فأما: ﴿**قتل أصحاب الأخدود۞ النارِ**﴾[7]، فاتفقوا على أنَّ (النَّار)

(1) سورة الحجر، آية20.

(2) سورة الحجر، آية39.

(3) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج2/386_390)، انظر: شرح التسهيل للمرادي، ص778_780، التصريح على التوضيح(ج2/135_137).

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/1953).

(5) انظر: ابن عقيل، المساعد(ج2/392)، سيبويه، الكتاب(ج2/60)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج3/298).

(6) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/1967).

(7) سورة البروج، آية4 و5.

بَدَلٌ، قال الفارسي: بَدَلُ اشتمال، وقال الفراء وابن طراوة: بَدَلُ كُلّ من كُلّ، وقال ابنُ خروف: بدل إضراب".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك في باب البدل[1]: ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضمير الحاضر كثيراً، ويتضمنا ضميراً أو ما يقوم مقامهما، ويسمى البدل بعض من كل إن دلَّ على بعض ما دلَّ عليه الأول، نحو: مررت بقومك ناس منهم، وصرفت وجوهها أولها، ويسمى بدل اشتمال إن باين الأول؛ أي إن لم يكن بدل كل، فدخل في ذلك بدل البعض، وبدل الإضراب، وبل الغلط، فخرج بدل البعض بقول: ولم يكن بعضه، كما خرج بدل الإضراب والغلط، بقوله: وصحّ الاستغناء به، فخلصت العبارة إلى بدل اشتمال، وهو إما مصدر دال على ملابس صالح للاستغناء عنه بالأول، نحو قوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ** ﴾[2]، وذهب الزجاجي في جعل "النار ذات الوقود" بدل اضراب، وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأنه لا يحصل أن يُقدر بـ"بل" و"لكن"، والإضراب في المعنى ترك للمضرب عنه، والأخدود غير متروك للمعنى.

يقول ابن عصفور[3]: إنّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسمٍ، بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول، ويجوز الاكتفاء به عن الثاني، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ **قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ** ﴾، فالنار بدل الأخدود؛ لأنه يجوز أن نقول: قتل أصحاب الأخدود، وأنت تقصد النار، ولأنه قد علم، إنما كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين والمؤمنات، لا الأخدود نفسه.

وبهذا فقد اتفق ابن خروف مع أبي حيان في أن الحكم الإعرابي لكلمة النار أنها مجرورة على البدلية.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل(ج3/329، 335).

(2) سورة البروج، آية4_5.

(3) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج1/252_253).

المبحث السادس: مسائل في الصرف

61.القول في الاسم " ريحانه " المُنَزَّلْ منزلة المصدر

قال أبو حيان[1]: "أو اسماً منزلاً منزلة المصدر، وأصله: " رَيْوِحان " فَقُلِبَ، وأدغم، ولزم التخفيف، وقال ابن خروف: أَصْلُه " رَوْحَان "، فقلبت الواوُ ياءً، وإن أريدَ بِرَيْحَان الطيب، والعبق تصرّف، وَدَخَلَتْ عليه (أَلْ) وارتفع، قال تعالى:﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾".

التوضيح والتحليل :

قال سيبويه[2]: في باب المصادر التي تنتصب بإضمار الفعل، ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف المصادر، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع، وتدخلها الألف واللام، ويلزمها النصب، ومن ذلك قولك سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه، كأنه حيث قال: سبحان الله، قال: تسبيحاً، وريحانه، قال: واسترزاقاً؛ لأنّ معنى الريحانه الرزق، فنصب استرزاقاً، أي: ريحانه فهي بمنزلة سبحان الله تسبيحاً، وخُزل الفعل؛ لأنه بدل من اللفظ، وتصديق هذا في قوله تعالى ﴿ **وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ** ﴾[3].

ومن خلال الشرح والتحليل ظهرت لنا موافقة ابن خروف لأبي حيان في الاسم " ريحانه "، المنزل منزلة المصدر.

62.القول فيما لا ينصرف "صرف أَنْظُور، وَيَنْبَاع، وَيَعْفُر"

قال أبو حيان[4]: "والصحيح صَرْفُ أَنْظور ويَنْبَاع ويَعْفُر، وَإِنْ خَرَجَ والاعتلال غير لازم، ولحق قَبْلَ التسمية، والخروجُ إلى بناءٍ يكثرُ وُجُودُه انْصَرَفَ، كتسميتك بِعُصِر، أَوْ إلى بناء نادر، نحو: انْطَلِق مُسَمَّى إذْ صار إلى وزن انْقَحْل، ففي مَنْعِ صَرْفِهِ خلاف، وَجَوَّزَ ابنُ خروف الوجهين".

التوضيح والتحليل

منع الأخفش (يُعْفُر) من الصرف؛ لأنها على وزن الفعل، كما في يقتل، بفتح الياء، وقد

([1]) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1367/3).

([2]) الكتاب، سيبويه(ج322/1)، انظر: همع الهوامع(ج114/3)، المقتضب(ج216/3_220).

([3]) سورة الرحمن، آية12.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج858/4).

ضم الياء فيها إتباعاً، بينما صرفها غيره؛ لذهاب وزن الفعل، وهو قياس قول سيبويه في ضرب مخففاً، وحكى أبو زيد أن من قال: يُعفر بضم الياء صرفت، وهذا القول أضعف قول المنع، وقد حكى الفارسي في التذكرة أن الأخفش زعم أن من ضم ياء يُعفر ويُعصر، لم يصرف، ومذهب الأخفش هو الصرف لمشابهته الفعل[1].

ولو سميت رجلاً " ينباع"، لصرفته[2]، نحو قول الشاعر:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَي غَضوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلِ الفَنيقِ المُقْرَمِ[3]

الشاهد في البيت قوله:" ينباع "، فأصلها يَنْبَع، فأشبع فتحة الباء ضرورة، فتولَّدت عند الإشباع الألف، وقد صرفت؛ لأنها على وزن الفعل، والمراد بها اسم رجل.

وكذلك في أنظور، نحو قول الشاعر:

وأَنَّني حَيْثُما يَثْني الهَوَى بَصَري مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ[4]

الشاهد في البيت في قوله: " فأنظور"، حيث أشبعت ضمة الظاء للضرورة الشعرية.

والمراد في البيت هو " أنظرُ"، وهذا قليل وضعيف، فزيدت مدتها فصارت واواً، وأصبحت على وزن" أفعول"، وهذا مغاير للعربية، وغير مستساغ لدى النحاة، وهكذا تصرف " أنظور" لخروجها عن الأوزان العربية، إلا أن القياس صرفها[5].

وهكذا يتبين لنا بأن ابن خروف قد خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة أيضاً.

---

(1) ابن عقيل، المساعد(ج13/3)، شفاء العليل(ج897/2).

(2) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص113_120.

(3) البيت من البحر الكامل، وهو لعنترة بن شداد، ديوانه، ص204، انظر: شرح القصائد العشر، ص288، سر صناعة الإعراب(ج338/1، ج719/2)، خزانة الأدب(ج122/1، ج373/8، ج183/11)، الخصائص(ج121/3)، الإنصاف(ج26/1)، شرح شواهد الشافية، ص24، رصف المباني، ص11، شرح شافية ابن الحاجب(ج70/1، ج84/2)، مجالس ثعلب(ج539/2)، المحتسب(ج78/1، 166، 258).

(4) البيت من البحر البسيط، ونُسب لابن هرمة في شرح المعلقات للزوزني، ص285_ 286، انظر: ملحق ديوان شعره، ص238_239، وبلا نسبة في شرح القصائد السبع، ص332، وسر صناعة الاعراب(ج26/1)، أسرار العربية، ص45، الجنى الداني، ص173، الإنصاف(ج23/1_24)، الأشباه والنظائر(ج29/2)، الصاحبي في فقه اللغة، ص50، خزانة الأدب(ج121/1، ج220/8 و373)، الممتع في التصريف(ج156/1)، المحتسب(ج259/1)، همع الهوامع(ج333/5).

(5) أبو علي الفارسي، المسائل البصريات، ص243_244.

63.القول في صرف ما كان ثلاثياً متحرك الوسط

قال أبو حيان[1]: "فإنْ كانَ ثلاثياً متحرك الوسط نحو: لَمَكَ، وَتَتَل اسْمَي رجلين، ففيه خلافٌ، فَإِنْ كان ساكن الوسط نحو: نُوْح، فَأَكْثَر النحاة على الصَّرْف، تَحَرَّك الوَسَطُ أوْ سَكَنَ، صَرَّح بذلك السيرافي، وابن برهان، وابن خروف ".

التوضيح والتحليل

يقول سيبويه[2]: " وأما نوح، وهود، ولوط، فتنصرف على كل حال، بمعنى أن جميع الكلمات الثلاثية تنصرف إذا كانت متحركة الوسط، وكذلك ينطبق الحال إن كانت ساكنة الوسط، فهي تنصرف أيضاً في جميع لغات العرب.

يقول ابن عقيل في كتاب المساعد: "وكذا إن تحرك ثانيه لفظاً"، نحو: قدم، إن أطلقت على اسم امرأة، وهنا لابد من منع الصرف؛ لأن حركة الوسط نزلت منزلة الحرف الرابع، بدليل قولهم في جَمَزى: جَمزىّ، بحذف ألف التأنيث، وكذلك نحو: حبارى، بخلاف ابن الأنباري كونه أجاز الصرف والمنع، نحو: هند، إذ أنه لم يهتم بحركة الوسط[3].

ويتبين لنا أن ابن خروف قد وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

64.القول في عدم صرف قَدَمَ وسَقَرَ

قال ابن مالك[4]:

وَجُـرَّ بِالفَتْحَـةِ مَـا لا يَنْصَـرِفْ مَـا لَـمْ يُضَـفْ أوْ يَـاكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

قال ابو حيان[5]: "وفي البسيط: "قَدَمَ وَسَقَرَ" ممنوعا الصَّرْف باتفاق، للتأنيث المعنوي والعلمية، أو مذكراً انْصَرَفَ خلافاً للفراء، وثعلب، إذ ذَهَبَا: إلى أَنَّهُ لا ينصرفُ سواء تَحَرَّكَ وسَطُه أو سَكَنَ، خلافاً لابن خروف في متحرك الوسط؛ إذْ مَنَعَهُ الصرف؛ إذا سُمِّيَ به مذكراً".

التوضيح والتحليل

" قَدَم، وسَقَر" هي كلمات لا تصرف، إلا إذا كانت أسماء أعلام، كما سبق وأن بينا في

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب (ج4/876).
(2) سيبويه، الكتاب(ج3/235)، انظر: ابن مالك، شرح الشافية الكافية(ج3/1469).
(3) ابن عقيل، المساعد(ج3/24).
(4) ألفية ابن مالك، ص4.
(5) إرتشاف الضرب (ج4/879).

نوح، وهند، ولوط، وغيرها[1]، وقد ذكرت ذلك في المسألة السابقة.

ويتبين لنا مما سبق أن ابن خروف وافق أبا حيان في هذه المسألة أيضاً.

65.القول في عدم جواز حذف الباء من (أَنْ، وأنَّ) في التعجب

قال أبو حيان[2]: "وفي النهاية: لا يَجُوْزُ حَذْفُ الباء مِنْ" أَنْ، وأنَّ" في التعجب، بَلْ تَقُولُ: أَحْبِبْ إليّ بأَنْ تَزُورَني، وأَهْوِنْ عَلَىّ بِأَنَّ زَيْدَاً يَغْضَبُ، وفي شعر الشريف الموسوي إسقاطها، قال الشاعر:

أَهْـوِنْ عَلَـيَّ إذا امْتَـلَأْتُ مِـن الكَـرَى أَنِّـي أبِيـتُ بِلَيْلَـةِ المَلْسُـوعِ

وفي كَلَامِ علي بن أبي طالب _كَرَّمَ اللهُ وجهه_ حَذْفُ الباء من أَنْ، وَقَدْ جَاءَ:

وَقَـالَ أَمِيـرُ المسلميـن تَقَدَّمُـوا وَأَحْـبِبْ إِلَيْنَـا أَنْ تَكُـونَ المُقَدَّمَـا

يُرِيدُ بـ(أَنْ)، فَحَذَفَ الباءَ، وَجَاءَ:

تَـرَدَّدَ فيهـا ضَوْؤُهـا وَشُعَاعُهـا فَأَحْسِـنْ وَأَزْيِـنْ لامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَـلَا

يُرِيدُ بأَنْ تَسَرْبَلِ، وَذَهَبَ الفراء، والزجاج، والزمخشري، وابن خروف إلى أَنَّهُ أَمْرٌ حقيقةً، والهمزةُ للنقل، و(بِزَيْدٍ) مفعول والباء زائدة".

التوضيح والتحليل

للباء ثلاثة معانٍ: السؤال، والتعجب، والتشبيه، وما يعنينا هو التعجب، حيث تقع الباء زائدة في مواضع، منها: أن تتصل بـ أنْ وأنّ في التعجب، وهذا على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فالباء الجارة ما بعد أفعل لا تحذف إلا إذا كان مصحوبها أنْ، أنّ والفعل، كقول الشاعر:

وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ نَكَونَ المُقَدَّمَا[3]

---

(1) شفاء العليل(ج2/898).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2066_2067).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو للعباس بن مرداس، ديوانه ص102، انظر: المساعد(ج2/150)، الدرر اللوامع(ج2/292،297)، المقاصد النحوية(ج3/656)، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص49، شرح الأشموني(ج2/364)، شرح ابن عقيل(ج3/157)، شرح الكافية(ج2/1096)، شرح التصريح(ج2/89)، همع الهوامع(ج5/57، 60)، شفاء العليل(ج2/600)، شرح التسهيل(ج3/35، 41).

الشاهد في البيت قوله: " وأحبب إلينا أن نكون المقدما "، حيث فصل بين فعل التعجب "أحبب "وفاعله الذي هو المصدر المؤول من " أن " وما بعدها، وذلك بالجار والمجرور" إلينا "، وهو معمولٌ لفعل التعجب، والبيت دليل على جواز حذف الباء التي تجرّ المتعجب منه بعد" أنْ و أنّ " المصدريتين عند النحاة.

وفي كلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه: " أعزز عليَّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعاً مجدلاً"، وهذا بالخلاف لصاحب النهاية، حيث إنه يجوز حذف الباء مع " أنْ" و" أنّ" لو اضطر شاعر لحذفها[1].

ويتبين لنا من بعد الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

66.القول في الفصل بالنداء بين الفعل والمتعجب منه

قال أبو حيان[2]: "وأمَّا الفصلُ بالمنادى فقال بَدْرُ الدين ابن مالك لا خلافَ في مَنْعِ ذلك، وقال أبُوه أبُو عبد الله بن مالك: قول علي بن أبي طالب رضي اللهُ عنه لَمَّا قُتِلَ عَمَّار بن ياسر: "أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أَنْ أَرَاكَ صريعاً مُجَدّلاً" مصحح لجواز الفصل بين بالنداء، وَإِنْ تَعَلَّقَ الظرفُ أو المجرورُ بالفعل، فذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمازني، والزجاج، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوبين إلى جَوازِ الفصل، وَهُو الصحيح المنصور".

التوضيح والتحليل

اختلف النحاة في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح في المسألة هو الجواز، فقد أجاز ذلك الفراء، والأخفش، والمازني، وابن خروف.

ومن المسموع الفصل بينهما بالنداء، لقول علي بن أبي طالب عندما مرَّ بعمار بن ياسر رضي الله عنه لما قتل[3]: " أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً "، وهذا ما يؤكد جواز الفصل بالنداء، ومن المسموع أيضاً الفصل بالجار والمجرور قول عمرو بن معد

(1) الجنى الداني، ص48_49، انظر: التصريح(ج62/2).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2071/4_2072).
(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج40/3)، ابن عقيل، المساعد(ج157/2).

يكرب[1]: " لله در بني سليم، ما أشدَّ في الهيجا لقاءها، وأكرم في اللّزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بناءها".

وقد استشهد به على جواز فصل التعجب من معموله بالظرف والمجرور، وظاهره أنَّ هذا نثر من كلام عمرو بن معد يكرب وليس شعراً.

وقد ذهب بعض النحاة في هذه المسألة أيضاً إلى جواز الفصل بقبحٍ، وهنالك ثلاثة آراء: المنع، والجواز بقبح، والجواز[2].

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

67.القول فيما يُعَلَّقُ من أفعال القلوب

قال أبو حيان[3]: "وَذَكَرَ النحويون في هذا الباب ما يُعَلَّقُ من أَفْعَالِ القلوب وغيرها، وَلَيْسَتْ كُلُّ أفعال القلوب يَجُوزُ تعليقها، ألا ترى أَنَّ أَرَادَ، وَكَرِه، وَأَحَبَّ، وَأَبْغَضَ من أفعال القلوب ولا تُعَلَّق، ومما ذكر فيه التعليق أَفْعَال لَيْسَتْ من أفعال القلوب أَنَا أذكرها، فمنها: (نظر) البصرية، فَذَهَبَ ابْنُ عصفور، وابن مالك إلى أَنَّه يَجُوزُ تعليقها، وتبعا في ذلك ابن خروف، وقال أستاذنا أَبُو جعفر بن الزبير لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إلى تعليق (نظر) غير ابن خروف، وَجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[4]، قال: ولا يُعَدّى النظرُ بـ"إلى" إلَّا إذا كان بمعنى الإبصار".

التوضيح والتحليل

انفردت أفعال القلوب بالتعليق، وهو يعني ترك العمل بموجبٍ يمنع ذلك، والمانعات من التعليق أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام، أو يكون المفعول اسم استفهام بنفسه، أو مضافاً إليه اسم استفهام، أو داخلة عليه لام الابتداء، أو " أنَّ" وفي خبرها اللام، أو " ما" النافية، وهذا كله لا يجوز معه إلا التعليق، أو يكون الاسم مستفهماً معه في المعنى، وكما

---

(1) انظر: ابن عقيل، المساعد(ج158/2)، السيوطي، همع الهوامع(ج40/3)، الشنقيطي، الدرر اللوامع(ج296/2).

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج40/3)، الرضي، شرح الرضي(ج1094/2)، ابن عقيل، المساعد(ج158/2)، الأزهري، شرح التصريح(ج65/2)، ابن هشام، أوضح المسالك(ج263/3).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2117/4).

(4) سورة الغاشية، آية17.

يجوز أن يعلق الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام، أو عمله بالنظر إلى المعنى، ومن الأمثلة على التعليق، ودخول همزة الاستفهام عليه: علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو، ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام: علمتُ أبو أيهم زيدٌ...، جميع ذلك لا سبيل إلى إعمال الفعل معها[1].

والتعليق عند النحويين يعني " إبطال عمل العامل لفظاً، لا معنى"، ويعنون بذلك أنك تجيء بالمعمول وهنا المفعولان، على هيئته الأصلية، قبل دخول العامل عليه، نحو: علمت زيد مسافر أم عمرو، وفيه مذهبان عند النحاة:

الأول: وهو مذهب يونس بن حبيب، حيث إنَّه يجري جميع الأفعال القلبية وغير القلبية، فيجوز عنده أن نقول: ضربتُ أيهم في الدار، على أن يكون أيهم اسم استفهام مبنيًّاً في محل رفع مبتدأ، وشبه الجملة الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بالفعل ضربتُ، وهذا مذهب ضعيف عند النحاة.

الثاني: وهو مذهب الجمهور، حيث يرى أن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل، وهي:

النوع الأول: كل فعل يدل على الشك، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر، نحو قولك: شككت أزيد في الدار أم عمرو.

النوع الثاني: كل فعل يدل على العلم، بحسب ما ذهب إليه ثعلب والمبرد وابن كيسان، نحو قولك: علمتُ أصادق أنت أم كاذب.

النوع الثالث: كل فعل يطلب به العلم، نحو قولك: استفهمت أحضر بكر أم غاب.

النوع الرابع: كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: لمست، أبصرت، نظرت، استمتعت، شممت، ذقت، نحو قولك: لمست أناعم جلدك أم خشن[2].

وقد زاد ابن خروف: " نظر" بمعنى أبصر على الأفعال التي تعلق، ووافقه ابن عصفور، وابن مالك، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ** ﴾[3]، وقال ابن الزبير أيضاً: ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين[4].

وبعد الشرح والتحليل يتبين لنا أنَّ ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل(ج300/1).

(2) ابن هشام، أوضح المسالك(ج54/2_57).

(3) سورة الغاشية، آية17.

(4) السيوطي، همع الهوامع(ج232/2_236).

68.القول في أصل التعليق عن العمل في أفعال القلوب

قال أبو حيان[1]: "وَأَصْلُ التعليق عن العمل أَنْ يكون في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي يَصِحُّ فيها أَنْ تُلْغَى ثُمَّ الفعل إِنْ كانَ مما يَتَعَدَّى بحرف الجر كَـ(تَفَكَّرَ)...، وإِنْ كانَ لا يتعدى إلى واحدٍ في مَوْضِعِ مفعوله، نحو: عَرَفْتُ أَيُّهم زَيْدٌ، وَذَهَبَ ابْنُ السراج وأبو علي، وابن الباذش، وابن طاهر، وجماعة إلى أَنَّه لا يكون التعليقُ إِلَّا فيما جاز إلغاؤه، وما عداه فبالحمل عَلَيْه.

وذهب السيرافي، وجماعة إلى أَنَّهُ يجوز في أفعال القلوب مطلقاً، سواء أكان مما يُلغى، أَوْ مما لا يُلغى، فعلى القول الأول يكون فَكَّرَ، وتَفَكَّرَ، وعَرَفَ يَتَضَمَّنُ معنى ما يَتَعَدَّى إلى اثنين، وإِن كانَ يتعدَّى إلى اثنين سَدَّتْ الجملة مَسَدّ المفعولين، وإِن كانَ يتعدى إلى واحد، وَجَاءَتْ بَعْدَه جملة الاستفهام فثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنها في موضع بَدَلٍ من المنصوب قبلها، وهو مذهب السيرافي، واختيار ابن عصفور قال: وهذا بدلُ شيءٍ مِنْ شيءٍ، على حَذفِ مضاف، والتقدير: عَرَفْتَ قِصَّةَ زَيْدٍ، أَوْ أَمْرَ زيد أَبُو مَنْ هو، وقال ابن الضائع: هو بَدَلُ اشتمال.

والثاني: أَنَّ الجملةَ في موضع نَصْبٍ على الحال، وهو مذهب المبرد، والأعلم، وابن خروف.

والثالث: أَنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمين الفعل معنى ما يتعدى إلى اثنين، وهو مذهب أبي علي فيما حكاه عنه ابن جني.

التوضيح والتحليل

يقول ابن عصفور: إذا علق الفعل بمعموله فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف الجر، نحو:" فكرتُ"، أو من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه، نحو: "عرفت"، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: "علمت"، فإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعول واحد بحرف الجر، فإن الجملة تكون موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرف الجر، نحو: فكرتُ أيهم زيدٌ، وكأنه في الأصل: فكرتُ في أيهم زيدٌ، إلا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذف، وأوصلوا الفعل إليه بنفسه، وموضعه النصب، فما يصل إليه الفعل بحرف الجر، فإن حذف معه حرف الجر، فإنه يصل بنفسه، نحو: أمرتك بالخير، وأمرتك الخير، وإن كان ما يتعدى لمفعول واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله، نحو: عرفت أيهم زيدٌ، فإن

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2120_2121).

كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر سدت الجملة مسد المفعولين، نحو: علمت أيهم زيدٌ.

ومنهم من ذهب إلى أن الجملة في موضع الحال، وهذا فاسد؛ لأنّ جملة المبتدأ والخبر إذا كانت في موضع الحال، جاز دخول الواو عليها دونما تغير في معناها قبل دخول الواو، ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ، وأنّ " عرفت" قد ضمنت معنى علمت فتعدت إلى مفعولين، وهذا أيضاً مذهب فاسد، لأن التضمين ليس بقياس، ومنهم من ذهب إلى أن هذه الجملة بدل من زيد، وكأنك قلت: عرفت زيداً عرفت أبو مَنْ هو، وهذا من باب بدل الشيء من الشيء[1].

ويظهر لنا بعد الشرح والتحليل بأنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيَّان في هذه المسألة.

69.القول في مجيء (إنَّ) بعد القول الذي يقتضي القياس

قال أبو حيان[2]: "وإذا وَقَعَتْ (إنَّ) بَعْدَ القول الذي يقتضي القياس أَنَّ مَنْ أعمله إعمال الظن أَنْ يفتحها كَمَا يفتحها بَعْدَ الظن، وَمَنْ أَجَازَ الحكايةَ بَعْدَ أَتَقُول يَكْسِرُها كما يَكْسِرُها بعد القول، عارياً مِنْ شَرْطِ الإعمال، واختلف نَقْلُ النحاة عن العرب في ذلك، فَحَكَى البصريون فَتْحَهَا في لغة سُلَيْم وغيرها، وحكى الكوفيون أنَّها تُفْتَحُ في لغة سُلَيْم، وتكسر في لغة غيرهم، ومذهب الجمهور، واختيار أبي الفتح أنَّه لا يَعْمَلُ عمل الظن حتى يُضَمَّن معنى الظن في اللغة السُّلَيْمِيّة، وغيرها، فإن لم يُضّمّن معنى الظن لَمْ يَعْمَلْ أصلاً، ولا تُفْتَحُ (أن) بعده، وَذَهَبَ الأعلم، وابْنُ خروف، وصاحب البسيط: إلى أَنَّ القولَ قَدْ يجري في العمل مجرى الظن دُونَ معناه وتجوزُ الحكايةُ، وإنْ اجتمعتْ الشروط فتقول: أَتَقُول زَيْدٌ منطلقٌ، وكذا في لُغَةِ سُلَيْم، ليس العملُ عندهم متحتماً، بَلْ جائزاً، ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناها كالدعاء، والنداء، والوصية، والقراءة...، فهذا وما أشبه عِنْدَ البصريين على إضمار القول، وقال الكوفيون: هي وأمثالها محكيةٌ بالنداء والدعاء وما أشبه ذلك".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك[3]: المراد بالقول نفس المصدر، وحكاية الجملة به، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن

(1) ابن عصفور، شرح الجمل(ج1/300_303).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2129).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل(ج2/94_97).

﴿ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[1]، والمراد بفروعه الفعل الماضي والفعل الأمر و الفعل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول، فهي مشتقة من المصدر، وينصب بالقول وفرعه المفرد المراد به لمجرد اللفظ، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[2]، أي يطلق عليه هذا الاسم، ومن إعمال القول في المفرد المراد به لمجرد اللفظ، قول الزجاج: وإنما قلنا البعض والكل، قال ابن خروف: ونصب الكل والبعض على تقدير: وإنما قلنا هاتين الكلمتين، وفي لغة سليم يُجرون القول وفروعه مجرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر وفتح أنّ الواقعة بعدها، فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة بني سليم قول الشاعر الراجز:

قَالَــتْ وَكُنْتُ رَجُــلَا فَطِيْنَــا هَذَا لَعَمْــرُ اللهِ إِسْرَائِينَــا[3]

الشاهد في البيت: " قالت "، حيث جاءت بمعنى " ظنَّ "، فنصبت " إسرائينا " مفعولاً ثانياً، وجعل اسم الإشارة "هذا " مفعولا أولا.

ومن فتح " أنَّ " بعد القول على لغة سليم، قول الشاعر:

إذا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ[4]

الشاهد في البيت: " أني آئب "، فجاءت " أني " بالفتح؛ لأن " قلت " بمعنى" ظننت "، وهي لغة بني سليم، حيث تفتح همزة " أن " بعد القول؛ لأن القول يجري مجرى الظن مطلقاً.

وهكذا يظهر لنا أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

70.القول في إضافة المصدر (قولاً و قائل) إلى الكلام المحكي

قال أبو حيان[5]: "وقد يُضَافُ قولٌ وقائل إلى الكلام المحكي، وذلك أنَّ قَوْلاً مَصْدَرٌ

---

(1) سورة الرعد آية5.

(2) سورة الأنبياء، آية60.

(3) البيت من بحر الرجز، وهو قول منسوب لأعرابي صاد ضباً، وأتى به لأهله، فقالت زوجته ذلك البيت، انظر: المقاصد النحوية(ج2/425)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد، ص456، الدرر اللوامع(ج1/350)، شرح ابن عقيل(ج2/62)، سمط اللآلئ، 681، شرح الأشموني(ج1/165)، شرح التصريح(ج1/385)، المعاني الكبير، ص646، شرح التسهيل(ج2/95)، همع الهوامع(ج2/246)، شفاء العليل، ص 404.

(4) البيت من البحر الطويل، قائله الحطيئة، ديوانه، ص225، انظر: شرح الكافية الشافية(ج2/567)، تخليص الشواهد، ص459، خزانة الأدب(ج2/440)، شرح التصريح(ج1/262)، المقاصد النحوية(ج2/432)، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج2/72)، شرح الأشموني(ج1/165).

(5) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2130_2131).

يُضافُ إلى مفعوله إذا كانَ مُقَدَّراً بحرف مصدري والفعل...، وإن كانَ مفرداً في اللفظ، والتقدير: مصدراً عَمِلَ فيه النصب، نحو: قال زَيْدٌ قولاً، واسماً لجملة نحو: قال زَيْدٌ حقًّا، وقال باطلاً، فقيل: انتصب على أَنَّهُ نعتٌ لمصدر محذوف، وقيل: نَصْبَ المفعول به، وإذا قُلْتَ: قال فلانة شعراً، أو قال خُطْبَةً، فقيل: فينتصبُ نَصْبَ المصدر النوعي، نحو: رَجَعَ القهقرى، وقيل: نَصْبَ المفعول به، وإنْ كانَ مفرداً أُريد به مجرد اللفظ، نحو: قال زَيْدٌ كلمةً، وقال زَيْدٌ عَمْراً؛ فذهب الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وتبعهم ابن مالك إلى جواز إعمال القول فيه، وَذَهَبَ غَيْرُهم إلى أنَّه لا يَجُوزُ".

التوضيح والتحليل

قد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكِيّ، فمن النوع الأول، قول الشاعر:

قَوْلُ يَا للرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الكُهُولَ والشُّبْانَا[1]

الشاهد في البيت: يكمن بإضافة " القول " إلى الكلام المحكي.

ومن الثاني قول الشاعر:

وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِى[2]

الشاهد في البيت قوله: " قائل كيف أنت بصالح "، حيث أضاف لفظ " قائل " إلى الكلام المحكي.

وقد يُغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهوره، نحو قول الشاعر:

لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُمْ فَأَنَّى مُلِئْتُمُ بِرُؤْيَتِنَا قَبْلَ اهْتِمَامٍ بِكُمْ رُعْبَا[3]

الشاهد في قوله: " قلتم "، حيث أغنى القول عن الكلام المحكي به لظهوره بالصلة، حيث أراد: " نحن الذين تقاتلونهم"، ومثال إغنائه في غير الصلة قولك: أنا قال زيدٌ، ولو رآني

---

(1) البيت من البحر الخفيف، قائله مجهول، انظر: شرح شواهد المغني(ج837/2)، مغني اللبيب(ج551/2)، الهمع(ج245/2)، شرح التسهيل(ج97/2)، الدرر اللوامع(ج349/1)، شفاء العليل، ص406، خزانة الأدب(ج402/5).

(2) البيت من البحر الكامل، قائله مجهول، انظر: وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني(ج837/2)، مغني اللبيب(ج551/2)، الهمع(ج245/2)الدرر اللوامع(ج349/1)، المقاصد النحوية(ج503/4).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، انظر: وهو بلا نسبة في الدرر اللوامع(ج349/1)، همع الهوامع(ج349/2).

لفرَّ؛ أي قال: زيد يغلبني(والعكس كثير)، أي إغناء المحكى عن القول، وقد تقدّم ذلك في باب المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[1]، ونحو قوله تعالى أيضا: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴾[2]، وإن تعلّق بالقول مفرد لا يؤدي معنى الجملة ولا يراد به مجرّد اللّفظ حكى مقدراً معه ما هو به جملة، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾[3]، فيقدر مع الأول ناصب، ومع الثاني إمّا خبرٌ، أي: عليكم سلامٌ، أو مبتدأ، أي: تحيتكم سلامٌ، وأمّا المراد المؤدي معنى جملة أو المراد به مجرد اللفظ فينصب كما تقدم، نحو: قلتُ حديثاً، وقلت لزيدٍ عمراً، أي: أطلقت عمراً على المسمى بزيد.

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أنَّ ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

71.القول في حذف الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل اقتصاراً

قال أبو حيان[4]: "وَأَمَّا الحَذْفُ اقْتِصَاراً، فإِنْ كانَ الأول، فذهب المبرد، وابن السراج، وابن كيسان، والأكثرون إلى أَنَّهُ يجوزُ حَذْفُه اقْتِصَاراً، وَيجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عليه، وَتَحْذِف المفعولين الأخيرين فَتَقُول: أَعْلَمْتُ كَبْشَكَ سميناً، ولا تَذْكُر مَنْ أَعْلَمْت، وَأَعْلَمْتُ زَيْدَاً، ولا تَذْكُر ما أَعْلَمْتُه، وَرُوِى هذا عن المازني...، وَذَهَبَ سيبويه إلى أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَنْهُ ولا عَلَيْه، وهو قول ابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف...، وَيَجُوزُ الاقتصارُ على الآخرين، وحذف الأول، وهذان المفعولان الأخيران أصلهما المبتدأ والخبر".

التوضيح والتحليل

يقول السيوطي[5]: وأمّا الاقتصار وهو الحذف لغير دليل، والحذف بدليل يسمَّى اختصاراً، وفي الاقتصار أربعة مذاهب:

الأول: وعليه أكثر النحاة، منهم المبرد وابن كيسان، ورجحه ابن مالك، فيجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين، نحو قولك: أعلمت كبشك سميناً، بحذف المُعْلَمْ، أو أعلمت زيداً، بحذف الثاني والثالث، بشرط حصول الفائدة بذكر المُعْلَمْ به في الصورة الأولى، والمُعْلَمْ في الثانية.

---

(1) سورة آل عمران، آية106.

(2) سورة الرعد، آية23.

(3) سورة هود، آية69.

(4) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2135/4).

(5) السيوطي، همع الهوامع(ج250/2_251)، انظر: التصريح(ج386/1)، شرح التسهيل(ج99/2).

الثاني: وعليه سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف، وابن عصفور، وفيه لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه، وحذف الآخرين، بل لابدّ من الثلاثة؛ لأنّ الأول كالفاعل لا يحذف، والآخرين في باب ظنّ، وقد منع النحاة حذفهما اقتصاراً.

الثالث: وعليه الشلوبين، إذ يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرين ، نحو قولك: أعلمت كبشك سميناً، فلا يجوز حذف الآخرين دون الأول، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول مع أحد الآخرين، ولا حذف أحد الأخرين فقط.

الرابع: وعليه الجرمي، واختاره ابن القوّاس، حيث يجوز حذف الآخرين فقط؛ لأنهما في حكم مفعولي ظنّ، دونما ذكر الأول؛ لأنه في حكم الفاعل.

وقد أجمع النحاة على تعدية المفاعيل الثلاثة أعلم وأرى، وأضاف إليهما سيبويه نبّأ، وزاد غيره أنبأ وخبّر، وأخبر وحدّث، ولابد أن يتضمنا معنى أعلم، وكان أصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعدية لاثنين، وإنما اقتصر عليهما؛ لورودهما سماعاً عن العرب، وأما بقية الأفعال وهي ظننت وأخواتها فمنع نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، فلا يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً، لأنه لم ينقل ذلك عن العرب، فالزيادة هنا ابتداء لغة، وأجازه قومٌ منهم، وألحق بذلك رأى الحلمية سماعا، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾[1].

وذهب ابن ملكون إلى أنه لا يجوز حذف أحدهما اختصاراً، وقال ابن عصفور: حذف أحد المفعولين للدلالة عليه قليل؛ ولا ينبغي أن يقاس عليه[2].

ويتبين لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

باب التنازع

72.القول في شبه الفعل

قال أبو حيان[3]: "وشبهُ الفعل هو اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل والمقتضى أَعَمُّ مِنْ أنْ يكون أجنبيًّاً أو سببيًّاً، فإنْ كان سببياً فإمَّا أن يكون مرفوعاً أَوْ غير مرفوع، إنْ كان

(1) سرة الأنفال، آية43.

(2) المرادي، شرح التسهيل، ص372.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2140/4).

غَيْرَ مرفوع لَمْ يَمْتَنِعْ التنازعُ، نحو: زَيْد أَكْرَمُ وَأَفْضَلُ أباه، وإنْ كانَ مرفوعاً نحو: زَيْدٌ قامَ، وَقَعَدَ أَبُوه، وَزَيْدٌ قائِمٌ وقاعِدٌ أبوه، فَذَهَبَ بَعْضُ النحويين إلى أَنَّهُ لا يكونُ في هذا التنازع، وبه قال ابْنُ خروف، وابن مالك وَلَمْ يذكره مُعْظَمُ النحويين، ولا شَرَطُوه".

التوضيح والتحليل

إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه فهما يتفقان في غير توكيد، وقد يختلف العاملان المتنازعان بما تأخر بغير سببيّ مرفوع، فيعمل فيه أحدهما لا كلاهما، بخلاف الفراء في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، كما ويجوز في السببي المنصوب نحو: زيدٌ أُكْرِمُ وأَفْضُلُ أباً، وظاهر قوله فصاعداً جواز تنازع أكثر من ثلاثة، وهذا ظاهر كلام ابن عصفور، والمسموع إنما هو ثلاثة، ومن الأمثلة على الفعل، قوله تعالى: ﴿ **قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** ﴾[1]، ومن الأمثلة على شبه الفعل العامل، قول الشاعر:

وإنّي وإنْ صَدَّتْ لَمُثنٍ وصادِقٌ عليهما بما كانتْ إلَيْنَا أزَلَّتِ[2]

وأمَّا تقييد السببي بمرفوع، فهو تنبيه على أنّ السببي غير المرفوع لا يُمتنع من التنازع، كقولك: زيد أكرم وأفضل أخاه، وجعل الفراء الرفع في نحو: قام وقعد زيد بالفعلين معاً.

إذا تعلق عاملان فأكثر كثلاثة وأربعة من الفعل، كالوصف واسم الفعل، اتحد النوع أو اختلف، بخلاف الحروف كـ إن وأخواتها" باسم" بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جراً بحرف، أو أحدهما رفعاً، والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين، وقال الفراء: كلاهما يعملان فيه، إن اتفقا في الإعراب، نحو قولك: قام وقعد زيد، فجعله مرفوعاً بالفعلين، كما يسند للمبتدأ خبر إنّ، وكما يُرفع " منطلقان" في: زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف، والمعطوف عليه معاً؛ لأنهما يقتضيانه، والجمهور منعوا ذلك؛ حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وذلك مفقود الخبرين عن مبتدأ، كما هو واضح في قول: زيد وعمرو منطلقان، ومنعه ابن خروف، وابن مالك في" سببي مرفوع"، قالا: فلا تنازع نحو: زيد منطلق مسرع أخوه، ونحو قول الشاعر:

---

(1) سورة الكهف، آية96.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة، ديوانه، ص101، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج165/2)، شفاء العليل، ص445، خزانة الأدب(ج220/5)، شرح شواهد المغني للبغدادي(ج209/6).

قَضَى كُلّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنّىً غَرِيمُهَا[1]

والشاهد في البيت قوله: " ممطول معنى غريمها "، حيث تنازع عاملان، وهما قوله: "ممطول"، و"معنى "، ومعمولهما واحد، وهو قوله: " غريمها"، وقيل: إنَّه لا تنازع في البيت، وأنَّ " غريمها " مبتدأ، و" ممطول معنى" هي الخبر، أو " ممطول "خبر، و" معنى " هي الصفة، أو الحال من الضمير، ولأنك لو قدرته لأسند أحد العاملين إلي السّببيّ، وأسند الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره، وذلك ممنوع، فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدّميْن، وفي كل منهما ضميرهما، وما بعدهما خبر عن الأول، بخلاف السّببيّ المنصوب، فيكون التنازع نحو: زيد أكرم وأفضل أباه؛ لأنه يحذف ولا يضمر، وقال أبو حيان: وما قالاه لم يذكره معظم النحويين[2].

ومذهب البصريين هنا هو ترجيح إعمال الثاني على الأول، وهذا هو الأكثر في الكلام، وهكذا يظهر لنا من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

73.القول في تنازع ثلاثة أفعال

قال أبو حيان[3]: " وإذا تَنَازَعَ ثلاثةٌ، وهو أَكْثَرُ ما سُمِعَ في هذا الباب، وَزَعَمَ ابْنُ خروف، وَتَبِعَهُ ابْنُ مالك، أَنَّهُ يكون العملُ للثالث، وَيُلْغَى الأَوَّلُ والثاني، وادَّعَى ابن خروف أنَّه استقرى ذلك في الكلام فَوَجَدَهُ مِثْلَ ما قال، واستقراؤُهُ استقراءٌ ناقصٌ، وقد جاءَ إعمالُ الأول، والإضمار في الثاني، والثالث...، وحكى بَعْضُ أصحابنا انعقادَ الإجماع على جوازِ إعمال الأول والثاني والثالث، قبل أَنْ يختلفَ ابْنُ خروف وابْنُ مالك، قيل: لكن يحفظُ سماعاً في إعْمَالِ الثاني، وإلغاء الأول والثالث، لكن نَصَّ على الإجماع في جوازه، وقال بَعْضُ أصحابنا: إنَّ البصريين يَخْتَارُونَ إعمالَ الآخر، وإنَّ الكوفيين يَخْتَارُونَ إعمالَ الأول، وَسَكَتُوا عَنْ إعْمَالِ

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لكثير عزة، ديوانه، 143، انظر: التصريح(ج1/480)، الأشموني(ج2/، 203)، خزانة الأدب(ج5/223)، شرح شواهد الإيضاح، ص90، شرح التسهيل(ج2/166)، شرح الكافية الشافية(ج3/642)، شرح شذور الذهب، ص421، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج2/195)، الأشباه والنظائر(ج5/282)، الإنصاف(ج1/90)، شرح المفصل(ج1/8)،المقاصد النحوية(ج3/3)، همع الهوامع(ج5/147).

(2) السيوطي، همع الهوامع(ج5/148).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2146).

الأوسط".

التوضيح والتحليل

الأصل في التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد، وقد يتنازع ثلاثة، ويكون المتنازع فيها متعدداً، قال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه: استقرأت كلام العرب، فوجدت إعمال الثالث، وإلغاء ما عاداه، واعترض ابن مالك على أنه سمع من كلام العرب إعمال الأول من الثلاثة، لقول الشاعر:

كَسَاكَ ولَمْ تَسْتَكْسِه فَاشْكُرَنْ لَهُ أَخٌ لَكَ يُعطِيْكَ الجَزِيلَ ونَاصِرُ[1]

الشاهد في البيت قوله: " كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ "، حيث تنازع ثلاثة عوامل، وهي: " كساك" و" تستكسه" و" واشكرن" ومعمولهما واحد وهو" أخٌ "، وقد أُعمِل العامل الأوَّل في هذا المعمول.

ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم، فقال: " وأقول الذي يظهر أنّ تأخير المعمول بشرط في جواز التنازع، بل حيث تقديم أو تأخير التنازع[2].

قال الشاعر:

سُئِلْتَ فلمْ تَبْخَلْ ولمْ تُعْطِ نائِلا فَسِيّانِ لأذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ[3]

الشاهد في البيت:" سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلا"، حيث تنازع ثلاثة عوامل، وقد أُعمل آخرها وألغي أولها وثانيها، وقد أشار إلى ذلك ابن خروف في شرح كتاب سيبويه.

ومنع بعض النحويين التنازع في متعديين، إلى اثنين أو ثلاثة، حيث إنّ العرب لم تستعمله، وهذا زعم غير صحيح، فسيبويه حكى عن العرب: متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً، على إعمال رأيت، أو إعمال قلت، وأعني بإعمالها حكاية الجملة[4].

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي، ديوانه، ص166، 309، انظر: شرح الأشموني(ج203/1)، أنباه الرواة(ج58/1)، درّة الغواص، ص157، حماسة البحتري، ص149، سمط اللآلئ، ص166، شرح التصريح(ج477/1).

(2) ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج477/1_479).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، انظر: شرح التسهيل(ج176/2)، وله رواية أخرى في المقرب(ج250/1).

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج176/2_177).

ومنع الجرميّ فيما تعدد مفعوله إلى اثنين أو ثلاثة، وخصّه بالمتعدي، إلى واحد، قال: لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس مقتصر فيه على السماع، وقد قال الجمهور: سمع في الاثنين، وحكى سيبويه: متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً، ويقاس عليه الثلاثة، كما أجاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع، لأنه قياس أصولهم، فيقال في إعمال الأول: أعلمني، وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً، وفي إعمال الثاني: أعلمني وأعلمته زيد عمراً قائماً إياه إياه[1].

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

باب الاشتغال

74.القول في دخول جمع التكسير والمصدر العامل في باب الاشتغال

قال أبو حيان[2]: "وفي دخول جمع التكسير في هذا الباب خلافٌ، وفي المصدر العامل ثلاثة مذاهب:...، وقال ابن خروف: إذا كان بدلاً من فعله فُسِّرَ، ولا يَعْمَلُ فيما تَقَدَّم، ومثال عمله في الضمير: زَيْدَاً ضَرَبْتُه، ومثاله في اسم الفاعل: زيداً أنَا ضَارِبُه، ومثاله في اسم المفعول: زَيْدَاً الدرهم معْطًى إياه، ومثاله في جمع السلامة: زَيْدَاً أَنْتُم ضاربُوه، وَزَيْدَاً أَنْتُنَّ ضارَباتِهِ، ومثال جمع التكسير في مَذْهَبِ من أجازه: زيداً أَنْتُم ضُرَّابه، وزيداً أَنْتُنَّ ضَوَارِبُه".

التوضيح والتحليل

الاشتغال هو أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو سببه، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه[3].

وانقسم النحاة في المصدر العامل في باب الاشتغال على عدة أقوال[4]:

أحدهما: جواز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً، سواء أكان بمعنى الأمر أو الاستفهام، نحو، أما زيداً فضرباً إياه، وأزيداً ضرباً أخاه، أم مُنْحنلاً بحرف مصدري والفعل، نحو: زيداً ضَرْبهُ قائماً، فيُتضَمّن فعلاً يفسره المصدر.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج146/5).
(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2161/4_2162).
(3) ابن عصفور، شرح الجمل(ج346/1).
(4) السيوطي، همع الهوامع(ج149/5_153).

ثانياً: لا يجوز مطلقاً؛ لأنه لا يتقدم عليه معموله.

ثالثاً: التفصيل (إن كان بدلاً من فعله) وهو الأمر والاستفهام، فجاز ذلك، وإن لم يجز تقدم معموله؛ لأنه يعقب الفعل.

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

75.القول في مولاة الاسم حرف نفي لا يختص بالفعل

قال أبو حيان[1]: "السادسة: أن يلي الاسمُ حَرْفَ نفي لا يختص بالفعل، نحو: ما زَيْدَاً ضَرَبْتُه، ولا عمراً ضَرَبْتُه ولا بشراً، وفيه ثلاثة مذاهب:

مذهب الجمهور: أَنَّهُ يُخْتَارُ فيه النَّصْبُ على الرفع، واختاره ابنُ عصفور، وابنُ مالك.

والثاني: يختار فيه الابتداءُ على النَّصْبِ، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

الثالث: هما مستويان، وهو مذهب ابن الباذش، وابن خروف، وإن كان حرف النفي مختصاً بالفعل فلا يليه الاسم إلّا في ضرورة، نحو: لَنْ زيداً أَضْرِبَ، ولَمْ زيداً أَضْرِبْ".

التوضيح والتحليل

ويرجح نصب الاسم الذي يلي حرف النفي على رفعه بالابتداء عند المصنف، وإن أجيب به استفهام بمفعولِ ما يليه، نحو: زيداً ضربتُه، جواباً لمن قال: أيهم ضربت، أو ما كان بحرف نفي لا يختص بالفعل، نحو: ما زيد ضربته، وكان الحرف مختصاً لوجب النصب فيه، نحو: لم زيداً أضربْه، وحرف النفي المختص لا يقع إلا في الضرورة، نحو قول الشاعر:

ظُننتُ فَقِيراً ذَا غِنىً ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهِبِ[2]

والشاهد في قوله: حيث أراد الشاعر " فلم ذا رجاءٍ ألقه"، حيث ولي " لم " اسماً معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، وهذا للضرورة، وبهذا يُحمل على إضمار الفعل وجوباً، والتقدير: فلمْ ألقَه ذا رجاء ألقه.

والنصب هنا راجحٌ على الرفع عند المصنف، وهو اختيار ابن عصفور، وزعم أنه

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2168/4).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب(ج5/9)، انظر: مغني اللبيب، 507، شفاء العليل، 427.

مذهب الجمهور، وقيل: الرفع أرجح، وقيل: هما سواء، واحترز بحرف من ليس، فإن الاسم الذي يليها يرفع بها، وفلا تكون المسألة من الاشتغال، وبقوله: لا يختص من (لن ولم ولما) النافية إذ لا يلي واحد منها الاسم إلا في ضرورة، فيحمل على إضمارها فعل وجوباً كما[1].

ويظهر لنا من خلال الشرح التحليل بأن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

76.القول في إعراب (كلَّ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[2]

قال أبو حيان[3]: "التاسعة: إذا كان الرَّفْعُ يوهم وصفاً مُخِلًّا عند بعضهم، قالوا: كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾، في قراءة الجمهور(كُلّ) بالنصب، قالوا: رُجِّحَ بالنصبِ؛ لأَنَّهُ لَوْ رَفَعَ لاحتمل أنْ يكون (خلقناه) صفة، واحتمل أَنْ يكونَ خبراً، والنَّصْبُ يزيلُ احتمالَ الوصفية، إذ الفعلُ إذا كانَ صفةً لا يُفَسّر...، قال: وَقَدْ قرأ بَعْضُهم: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[4] بالنصب، ودعوى ابن خروف، وابن عصفور ضَعْفَ هذه القراءة، لم يذكره سيبويه، وقال: القراءة لا تخالفُ؛ لأنها السنة".

التوضيح والتحليل

يُرجح في لفظ" كل" النصب؛ لأنه إذا رفع " كل" احتمل أن تكون (خلقنا) خبراً لـ " كل"، وهذه قراءة الجمهور، ويكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر، خيراً كانت أم شراً، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة.

واحتمل أن يكون الفعل " خلقنا" صفة لشيء، "وبقدر" خبراً لكل، والتخصيص باللغة يُفْهِمُ، لأن ما لا يكون موصوفاً بها لا يكون بقدر، والصحيح أنّ " كل" هي مفعول لفعل محذوف، يفسره " خلقنا"، ولذا يُمتنع جعله صفة لـ" كل شيء"؛ لأنّ الصفة لا تعمل بالموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً[5].

وإن ولي العاطف جملة ذات وجهين، اسمية الصدر، فعلية العجز فإن الرفع والنصب

---

(1) ابن عقيل، المساعد (ج1/415_416).
(2) سورة القمر، آية 49.
(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2169).
(4) سورة فصلت، آية17.
(5) ابن هشام، التصريح(ج1/451_452).

يستويان مطلقاً، خلافاً للأخفش، ومن وافقه في ترجيح الرفع، إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا، قال تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾[1] بالرفعِ، وقد سبقتْ جملةُ ذات وجهين، فالجملة بعد أمّا كأنها منفصلة عما قبلها[2].

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

77.القول في نداء جماعة، مثل: (ثلاثةَ وثلاثين)

قال أبو حيان[3]: "وقال الفارسي: "ولو قُلْتَ: يا ثلاثةَ وثلاثين، وهما مُسَمًّى بهما نَصَبْتَ للطول، ولو نادَيْتَ جماعة هذه عِدَّتهم قُلْتَ: يا ثلاثةُ والثلاثون، أو يا ثلاثةُ والثلاثين، كما تَقُول: يا زَيْدُ والنّضْرُ والنّضْرَ، وقال ابْنُ خروف: وهذه الأسماء الأعلام تَبْقَى على ما كانت عَلَيْه قَبْلَ التسمية بها مِنْ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ، أَوْ خفضٍ؛ فإن كانَتْ مِنْ مرفوعٍ قلت: يا ثلاثةُ ويا ثلاثون".

التوضيح والتحليل

حكم المنادى الذي يشبه المضاف لطوله النصب، وذلك نحو قولك: يا خيراً من زيدٍ، ويا ضارباً رجلاً، حيث نصبنا خيراً وضارباً في الحالتين في المعرفة أو النكرة، كما المقصود بقولنا: يا رجلُ، أو تجعل اسم شيء بعينه فيصير بمنزلة زيد في النداء، ولو ناديت على رجلٍ اسمه ثلاثةَ وثلاثين لقلت: يا ثلاثةً وثلاثين، فتنصب ثلاثة للطول، ولو ناديت جماعة لرفعتها وقلت: يا ثلاثةُ والثلاثونُ، وهذا نحو قولك: يا زيدُ والحارثُ، فمن نصب الحارث نصب الثلاثين، فنقول: يا ثلاثةَ والثلاثين أو يا ثلاثة ويا ثلاثون، ولا يجوز: يا ثلاثة وثلاثون؛ لأنه يجري مجرى قولك: يا رجل وغلام، وهذا لا يجوز؛ لأن الألف واللام تحذفان من المنادى الأول، ولا تحذفان من الثاني، كذلك فإنّ الثاني مخصص للأول، كما أنّ المضاف إليه مخصص للمضاف، فالأول عامل في الثاني، كما المضاف عامل في المضاف إليه[4].

قال الأخفش في ثلاثة وثلاثين: إن أردت جمعاً نصبت الاسمين أو ثلاثة على حدة وثلاثين على حدة، أو بنيت ثلاثة وعطفت ثلاثين، وقال بعضهم في الثاني: إن قصد كل بالنداء بنيت، أو ثلاثة مبهمة في ذلك العدد فإنها تنصب، ويقول الفارسي: إن سميت بثلاثة وثلاثين

---

(1) سورة فصلت، آية17.

(2) السلسيلي، شفاء العليل، ص427_428.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/2187).

(4) الفارسي، الإيضاح العضدي، ص233_235.

نصبت، أو ناديت جماعة فإنك تضم ثلاثة، ويجوز في الثلاثين ما يجوز في الحارث[1].

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

78.القول في مادة (هَنُ)

قال أبو حيان[2]: "واختلفوا في مادة هذه الكلمة على خمسة أقوال: الخامس: أن تكونَ الهاءُ هاءَ السكت، والألفُ قبلها، الألف التي تلحق في مثل: يا زَيْدُ إذا نَدَبْتَ، وهو مذهب الفراء، وَنَسَبَهُ بعضُهم إلى أكثر النحاة، ولو ذَهَبَ ذاهبٌ إلى أنَّ أَصْلَ (هن) ومادته (هَ نَ نَ)...، قال ابْنُ خروف (وَهَنُ) كناية عن إنسان يُقَالُ أتاني (هَنُ بْنُ هن)، وللأنثى منه إذا وصلت قلت: هَنْت، فإذا وَقَفْتَ قُلْتَ: هَنَه، وتقول: هذه هَنَهْ مقبلةٌ، وقد نسبوا إلى (هَنٍ) جميعاً فقالوا: الهَنِيّين".

التوضيح والتحليل

يقول ابن مالك للمنادى غير المصرح في اسمه بالتذكير[3]: يا هَنُ، ويا هَنان، ويا هَنُون، وقد سبق أن قلنا: إن "هَناً" كناية عن اسم جنسي غير علم، وقال ابن عصفور: هو كناية عن نكرة من يعقل، وقد يُكنى به عن المعرفة لمن يعقل، وأصل "هَنٍ": هَنَوٌ، لقولهم: هنوات، بحذف اللام، وفي التأنيث نقول: يا هنت، ويا هنتان، ويا هنَات، بسكون النون في هنت أو فتحها.

وقد يلي أواخر" هن" ما يلي آخر المندوب وهو الألف، وهاء السكت، فتقول: للمذكر" يا هناه "، وهي كناية عن النكرات، بالإضافة إلى يا هنانيه، ويا هنوناه، ويا هنتاه، ويا هنتانيه، ويا هناتوه، وقد اختلف النحويون في الهاء، فقيل إنها زائدة للوقف، وحُجَّتهم أنها لو كانت زائدة لكانت ساكنة، ولحذفت عند الوصل، ومنهم من قال: إنها من نفس الكلمة، وحجَّتهم أنها لابد وأنْ تجعلها زائدة أو أصلية، فإن جعلتها زائدة فلا تزاد الهاء بعد الألف إلا في الوقف خاصة، وإن كانت أصلية فتكون من باب " سَلِسَ"، فالفاء واللام من جنس واحد، وهذه أسماء لازمت النداء، وقد نقل أبو علي القالي في كتاب الأماني عن العرب قول ذلك.

---

(1) ابن عقيل، المساعد،(ج491/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2210/9).

(3) ابن عقيل، المساعد(ج522/2_524)، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل(ج205/2)، السيوطي، همع الهوامع(ج61/3).

ومنه أيضاً: يا هناه، بالكسر والضم، فالكسر لالتقاء الساكنين، والضم تشبيهاً بهاء الضمير، نحو قول الشاعر:

وقد رَابَنِي قَوْلُهَا: يا هَنَاهُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرِّ [1]

الشاهد في البيت قوله: " يا هناه "، حيث بناها الشاعر على الضم " فِعَالُ "؛ لأن أصلها الهاء، وأدخلت عليه الألف لمد الصوت في النداء، أو أصها الواو، وقلبت ألفاً، ثم أدخلت الهاء للوقف، وقد كثر في كلامهم حتى صارت الهاء كأنَّها أصلية، فحركت بالكسر، وقال ابن مالك: يجوز فيه الكسر والضم، وقال أبو حيان: يُحمل الكسر على أنَّه حرِّك به لاتقاء الساكنين، ويُحمل الضم على أنَّه شبَّه هذه الهاء لَمَّا حرَّكها بهاء الضمير، فالمعنى يا هناه؛ أي: يا رجلَ سُوء، فالأصل على هذا القول: هناو، فالمادة(هـ ن و).

واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها، فذهب بعضهم إلى أنّ أصلها هَناوٌ، فَعالٌ من: هَنُوك، فأبدلوا مِن الواو الهاءَ، وقال آخرون: بل أبدلت من الواو الهمزةُ؛ لوقوع الواو طرفاً بعد ألفٍ زائدة، ثم أبدلت من الهمزة الهاءُ، كما قالوا في إيَّاكَ: هِيَّاكَ، وهذا هو الصواب.

وقال قوم منهم: إنّ الهاء أصلية، وليست ببدلٍ، وجعلوها من الكَلِم التي جاءت لامها في لغةٍ هاءً، وفي أخرى واواً، كسَنَةٍ، وعِضَة.

وقال بعضهم: إنّ الهاء في قولهم: يا هَناهُ، هاء السكت، وهذا قولٌ ضعيف جداً؛ لأنّ هاء السكت لا تُحَرَّك في حال السَّعَة.

وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وأبي زيد الأنصاري: إنّ الألف والهاء زائدتان، ولام الكلمة محذوفة، كما حذفت في هَنٍ، وهَنَة، فوزنها على هذا القول: فعاهُ، وعلى هذا المذهب يكون أيضاً في حال التثنية، والجمع في المذكر والمؤنث[2].

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

---

(1) البيت من البحر المتقارب، قائله امرؤ القيس ديوانه ص160، انظر: سر صناعة الأعراب(ج66/1، ج560/2)، رصف المباني، ص464، شرح المفصل(ج43/10، ج148)، المقاصد النحوية(ج264/4)، شرح الأشموني(ج877/3)، المنصف(ج139/3)، خزانة الأدب(ج375/1، ج275/7).

(2) هبة الله العلوى، أمالي ابن الشجري،(ج3/ 338_339).

باب الاستغاثة والتعجب والشبيه بهما

79.القول في جواز أن يكون المستغاث به (بأل)

قال أبو حيان[1]: "ما صح أَنْ يكونَ منادى صَحَّ أَنْ يكونَ مستغاثاً به، ومتعجباً منه، وأجمعوا على جواز أَنْ يكونَ (بأل) نحو: يا لله، ويا للرّجّال، ويا لَلْماء، ولام المستغاث به، والمتعجب منه مفتوحة، ومذهب سيبويه أَنَّها ليست زائدة، وتَتَعلَّق بفعل النداء، ومذهبُ ابن جني أَنَّها تتعلقُ بحرف النداء، واختيارُ ابن خروف أَنَّها زائدةٌ فلا تتعلق بشيءٍ، ولامُ المستغاث لأجله على أصلها من الكسر، وفيما تَتَعلَّقُ به أقوال:

أحدها: بفعل النداء.

الثاني: بفعل محذوف تقديره: أَدْعُوك لِزَيْدٍ.

الثالث: بمحذوف في موضع الحال، أَيْ: مَدْعُوّاً لِزَيدٍ".

التوضيح التحليل

إذا نادينا على الاسم من باب الاستغاثة والتعجب فيجب فتح لامه، إن كان له ضمير غير ياء المتكلم، والأصل في اللام أن تكون مكسورة، نحو قول عمر رضي الله عنه: يا لله للمسلمين، بكسر لام للمسلمين، وقد اختلف النحاة فيما يتعلق بهذه اللام، فمنهم من قال: إنها متعلقة بما في " يا" من معنى الفعل، وهذا رأي ابن جني، وهو مذهب فاسد؛ لأنّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات، ولا في الظروف، ومنهم من قال: إنها زائدة، وعليه ابن خروف، واختاره أبو حيان أيضاً، بدليل معاقبتها للألف، وهذا مذهب باطل أيضاً، فالأولى عدم تقدير الزيادة، وهي ليست بقياس، وبذلك فلم يبقَ إلا أن تكون متعلقة بالفعل الذي ينصب المنادى، وأما لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر تقديره: أدعوك لزيدٍ[2].

وذهب سيبويه[3]: إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور، بكسر اللام مع المعطوف، نحو قول الشاعر:

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2211/4).

(2) ابن عصفور، شرح جمل الزجاج(ج210/2)، انظر: ابن هشام الأنصاري، التصريح(ج243/2_244).

(3) السيوطي، همع الهوامع(ج71/3).

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وللشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

الشاهد في البيت قوله: " وللشّبّان "، حيث كُسِرت لام المستغاث المعطوف؛ لأنه لم تعد معه " يا ".

وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة

باب ترخيم المنادى

80.القول في ترخيم المنادى

قال أبو حيان[2]: "الترخيمُ لغةٌ: التسهيل، يُقال: صَوْتٌ رخيم؛ أَيْ لَيِّنٌ سَهْلٌ، واصطلاحاً: يكون في باب التصغير...، وفي باب النداء، وهو المقصود هنا، وهو حَذْفُ آخر الاسْم في النداء، ولا يُرَخَّمُ مندوبٌ لحقته علامةُ النُّدْبَة، أَوْ لَمْ تلحقه، نَصَّ على ذلك سيبويه، ولا مستغاث به جُرّ، فإنْ لَمْ يُجَرَّ فقد سُمِعَ ترخيمه في قول :

تَمَنَّانِـــي لِيَقْتُلَنِـــي لقيـــطٌاً عَامِ لَكَ ابن صَعْصَعَـةَ بنِ سَعْـدِ[3]

وأجازه ابن خروف.

التوضيح والتحليل

الترخيم في اللغة: التسهيل، وفي الاصطلاح حذف آخر الاسم المفرد على نحو مخصوص، من باب التخفيف.

يقول ابن مالك: يجوز ترخيم المنادى، المبني للنداء، فلا يرخم نحو: حذام ونحوها،

---

(1) البيت من البحر البسيط، قائله مجهول، وهو بلا نسبة، انظر: أوضح المسالك(ج48/4)، خزانة الأدب(ج154/2)، شرح الأشموني(ج462/2)، الدرر اللوامع(ج393/1)، رصف المباني، ص220، شرح التصريح(ج181/2)، شرح شواهد الإيضاح، ص203، شرح قطر الندى، ص219، المقاصد النحوية(ج257/4)، المقتضب(ج256/4)، المقرب(ج184/1)، ونسب لأبي الأسود الدؤلي في همع الهوامع(ج72/3).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2227/5).

(3) البيت من البحر الوافر، منسوب إلى الأحوص بن شريح الكلابي، انظر: سيبويه، الكتاب(ج237/2 _ 238)، النكت على سيبويه (ج573/1)، المقاصد النحوية(ج300/4)، وبلا نسبة في الدرر اللوامع(ج399/1)، الأشموني(ج176/3)، المساعد(ج546/2)، شرح التصريح(ج252/2)، همع الهوامع(ج78/3).

وأجاز ابن خروف ترخيم غيره، محتجاً بقول الشاعر:

تَمَنَّانِـــي لِيَلْقَانِـــي لَقِيـــطٌاً عَامِ لَكَ بن صَعْصَعَـةِ بنِ سَعْـدِ

الشاهد في البيت قوله: " أعام "، حيث رُخِّم المستغاث الذي لم تتصل به لام الاستغاثة، والأصل: " عامر"، وفيه شاهد آخر، وهو " لك "؛ أي دعائي لك، والمعنى فيه معنى التعجب، كما يقال: يا لك من فارسٍ، أي هذا دعائي لك من فارس؛ أي أعجب لك في هذه الحال.

وقال ابن الضائع: هذا ضرورة، وقال أبو الفضل الصفار: المجرور لا يُرخم؛ لشبهه المضاف، وهو معرب، ويرى غيره من النحاة أنه يُرخم[1].

وقال سيبويه: " واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، لكثرته في كلامهم، فيحذف آخر الاسم المرخم، كما يُحذف التنوين، وكذلك الترخيم لا يكون في المضاف إليه ولا في الوصف، فهما غير مناديَين، وكذلك لا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء، فالمحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب، كما ولا نرخم المستغاث به إذا كان مجروراً؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا نرخم المندوب؛ لأن علامته مستعملة، ولو حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم، وعند التثنية لا نرخم لأنه كالتنوين، ولا يرخم غير المنادى إلا للضرورة"[2].

وبناء على ما سبق من الشرح والتحليل فإن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

81.القول في ترخيم غير المنادى

قال أبو حيان[3]: "ولا يُشْتَرَطُ في ترخيم غير المنادى ضرورة علمية، ولا هاء تأنيث، أَلَا تَرَاهُم قالوا:

لَيْـــسَ حَيٌّ عَلَى المَنُـونِ بِخَـــالِ فَلِـوَى ذِرْوَةٍ فجنـــى ذيـــالِ[4]

يُريدُ: بخالدٍ، ولا يُرَخّمُ في غَيْرِ ضرورة منادى عارٍ من الشروط، إلَّا ما شَذَّ من قولهم:

---

(1) ابن عقيل، المساعد(ج546/2).

(2) سيبويه، الكتاب(ج239/2_240)، انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج76/3).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2245/5_2246).

(4) البيت من البحر الخفيف، ديوان عبيد بن الأبرص، ص105، انظر: الدرر اللوامع(ج157/1)، الأشموني(ج184/3)، الهمع(ج76/2)، التصريح(ج190/2)، وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة، ص382.

يا صَاحِ، وَلَمْ يُسْمَعْ ترخيمه إلا على لُغَةِ مراعاة المحذوف، وَلَمْ يُسْمَعْ يكاد إلّا مرخماً، وحتى حَذَفُوا منه حَرَف النداء، وَمَذْهَبُ ابن جني وابن خروف أَنَّ أَصْلَهُ: يا صاحبي، ثُمَّ قالوا فيه على أحد اللغات: يا صاحبُ، ثُمَّ رَخَّمُوه".

التوضيح والتحليل

يقول السيوطي[1]: لا يرخم غير المنادى إلا للضرورة، وبشرط صلاحيته للنداء، وقال بعضهم: لا يرخم غير النداء إلا العلم؛ لأنه مسموع، وقال بعضهم أيضاً: لا يرخم في ثلاثي خالٍ من التّاء، وقال بعضهم: إذا رخم في غير النداء عوّض منه ياء ساكنة، نحو قول الشاعر:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَخزٌ مِنْ أَرَانِيهَا[2]

الشاهد في البيت قوله: "الثعالي", "أرانيها"، والمراد: الثعالب، وأرانبها، فأبدل الياء من الباء للضرورة؛ لأن الوزن يقتضي إسكان كلّ من هاتين الباءين.

وقال المبرد: لا يجوز الترخيم في غير النداء إلا على نية التمام بالإجماع، نحو قول الشاعر:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والْخَصَرْ[3]

الشاهد في البيت قوله: " مال"، حيث رُخِّم من غير أن يكون منادى، وهذا للضرورة، ولأنه صالح للنداء.

وكذلك لا يجوز ترخيم غير المنادى على نية الانتظار للمحذوف، خلافاً للمبرد، ورُدّ

---

(1) السيوطي، همع الهوامع(ج3/76_77)، انظر : ابن مالك، شرح التسهيل(ج3/427_432).

(2) البيت من البحر البسيط، قائله أبو كاهل النمر بن تولب اليشكري، انظر: الأشموني(ج3/824)، الكتاب(ج1/273)، المقاصد النحوية(ج4/583)، الدرر اللوامع(ج1/397)، شرح أبيات سيبويه(ج1/560)، شرح شواهد الشافية، ص443، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب، ص327، جمهرة اللغة، ص395، 1246، سر صناعة الإعراب(ج2/742)، شرح شافية ابن الحاجب(ج3/212)، شرح المفصل(ج10/24)، الشعر والشعراء(ج1/107)، كتاب الصناعتين، ص151، المقتضب(ج1/247)، الممتع في التصريف(ج1/369)، همع الهوامع(ج3/77، ج5/340).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله امرؤ القيس، ديوانه، ص 142، انظر: الكتاب(ج2/254)، الأشموني(ج3/477)، همع الهوامع(ج3/77)، تذكرة النحاة، 420، الدرر اللوامع(ج1/397)، شرح أبيات سيبويه(ج1/451)، شرح التصريح(ج2/266)، المقاصد النحوية(ج4/280)، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج4/69)، رصف المباني، ص239، شرح التسهيل(ج3/429).

بالقياس على حال النداء وبالسماع أيضاً، نحو قول الشاعر:

إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاس قَدْ عَلِمُوا[1]

والشاهد في البيت قوله: حارث "، والمراد حارثة، حيث رُخَّم من غير أن يكون منادى، وهذا على نية الانتظار للحرف للمحذوف، وللضرورة أيضاً، وتركه على لفظه مفتوحاً، كما كان قبل الترخيم.

ولا يرخم في غير الضرورة منادىً عارٍ من الشروط إلا ما شذّ، نحو: يا صاح، وأطرق كرا، على الأشهر، والأصل: " صاحب، كروان "، فرخما مع عدم العلمية شذوذاً، وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد، فإنه زعم أنه ليس مرخماً، وأنَّ ذكر الكروان يقال له: " كَرَا "، وزعم ابن خروف أنَّ أصله: " صاحبي، وفيه خمس لغات_ وهي التي في غلامي_ ثم لمَّا بنوه على الضم بعد الحذف رُخِمَ، وأمَّا " كرا " ففيها شذوذان[2]:

أحدهما: أنه نكرة مقصودة عارٍ من تاء التأنيث.

الثاني: أنه حذف حرف النداء مع النكرة، وهذا ما أشار إليه المبرد في زعمه.

ويظهر من خلال الشرح والتحليل بأن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

باب اسم الفاعل

82.القول في عمل اسم الفاعل

قال أبو حيان[3]: "ولعمل اسم الفاعل في المشهور شروط: الشرط الرابع: المضي، ولا يخلو اسْمُ الفاعل مِنْ أَنْ يكونَ فيه (أَلْ)، أَوْ (لا)، إنْ لَمْ تَكُنْ، فَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّهُ إذا كانَ ماضياً لَمْ يَعْمَلْ في المفعول، واختلفوا: هل يَرْفَعُ الظاهرَ، فالظاهر مِنْ كَلَامِ سيبويه أَنَّه يَرْفَعُ الفاعل الظاهر، والمتعدي في ذلك، واللازم سواء...، وَذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّهُ لا يرفعه،

---

(1) البيت من البحر البسيط، وهو لأوس بن حبناء التميميّ، انظر: الأشموني(ج3/477)، الكتاب(ج2/272)، همع الهوامع(ج3/77)، الدرر اللوامع(ج1/398)، شرح أبيات سيبويه(ج1/527)، شرح التصريح(ج2/266)، المقاصد النحوية(ج4/283)، وبلا نسبة في أسرار العربية، ص241، الإنصاف(ج1/354)، شرح الأشموني(ج2/477)، المقرب(ج1/188)شرح التسهيل للمرادي، ص855.

(2) الكتاب(ج2/352)، انظر: المرادي، شرح التسهيل، ص855_856.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج5/2271_2272).

وأنه صار كالفاعل...، وإنْ كانَ الفاعلُ مضمراً، فحكى ابْنُ عصفور: الاتفاقُ على أنَّه يَرْفَعُهُ، وَلَيْسَ كما ذكر، بَلْ مَذْهَبُ الجمهور ذلك، وَذَهَبَ أبو بكر بِنْ طاهر، وابن خروف تلميذه إلى أَنَّهُ لا يرفعه، ولا يَتَحَمَّلُهُ، والذي تلقفناه من الشيوخ أَنَّهُ لاشتقاقه يتحمل الضمير".

التوضيح والتحليل

إذا كان اسم الفاعل واسم المفعول بغير ألف أو لام، ولا إضافة، فهما لا يعملان إلا بشروط أربعة:

الأول: ألا يكونا ماضيين، وأن يكونا بمعنى الحال والاستقبال، وقد اتفق البصريون والكوفيون في ذلك عدا الكسائي، فقال: إنهما يعملان وإن كانا بمعنى الماضي، وجعل عملهما بالمعنى، ولم يجعل عملهما بالشبه.

الثاني: أن يكونا معتمدين، أي: أن يكونا صفتين لموصوف، أو خبرين لمبتدأ، أو يكونا حالين، أو يتقدم عليهما أداة من أدوات الاستفهام، أو ما النافية، نحو قولك: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، وهذا ضاربٌ أبوه عمراً، ومررت بعمرٍ وضارباً أخاك، وكذلك نحو: أقائم أخواك، وما قائماً أخواك.

الثالث: ألّا يكونا موصوفين، فإن وصفت اسم الفاعل لم يصح عمله؛ لأنّ الوصف يقوي فيه جانب الاسم، وعمله لا يكون إلا بملاحظة معنى الفعل مع شبه اللفظ، نحو: مررت بضاربٍ عاقلٍ زيداً، وتريد: مررت بضاربِ زيداً عاقلٍ، فإن أعملته ثم وصفته، فهذا جائز على ضعف.

الرابع: ألّا يصغر، لأنّ التصغير ينزل في الاسم منزلة وصف الشيء بالصِّغَرِ، نحو قولك: رُجَيلٌ، فهو بمنزلة الرجل الحقير، وإن قلت: ضُوَيْرِبٌ، فهو بمنزلة ضاربٍ ضرباً قليلاً، حيث إن تصغير الصفات يكون لتقليل الوصف.

ويظهر لنا من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف خالف رأي حيان في هذه المسألة.

83.القول في إعمال الأمثلة (فَعُول، مِفْعَال، فَعَّال، فَعِيل، فَعِل) في المفعول

قال أبو حيان[1]: "فأمَّا فَعُول، ومِفْعَال، وفَعَال، وَفَعِيل، وفَعِل، فجاء النصبُ بعدها في النثر...، واختلف النحاةُ فيما كانَ من هذه الأمثلة الخمسة مُتَعَدِّيَا فِعْلُه، فَذَهَبَ الكوفيون إلى أَنَّهُ لا يجوز إعمال شيءٍ منها في المفعول، وَإِنْ وُجِدَ مفعولٌ بَعْدَهَا فهو على إضمار فِعْلٍ يُفَسِرُهُ المثال...، وَذَهَبَ سيبويه إلى جواز إعمالها الخمسة، وَمَنَعَ أكثرُ البصريين من إعمال فَعِيل وَفَعِل، منهم: المازني، والزيادي، والمبرد...، والذي أختاره جواز القياس في فَعُول، وَفَعَّال، وَمِفْعَال، والاقتصارُ في فَعِيل، وَفَعِل على المسموع، فلا يجوزُ: هذا لَبِيس الثيابَ، ولا ضَرِبٌ عمراً، وَأَمَّا(فَعِيل) فَأَعْمَلَهُ ابْنُ ولاد، وتبعه ابْنُ خروف: فأجاز: أَزَيْدٌ شَرِيبٌ الخمرَ، وطبيخٌ الطعامَ".

التوضيح والتحليل

تعمل هذه الأمثلة عمل اسم الفاعل، بالرغم من أنها ليست أسماء فاعلين؛ بل واقعة موقعها، وهي حقيقة تدل على المبالغة والتكثير، وتنقسم هذه الأمثلة قسمين: أحدهما اتفق فيه النحويون على أنَّه يعمل عمل اسم الفاعل، والثاني فيه خلاف، فأمَّا القسم الأول، والذي لا خلاف في إعمالها، هي صيغة: فعولٌ، ومنه قول الشاعر:

ضروبٌ بِنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سمانِها إذا عدموا زاداً فإنَّكَ عاقرُ[2]

الشاهد في البيت قوله: " ضروب بنصل السيف فوق سمانها"، حيث عملت صيغة المبالغة " ضروب" عمل فعلها، فرفعت الفاعل، وهو الضمير المستتر، ونصبت المفعول، وهو "سوق".

وقوله أيضاً:

هَجُومٌ عليها نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ في عينيهِ بالشَّبحِ يَنْهَضِ[3]

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج5/2281_2283).

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، انظر: خزانة الأدب(ج4/242، 285، ج8/146، 147، 175)، شرح أبيات سيبويه(ج1/70)، شرح المفصل(ج6/70)، شرح قطر الندى، ص 275، ابن عصفور، شرح الجمل(ج1/560)، الفصول والجمل، ص115، شرح المفصل(ج6/70).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة، ديوانه ص1832، انظر: خزانة الأدب(ج8/157)، الكتاب(ج1/110)، شرح التسهيل(ج3/79)، شفاء العليل، ص624، التذييل والتكميل(ج10/310)، وبلا نسبة في الحيوان(ج4/347).

الشاهد في البيت:" هجوم نفسه"، حيث أعمل الشاعر صيغة " فعول" وهي" هجوم "، وصيغة " فَعّال"، ومنه قولهم: " أمَّا العَسلَ فأنتَ شَرّابٌ"، قال الشاعر:

أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها وليس بولّاجِ الخوالِفِ أعقَلَا[1]

الشاهد في البيت " لبَّاسا إليها جلالها"، حيث أعمل صيغة المبالغة" لبّاساً" عمل الفعل، فنصب بها المفعول به "جلالها".

وهذه الأمثلة تعمل عمل اسم الفاعل، وقد ذهب أكثر البصريين إلى منع إعمال فعيل وفعل، وهذا هو القسم الثاني الذي فيه خلاف بين أهل البصرة، وأهل الكوفة، فقد أعملها سيبويه، وأنكر الكوفيون والمبرد ذلك؛ لأنها تزيد على معنى الفعل بالمبالغة، وقد تُبنى صيغة المبالغة فعّال ومفعال وفعيل وفعول من أفعل، ومن قام بإعمالها من البصريين اعتمد على السماع، لقول بعض العرب: إنه لمنحار بوائكها[2]، بينما اختلفوا في القياس، لكنهم اكتفوا بما ورد عن العرب، وقد تكون صيغة المبالغة محولة إلى صيغة فعيل وفعل، لقول العرب أيضاً: إن الله سميعٌ دعاءَ من دعاه، يقول الشاعر:

فَتَاتَان أمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالاً وأخْرى مِنْهُما تشْبَه البَدْرا[3]

الشاهد في البيت قوله: " فشبيهة هلالاً "، حيث نصبت " شبيهة" و" هلالاً "؛ لأنها أعملت عمل فعلها، وهذا جائز، خلافاً لجماعة من البصريين.

وقد أنشد أيضاً سيبويه على إعمال صيغة " فَعِل" فقال:

---

(1) البيت من البحر الطويل، والبيت للقلاخ بن حزن بن جناب المنقري السعدي التميمي، انظر: خزانة الأدب(ج167/8)، شرح أبيات سيبويه(ج363/1)، الكتاب(ج111/1)، المقاصد النحوية(ج535/3)، أوضح المسالك(ج220/3)، همع الهوامع(ج86/5)، الشعر والشعراء(ج711/2)، ابن عصفور، شرح الجمل(ج560/1)، شرح اللمحة البدرية(ج66/2)، البسيط في شرح الجمل، ص1057.

(2) شفاء العليل(ج624/2_626)، انظر: الكتاب(ج112/1)، همع الهوامع(ج86/5)، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص1053.

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه34، انظر: الأشموني(ج342/2)، شرح التصريح(ج68/2)، شرح التسهيل(ج81/3)، المقاصد النحوية(ج542/3)، شرح الكافية الشافية(ج1037/2)، شرح عمدة الحافظ، ص680، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج222/3).

حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيهُ مِنَ الأَقْدَارِ[1]

الشاهد في البيت قوله: " حذر أموراً "، حيث عملت صيغة المبالغة "حَذِر" عمل فعلها، فنصبت مفعولاً به" أموراً"، وقيل: إنَّ البيت مصنوع. وقد قالوا: أدرك فهو درَّاك، وأسأر فهو سآر، وأجبر فهو جبار، وحكى ابن سيده عن العرب فقال: معطاء ومهذار، ومعوان، وقالوا: نذير من أنذر، وسميع من أسمع، ومن ذلك قول الشاعر:

أمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِي وأَصْحَابي هُجُوعُ[2]

الشاهد في البيت قوله: " السميع "، وهو للمبالغة، أي : المُسمِع، وهذا يدل على أنَّ " فعيلاً " قد جاءت للمبالغة " مُفْعِل ".

وقد نذر بناء فعول من أفعل، لقول الشاعر:

جَهُولٌ وكانَ الجَهْلُ مِنْها سَجِيَّةً عشَمْشَمَةٌ للقائدينِ رَهُوقُ[3]

والشاهد هنا: "رهوق "، حيث جاءت على صيغة فعول من أفعل، وهذا نادر، وهنا الشاعر يصف الناقة بأنها كثيرة الإزهاق لمن يقودها.

وتجمع صيغة مفعال على مفاعيل، كما في مهوان، وجمعها: مهاوين، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(1) البيت من البحر الكامل، نسب لأبي يحيى أبان اللاحقي، انظر: شرح المفصل(ج71/6، 73)، منهج السالك، ص333، التذييل والتكميل(ج314/10) الكتاب(ج113/1)، المقتضب(ج116/2)، شرح أبيات سيبويه(ج409/1)، شرح الجمل(ج562/1)، المساعد(ج192/2)، البسيط في شرح الجمل(ج1058/2)، المقاصد النحوية(ج543/3)، شرح الأشموني(ج342/2)، الفصول والجمل، ص117، أمالي ابن الشجري(ج207/2)، شرح اللمحة البدرية(ج67/2)، خزانة الأدب(169/8).

(2) البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، ديوانه ص140، انظر: الأصمعيات، ص172، الأمالي الشجرية(ج64/1)، الشعر والشعراء(ج79/1)، شرح التسهيل(ج82/3)، شرح المفصل(ج72/6)، سمط اللآلئ، ص40، التذييل والتكميل(ج319/10) خزانة الأدب(ج178/8، 179، 181، 182، 187، ج119/11).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو لحميد بن ثور، ديوانه36، انظر: منهج السالك،ص332، التذييل والتكميل(ج209/3)، شفاء العليل ص626، التذييل والتكميل(ج319/10)، المحكم(ج238/5)، شرح التسهيل(ج82/3).

شُمٌّ مَهاوينُ أبْدانَ الجَزورِ مَخَامِيصُ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قُزُمُ[1]

الشاهد في البيت قوله: "مهاوين"، والمفرد: "مهوان"، وجمعت على مهاوين، وأصلها: " مُهِيناً "، وجاءت على صيغة مفعال بقصد المبالغة.

وقد ذهب ابن طاهر، وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضيةً، وإن عرِّيَت من " أل"[2]، وبناء على ما سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة.

84.القول في حكم الأمثلة (فَعُول، مِفْعَال، فَعَّال، فَعِيل، فَعِل) عند من يرى إعمالها حكم اسم الفاعل

قال أبو حيان[3]: "وحكمُ هذه الامثلة عِنْدَ مَنْ يَرَى إعمالها حكم اسم الفاعل، أحكاماً وشروطاً واتفاقاً واختلافاً، إلا ما ذَهَبَ إليه ابْنُ طاهر، وتلميذه ابن خروف أنه يجوزُ إعمالها ماضية، وإنْ عُرِيَت من (أَلْ)، وإنْ كانَا لا يقولان بإعمال اسم الفاعل العاري من (أل) إذا كانَ ماضياً".

التوضيح والتحليل

يقول سيبويه[4]: "وأجروا اسم الفاعل، وإذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، ومُجراه إذا كان على بناء فاعلٍ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنّه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة، فقد جاءت صيغة فعول، وفعّال، ومفعال، وفعل، وكذلك فعيل، نحو: عليم وقدير وسميع وبصير، فيجوز فيها ما يجوز في الفاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار، وكذلك تقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً".

يقول ابن عصفور[5]: " وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير، والإضافة والفصل، باستثناء ما ذكره ابن خروف من أنَّ هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل إن كانت بصيغة الماضي، ومن ذلك قول الشاعر:

---

(1) البيت من البحر البسيط، قائله الكميت بن معروف الأسدي، انظر: شرح المفصل(ج74/6)، خزانة الأدب(ج448/3) الدرر اللوامع(ج322/2) شفاء العليل، ص624، شرح التسهيل(ج80/3).

(2) السيوطي، همع الهوامع(ج89/5).

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2285/5).

(4) سيبويه، الكتاب(ج110/1).

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(24/2).

بَكَيْتُ أخا لأواءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كريمٌ رَؤوسَ الدَّارعين ضَروبُ[1]

الشاهد في البيت:" رؤوس الدارعين ضروب"، حيث قدم مفعول صيغة المبالغة " رؤوس الدارعين" على "ضروب"، وقد دلّ هذا على أنَّه منتصب بنفس المثال، فأراد بـ" ضروب" معنى الماضي، وهذا الرأي فاسد.

وبهذا فقد اختلف النُحاة في إعمالها، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال شيء منها[2]، فتتساوى مع اسم الفاعل العامل الذي يقصد فيه المبالغة، مثلما سمع سيبويه قول أحدهم: أمّا العسلَ فأنا شرّاب، وكقول الشاعر:

أخَا الحَرْبِ لبَّاساً إليها جِلَالَهَا وليسَ بِوَلّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلَا[3]

الشاهد في البيت قوله: " لبَّاسها إليها جلالها "، حيث أعملت صيغة المبالغة " لبَّاسَاً " عمل الفعل، فنصبت مفعولاً به" جلالها "لاعتماده على موصوف مذكور، وهو قوله: " أخا الحرب ".

وكقول الآخر:

هَجُومٍ عليها نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتى يُرْمَ في عيْنَيْه بالشَّبْحِ يَنهَضِ[4]

الشاهد في البيت قوله" هجوم عليها نفسه"، حيث أعمل صيغ المبالغة " هجوم "، ونصب بها المفعول به" نفسه ".

ومذهب سيبويه جواز إعمالها، ومنع المازني والمبرد وأكثر البصريين من إعمال فعيل وفعل، وأجاز الجُرمي إعمال فعل، والصحيح هو مذهب سيبويه، إلا أن إعمال" فعيل وفعل "

---

(1) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي طالب، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل للزجاجي(ج23/2)، خزانة الأدب(ج537/7، 559، 560، الكتاب(ج210/1).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل(ج79/3)، انظر: شفاء العليل(ج625/2).

(3) البيت من البحر الطويل، للقلاخ بن حزن المنقري، انظر: شرح المفصل(ج79/6، 80)، ابن مالك، شرح الشافية الكافية(ج1032/2)، التذيل والتكميل(ج312/10)، خزانة الأدب(ج157/8)،شرح التسهيل(ج79/3)، الكتاب(ج111/1)، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي(ج363/1)، شرح الجمل(ج560/1)، همع الهوامع(ج86/5)، شرح التصريح(ج68/2)، شرح اللمحة البدرية(ج66/2)، وبلا نسبة في المقتضب(ج112/2)، أضح المسالك(ج220/3)، شرح شذور الذهب، ص504، الدرر اللوامع(ج318/2)، أمالي ابن الحاجب(ج319/1).

(4) البيت من البحر الطويل، وهو لذي الرمة، ديوانه، ص1832، وقد سبق الإشارة إليه.

قليل[1].

ويظهر من خلال الشرح والتحليل أن ابن خروف وافق رأي أبي حيان في هذه المسألة أيضاً.

باب الضرائر

85.القول في مدِّ المقصور

قال أبو حيان[2]: "وَمَدُّ المقصور مطلقاً خلافاً لأكثر البصريين في المنع مطلقا، يَرُدّ عليهم سماعُ ذلك من العرب، قال :

قَـدْ عَلِمَـتْ أُخْـتُ بني السِّعْـلَاءِ
وَعَلِمَـــــــتْ ذَاكَ مَـعَ الْجَـــزَاءِ
أَنْ نِعْـــمَ مأكــولاً علـى الْخَــوَاءِ
يَالَـكَ مِنْ تَمْـــرٍ ومِنْ شِيشـــاءِ
يَنْشَـــبُ فـي المَسْعَــلِ واللَّهَــاءِ

مَدّ السِّعْلَى والخَوَى واللَّهَى، وهي مقصورة.

وقال طرفة:

لَهَــا كَبِــدٌ مَلْسَــاءُ ذاتُ أَسِــرَّةٍ وَكَشْحَــانِ لَمْ يَنْقُــصْ طواءَهمـا الحَبَـلْ [3]

وقال العجاج:

والمــرءُ يُبْلِيه بــلاءَ السِّرْبَالْ تناسخُ الإِهْلَالِ بَعْدَ الإِهْلَالْ [4]

وَمَذهَبُ الكوفيين جواز ذلك، وتبعهم ابْنُ ولاد، وابن خروف، وزعما أَنَّ سيبويه دَلَّ على جوازه في الشعر".

---

(1) ابن عقيل، المساعد(ج192/2).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج2385/5_2386).

(3) البيت من البحر الطويل، ديوان طرفة بن العبد، ص113، انظر: الفراء، المقصور والممدود، ص88، ابن عصفور، الضرائر، ص39، العيني على الخزانة(ج515/4).

(4) البيت من البحر الرجز، البيتان للعجاج، انظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور، ص40، وبلا نسبة في الموشح للمرزباني، ص145.

التوضيح والتحليل

اختلف النحاة في جواز مد المقصور للضرورة، فأجاز ذلك الكوفيون بدليل قول الشاعر:

سَيُغْنِيْنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ[1]

والشاهد في البيت قوله:" غناء "، وأصلها: " غِنى "، حيث اضطرَّ الشاعر لمدها للضرورة.

وقد وافق الكوفيون ابن خروف وكذلك ابن ولّاد، ومنع ذلك البصريون، وقدروا الغناء في البيت السابق مصدراً لـ غانيت، وليس مصدراً لغنيت[2].

وبناء على سبق من شرح وتحليل فإن ابن خروف خالف رأي أبي حيان في هذه المسألة.

---

(1) البيت من البحر الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة، انظر: الانصاف في مسائل الخلاف، ص747، أوضح المسالك،(ج297/4)، تذكرة النحاة، ص509، شرح الأشموني(ج658/3)، شرح التصريح(ج293/2)، شرح ديوان زهير، ص73، المقاصد النحوية(ج513/4)، المقصور والممدود، ص28.

(2) ابن هشام، التصريح(ج505/2).

الفصل الثاني:
مَوْقِفُ أَبِي حيان فِي كِتابِهِ ارْتِشَافِ الضَّرَبِ
منْ ابنِ خَرُوفٍ

الفصل الثاني

مَوْقِفُ أَبِي حيان فِي كِتابِهِ ارْتِشَافِ الضَّرَبِ منْ ابنِ خَرُوفٍ

المبحث الأول

موافقات أبي حيان لآراء ابن خروف

لقد حظيت آراءُ ابن خروفٍ على اهتمامٍ واضحٍ وكبيرٍ من علماء النحو، فنجد آراءه متناثرةً في كتب النحو، وكان من أبرز الكتبِ التي اشتملت على آراء ابن خروف كتابُ إرتشافِ الضربِ لأبي حيان الأندلسي، وقد بلغت آراؤه (85) رأياً، وكان لأبي حيان موافقاتٌ لآراء ابن خروف، فوجدنا أنهما قد اتفقا في بعض المسائل، وقد يخالفه في بعض المسائل، وقد كان له موقفٌ واضحٌ لآراء أبي حيان، فهو إما أن يكون موافقاً له، أو معترضاً عليه، وإليكم بعض النماذج التي دلت على موافقات أبي حيان لآراء ابن خروف.

وافق أبو حيان ابن خروف في مجموعة من المسائل، وقد بلغ عددها (47) وهي التي تحمل الأرقام (2، 5، 6، 7، 10، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 27، 29، 30، 31، 32، 34، 35، 36، 39، 41، 44، 45، 49، 51، 54، 56، 57، 60، 61، 63، 64، 68، 69، 70، 75، 77، 80، 83، 84)

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

2. القول في اسم العلم" هُنَّ "

قال أبو حيان[1]: "وهُنَ كناية عن مذكر اسم جنس غير علم، وَهَنَهْ، وهَنْتٌ كناية عن مؤنث اسم جنس غير علم، وقال ابن خروف: وهَنُ بنُ هَنٍ بمنزلة فلان بن فلان، ونص سيبويه على الهَنِ، والهَنَةْ للمعرفة، وليس كذلك بغير لام".

التوضيح والتحليل

يقول السيوطي[2]: " واسم الجنس بهنٍ، وهَنَة، وهَنت، قيل: والعلم ويعرّف ويثنّى، ويجمع، ويصغّر بِهُنيَّة ".

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج972/2).

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج256/1،251)، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج135/1).

وفي موضع آخر قال السيوطي[1]: وكنَّوا عن اسم جنس غير علم(بهن) في المذكر، و(هنَة) بفتح النون، و(هَنْت) بسكونها في المؤنث، وهي كناية عمَّا يُستقبحُ التصريح به، ويُراد فعل الجماع، وهذا من باب التغليب، ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة، قاله الخضراويّ[2] وابن مالك، وقال أبو عمرو: يكنى به عن علم ما لا يعقل، وقال بعضهم: يكنى به عن علم العاقل أيضاً، كقول الشاعر:

الله أعطاك فضلاً من عَطِيَّتِهِ على هَنٍ وهَنٍ فيما مضى وَهَنِ[3]

الشاهد "هن"، وهي كناية عن علم من يعقل، وهنا الشاعر يخاطب حسن بن زيد، وقد كنى عن أولاده عبد الله وحسن وإبراهيم.

وقال ابن الخباز في النهاية[4]: " هن وهنة: كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل، وهما يصغَّران، ويثنيَّان، ويجمعان، تقول: عندي هُنَيَّة، أي: جويرية، وهُنَيٌّ، أي: غُلَيِّم، وعنده هنوات، وزاد غيره: ويعرفان باللام فيقال: الهَنُ، والهنة، وفيها لغتان:

أحدهما: الإعراب بالحذف؛ أي بحذف حرف اللام، وهي لغة النقص.

والثانية: الإعراب بالحركة: فيقال: هذا هنُك، ورأيت هنَك، ومررت بهنِك، وفي الحديث[5]: " من تعزَّى بعزاء الجاهلية فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه، ولا تكنوه "، وورد عن العرب قولهم[6]: من يَطُلْ هَنُ أبيه يَنطِق به "، قال الشاعر:

---

(1)السيوطي، همع الهوامع(ج256/1)، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل(ج48/1)، ابن هشام الأنصاري، اللمحة البدرية، ص299.

(2) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، يُعرف بابن البراذعي، مات بتونس 646هـ.

(3) البيت من البحر البسيط، وهو منسوب لابن هرمة في ديوانه ص223، انظر: خزانة الأدب(ج263/7، 264)، الدرر اللوامع(ج123/1)، شرح الكافية للرضي(ج261/3)، همع الهوامع(ج256/1).

(4) شمس الدين أحمد بن الحسين، المعروف بابن الخباز، ت939، النهاية في شرح الكفاية(ج310/2)، قال فيه الذهبي:" هو صاحب التصانيف الأدبية"، وقال السيوطي أيضا:" هو صاحب التصانيف البديعة في النحو والعروض"، انظر: بغية الوعاة(ج304/1)، تحفة الأريب(ج226/1).

(5) رواه الإمام أحمد في مسنده(ج136/5) عن أبيّ بن كعب، انظر: إسماعيل بن محمد العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس(ج314/2).

(6) الميداني، مجمع الأمثال(ج311/3).

رُحْتِ وفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ[1]

الشاهد في كلمة "هنك"، والهن: كناية عن كل ما يقبح ذكره، أو ما لا يعرف اسمه، وهو كناية عن الفرج.

5.القول في " من " تقع على آحاد ما لا يعقل

قال أبو حيان[2]: "وتقع (مَنْ) أيضاً منزلة العاقل...، وذهب أبو عبيدة، وابن درستويه، ومن المتأخرين ابن خروف إلى أنها تقع على آحاد من يعقل، وادَّعى ابن خروف: أنه مذهب سيبويه، وقال ابن مالك: (ما) في الغالب لِمَا لا يعقل".

التوضيح والتحليل

أكثر ما تستعمل "من" للعاقل، وقد تستعمل في غير العاقل في ثلاثة مواضع[3]:

الأول: أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فصل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي** ﴾[4]، فالماشي على رجلين يكون عاقلاً كالإنسان، وكذلك يكون غيرَ عاقلٍ كالحيوان والطير، وذوات الأربع وإن كانت من جنس ما لا يعقل إلا إنها اختلطت بمن يعقل في قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ** ﴾[5]، فالدابة تقع على كل من يدبُّ على الأرض من عاقل وغيره، فعُومِلَ الجميع معاملة من يعقل، وبالتالي" من " المستعملة هنا فيما لا يعقل هي مجاز مرسل علاقته المجاورة، وهذا من باب تغليب من يعقل على من لا يعقل[6].

الثاني: أن يُشبِه غير العاقل بالعاقل، فيستعار له لفظه، فيُنزَّل غير العاقل منزلة العاقل، نحو

---

(1) اختلف النحاة في نسبته، فقد نسب إلى الأقيشر الأسدي، ونسب أيضا إلى عبيد الله بن قيس الرّقيات، ونسب إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانهما، انظر: الكتاب(ج203/4)، ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص95، الخصائص(ج74/1)، شرح المفصل(ج48/1)، همع الهوامع(ج187/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1034/2).

(3) ابن مالك، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك(ج147/1، 148، 149)، انظر: المرادي، شرح التسهيل، ص210، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، ص288، ابن عقيل، المساعد(ج164/1_165).

(4) سورة النور، آية45.

(5) سورة النور آية 45.

(6) ابن عصفور، شرح الجمل(ج118/1)، شفاء العليل، ص239_240.

قوله تعالى: ﴿ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾[1]، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

أَسِرْبَ القَطَا هل مَن يُعيرُ جَناحَهُ لَعلّي إلى مَن قَد هَوِيتُ أطِيرُ[2]

الشاهد هنا: " من يعير جناحه"، حيث أوقع " من " على سرب القطا، وهو غير عاقل، والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب والإقبال، أو بمنزلته، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتم توجيهها إلى العقلاء، لقول الشاعر:

أَلا عِمْ صَبَاحَاً أيُّهَا الطَّلَلُ البالِـي وهَلْ يَعَمّنَ من كان في العُصُرِ الخَالِي[3]

والشاهد هنا: " يعمن من "، حيث وقعت " مَنْ" على الطلل، وهو غير عاقل؛ فالشاعر في البيت أنزله منزلة العاقل، حينما خاطبه وحياه وناداه.

الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[4]، ومن الملاحظ أن استعمال من فيما لا يعقل –في هذا الموضع– هو من باب التغليب، مع العلم أن الأصل هو تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد غلب ما لا يعقل على من يعقل؛ لنكتة، وقد تختلف النكت باختلاف الأحوال والمقامات.

وقد زعم بعض النحويين كقطرب مثلاً، أن " مَنْ " تقع على آحاد ما لا يعقل عموماً، بلا قيدٍ أو شرطٍ، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَن لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذْكّرُون ﴾[5]، فالأوثان والأصنام لا تعقل إلا أن الكفار أجروها مجرى العاقل؛ فعُبِدَت من دون الله على أنها عاقلة، وهذا من باب تغليب من يعقل على ما لا يعقل؛ فقد عُبِدَ من دون الله من يعقل كعيسى عليه

---

(1) سورة الأحقاف، آية5.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب للعباس بن الأحنف في ديوانه، ص168، ت192هـ، وكذلك نُسِبَ للشاعر المجنون في ديوانه ص106. انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج1/217)، شرح الأشموني(ج1/69)، التصريح على التوضيح(ج1/155)، الدرر اللوامع(ج1/175)، ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص141.

(3) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب لامرئ القيس في ديوانه ص27، انظر: سيبويه، الكتاب(ج4/39)، خزانة الأدب(ج1/60، 328، 332)، شرح الأشموني(ج1/69).

(4) سورة الرعد، آية15.

(5) سورة النحل، آية17.

السلام، وكذا فرعون[1].

6. القول في الحال التي حذف خبرها في مقولة" كل رَجُلٍ وَضَيْعَتُه "

قال ابن مالك[2]:

وبَعـدَ وَاوٍ عيَّنَـــتْ مَفْهُـــوم مَعْ كَمِثْـلِ كُـلُّ صَانِــعٍ ومَــا صَنَـعْ

قال أبو حيان[3]: " فأمَّا قولهم: كُلُّ رَجُلٍ وضيعته، وكل ثوب وقيمتُهُ، مما الواو صريحة في المصاحبة، ومذهب البصريين أن الخبر محذوفٌ وجوباً، وتقديره: مقرونان، ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، أو قامت الواو مقام مع، وهذا هو اختيارُ ابن خروف، وقدره ابن أبي الربيع: كل رجل مع ضيعته، وضيعته معه".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن أحد المواضع التي يجب فيها حذف الخبر وجوباً، وهو إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ، يليه واو هي نصٌ في المعية، ويقدر الخبر بعدها: " متلازمان "، وبالتالي يحذف الخبر وجوباً بعد الواو إذا كانت نصاً صريحاً في المعية، كما في قولنا: كل رجل وضيعته على مذهب البصريين، وتقديره: مقترنان، وعند الكوفيين: فالكلام مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن معناه " مع ضيعته "، فإن لم تكن نصاً صريحا في المعية جاز الحذف والإثبات، كما في قولنا: " زيد وعمرو"، إذا أردت الإخبار بأنهما مقترنان[4].

يقول ابن مالك في التسهيل[5]:" ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت وشأنك، والتقدير: أنت وشأنك متلازمان، فكذلك نحو قولك: كل عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمته، وإنما كان الحذف هنا واجباً؛ لأن الواو وما بعدها جاءت بمعنى(مع)، وهذا هو مذهب البصريين، بينما ذهب الكوفيين إلى أنَّ الخبر لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، وهذا كلام تام، فلا يحتاج إلى تقدير، وقد اختار ابن خروف الإشبيلي هذا المذهب[6].

---

(1) ابن عصفور، شرح الجمل(ج119/1)، انظر: شفاء العليل، ص240.

(2) ابن مالك، الألفية، ص10.

(3) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1090/3).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل(ج284/3_285).

(5) ابن مالك، شرح التسهيل(ج277/1)، انظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(ج86/1).

(6) سيبويه، الكتاب(ج299/1)، انظر: السيوطي، همع الهوامع(ج44/1،43).

قال ابن عصفور: إن الخبر لا يحتاج إلى تقدير، فمعنى كل رجل وضيعته، فالمعطوف سدَّ مسدُّ الخبر؛ أي كل رجل مع ضيعته، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبت نظيره من الأول، وهذا كلام تام، ولا يحتاج إلى تقدير الخبر[1].

ونظير هذا قول الشاعر:

وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[2]

الشاهد في البيت أنَّه حذف من الشطر الأول (وانتفاضٌ) لدلالة (كما انتفض العصفور عليه)، وحذف من الشطر الثاني (كفترة العصفور) لدلالة الأول عليه، وهذا من بديع أقوال العرب.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية فلا يحذف الخبر وجوباً، وإنما يحذف جوازاً، نحو قول الشاعر:

تَمَنَّوْا لِيَ الَمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ[3]

والشاهد هنا: " وكل امرئ والموت يلتقيان، " حيث ذكر الخبر(يلتقيان) بعد واو ليست بمعنى المعية والمصاحبة.

وقد زعم الكوفيون والأخفش أن نحو: " كل رجل وضيعته"، مستغنٍ فيها عن تقدير الخبر؛ لكون المعنى مع ضيعته[4].

قال ابن خروف: لو قلت: " ما كل رجل إلا وضيعته" لجاز ذلك؛ لكون الواو بمعنى (مع)، ولا يجوز ذلك في العطف.

---

(1) ابن عصفور، شرح الإيضاح(35/1)، انظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل(ج554/1)، ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج253/1)،ابن مالك، شرح التسهيل(ج285/1)، السيوطي، همع الهوامع(ج43/2).

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي، شاعر اسلامي أموي، انظر: خزانة الأدب(ج254/2، 257،261)، شرح أشعار الهذليين(ج957/2)، رصف المباني، 419، شرح المفصل(ج67/2)، المقرب(ج162/1)، المساعد(ج486/1).

(3) البيت من البحر الطويل، وهو منسوب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، انظر: أوضح المسالك(ج224/1)، شرح التصريح(ج180/1)، المقاصد النحوية(ج543/1)، تخلص الشواهد، ص211، شرح الأشموني(ج145/1).

(4) ابن هشام، التصريح على التوضيح(ج128/1).

16. القول في (لا) العاملة عمل (إن) إن دخلت على المجموع بالألف والتاء

قال ابن مالك[1]:

وَرَكِّـــبِ الْمُفْـــرَدَ فَاتِحَـــاً كَـــلَا حَـوْلَ وَلَا قُـــوَّةَ وَالثَّانِـــي اجْعَـلَا

مَرْفُوعَـــاً أَو مَنْصُوْبَـــاً أَو مُرَكَبَـــا وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَـــــا

قال أبو حيان[2]: " وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، حكمه في الخلاف في حركته كهي في المفرد، وإن كان مجموعاً بالألف والتاء نحو: " لا مُسْلِماتٍ "، فذهب قوم من المتقدمين، وابن خروف من المتأخرين إلى كسر التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين ".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك عن الحالة الثالثة من أحوال الاسم في" لا " النافية للجنس، وهي أن تكون مفردة، وتتضمن المثنى والمجموع، وحكمه البناء على ما كان ينصب به، كما في جمع المؤنث الذي يُبنى على الكسر.

إذا كان اسم " لا " النافية للجنس جمع مؤنث سالم، فإن للنحاة فيه أربعة مذاهب[3]:

الأول: أنه يُبنَى على الكسر من دون تنوين، قاله ابن عذرة، وهذا مذهب جمهور النحاة.

الثاني: أنه يُبنَى على الكسر، مع التنوين ويسمى تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء فلا يحذف، وهذا مذهب ابن مالك، وأخذ به ابن خروف.

الثالث: أنه مبني على الفتح؛ لأنّ الحركة للمجموع المركب، كما هو في مذهب المازني والفارسي، ورجحه ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب، والرضي في شرح الكافية.

الرابع: جواز الوجهين" الكسر والفتح " بغير تنوين، وهذا هو الصحيح.

يقول السيوطي[4]: " وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبنيٌ على الكسر، فنقول: لا مسلماتِ لك، ومنه قول الشاعر:

---

(1) ابن مالك، الألفية، ص14.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1296_1297).

(3) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج2/10)، انظر: التصريح على التوضيح (ج1/341).

(4) ابن مالك، شرح ابن عقيل(ج2/9).

إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ للشَّيْبِ[1]

والشاهد هنا: " ولا لذات للشيب "، حيث جاء اسم لا النافية (لذات) جمع مؤنث سالماً، مبنياً على الكسر، وفي رواية أخرى جاءت مبنية على الفتح، كما زعم كل شرَّاح الألفية، والوجهان جائزان.

18. القول عند حذف الاسم وإبقاء الخبر في لا العاملة عمل " إن " نحو قولهم: " لا عليك "

قال أبو حيان[2]: "وربما حذف الاسم، وأبقى، نحو قولهم: لا عَلَيْكَ؛ أي لا بأسَ عليك، ولا يكون في غير (لا عَلَيْكَ)، قال ابن خروف: لا يقال: " لا بك، ولا إليك، ولا فيك، وربما دخلت الباء على (لا)، فَفُتِحَ ما بعدها قالوا: جئتُ بِلَا شيء والغالب: الجر، وفي دخول الباء على الخبر خلافٌ".

التوضيح والتحليل

أجاز النحاة حذف اسم لا وإضمار ما يقع مُظْهَراً من باب التخفيف، وذلك من باب أن المخاطب هو يعلم ما يقصده، فيجري بمنزلة المثل، نحو: لا عليك؛ أي: لا بأس عليك، وهذا يكون محذوفاً من الكلام؛ لأن المخاطب يكون عالماً بما يقصد، ولكثرة استعمالهم إيّاه، وذلك لا يكون إلا في (لا عليك) فقط[3].

ويحذف الاسم للعلم به، ويبقى الخبر، كما قولهم: لا عليك؛ أي لا بأس عليك[4]، يقول ابن هشام: وحذف الاسم نحو: (لا عليك)، إنما يريد أن يقول: لا بأس عليك، وإنما حذف الاسم لكثرة استعمالهم إياه، ولا يكون هذا إلا في (لا عليك) [5].

---

(1) البيت من البحر البسيط، قائله سلامة بن جندل السعدي، ديوانه،91 انظر: خزانة الأدب(ج27/4)، الشعر والشعراء، ص 278، شرح شذور الذهب، ص111، وبلا نسبة في أوضح المسالك(ج9/2)، همع الهوامع(ج146/1)، شفاء العليل(ج380/1)، شرح الأشموني(ج150/1).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1301/3).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب(ج224/1)، ابن عقيل، المساعد(ج341/1)، شفاء العليل، ص381.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل(ج56/1).

(5) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج341/1)، انظر: الكتاب(ج224/1)، شرح الأشموني(ج154/1).

المبحث الثاني

اعتراضات أبي حيان على آراء ابن خروف

خالف أبو حيان آراء ابن خروف في مجموعة أخرى من المسائل، وقد بلغ عددها (38) مسألة، وهي التي تحمل الأرقام(1،3، 4، 8، 9، 11، 15، 26، 28، 33، 37، 38، 40، 42، 43، 46، 47، 48، 50، 52، 53، 55، 58، 59، 62، 65، 66، 67، 71، 72، 73، 74، 76، 78، 79، 81،،82، 85)

ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

3. القول في الموصول" أن "

قال أبو حيان[1]: "وتنفرد من (أن وكي) بجواز تقديم معمول صلتها الفضلة على الصلة، نحو: عجبت مما زيداً تضربُ، ومذهب سيبويه، والجمهور: أن الجملة الاسمية لا تكون صلة لها، وأجاز قوم منهم السيرافي وابن خروف، وجاء في الشعر من ذلك شيء...، وجاء أيضا ما ظاهرُه أنها إذا نابت عن الظرف تُوصل بالجملة الإسمية".

التوضيح والتحليل

ينقسم الاسم الموصول إلى ضربين: اسمي، وحرفي، فالاسم الموصول الحرفي هو كل حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بمصدر، والموصولات الحرفية أربعة وهي: " أنَّ، أنْ، ما، كي"، وهي ما تؤول مع ما يليها بمصدر، كأن تقول: أريد أن أفعل، وتأويل ذلك: أريد فعلك[2]، وهي توصل بالفعل الماضي والمضارع[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[4]، حيث تتصل" أن" بالجمل الفعلية التي فعلها مضارع، وهذا بالإجماع، وأمَّا ما يكون فعلها ماضٍ أو فعل أمرٍ فالمسألة فيها خلاف، وقد استثنى أبو حيان أن تكون للأمر، فهي تكون إمَّا مصدرية أو تفسيرية[5].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج995/2).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل(ج188/1).

(3) ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص288، وانظر: ابن مالك، التصريح على التوضيح(ج148/1).

(4) سورة البقرة، آية 184.

(5) ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك(ج138/1)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع(ج279/1)، وابن مالك، شرح التسهيل(ج223/1)، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص216.

وتأتي " أنْ" اسماً موصولاً حرفياً، وتتصل بالفعل المتصرف، كالمضارع نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَن تَكرَهُوا شَيْئَاً ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ ﴾[2]، أو الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ ﴾[4]، أو أمراً كحكاية سيبويه: "كتبت إليه بأنْ قم"، وهذا هو الصحيح.

وقد اختلف النحاة في ذلك على أمرين[5] :

الأمر الأول : كون " أن " الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابنُ طاهر، حيث زعم أنهما مختلفتان، بدليلين **أحدهما** : أن ما تدخل على الفعل المضارع تجعله للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين وسوف، **والثاني** : أنها لو كانت ناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إنْ الشرطية.

الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان، حيث زعم أنها لا توصل، وكل شيء عنده مسموع.

أمَّا الاسم الموصل الاسمي، فهي مثل: " من "، و" الذي"، و" التي "، " أيّ "بمعناهما، وكذلك " ذو"، و" ذات" في لغة طيّء، و" ذا " إذا كانت مع " ما"، و" من " الاستفهاميتين، وكانتا بمعنى الذي والتي[6].

9. القول في دلالة وحكم كان وأخواتها

قال ابن مالك[7]:

تَرفــعُ كــانَ المُبْتَــدَا اسْمــاً والخَبَــرْ تنصِبُــهُ كَكَــانَ سيِّــداً عُمَــرْ

قال أبو حيان[8]: "والمشهور، والمتصور؛ أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث

---

(1) سورة البقرة، آية 216.

(2) سورة المزمل، آية20.

(3) سورة القصص، آية82.

(4) سورة الإسراء، آية 74.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص43، 44.

(6) ابن عصفور، شرح الجمل(ج106/1).

(7) ابن مالك، الألفية، ص11.

(8) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1151/3_ 1152).

مسندٌ إلى الجملة، وهل تنصبه فتقول: كان زيدٌ قائماً كونا أجازه بعضهم، وبه قال السيرافي، ومنعه الجمهور، وذهب ابن خروف إلى أنها مشتقة من مصادر لم يلفظ بها، والصحيح أن لها مصادر، وقد أعملتها العرب إعمال أفعالها".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك في هذا البيت عن نواسخ المبتدأ والخبر، وبدأ بذكر" كان وأخواتها"، حيث إنَّ جميعها أفعالٌ بالاتفاق، ما عدا (ليس)، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وبالنسبة لحكمها فقد اتفق النحاة على أن كان وأخواتها هي أفعال متصرفة، ما عدا ليس، فكلها تدخل على المبتدأ والخبر، فما كان مبتدأ أصبح اسماً لـ(كان)، باستثناء اسم الشرط، واسم الاستفهام، و" كم " الخبرية، و" ما " التعجبية، فلها صدر الكلام فلا يصح أن تكون اسما لهذه الأفعال، وأمَّا " أيمن الله " في القسم فهي لا تنصرف، فلا بد وأن تكون مرفوعة على الابتداء[1].

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها أيضا باستثناء الجملة غير المحتملة للصدق أو الكذب؛ لأنَّ مقتضاها الطلب، وبالتالي فهي لا تكون خبراً لـ (كان) وأخواتها، حيث إنها أفعال تدل على المضيّ أو الاستقبال، ولا يصح أن تكون خبراً لهذه الأفعال، وهذا مذهب البصريين، وقد يتقدمان وقد يتأخران، وعند سيبويه يسمى اسمها باسم الفاعل، وكذلك خبرها باسم المفعول، وهذا من قبيل المجاز[2].

قال الشاعر:

ألا يـا أمَّ فارعَ لا تَلُومـي على شيءٍ رفعت بهِ سماعـي[3]

وكونـي بالمكارم ذكّريـني ودِلّـــي دلَّ ماجـــــدةٍ صنـــاعِ

والشاهد في البيت: أن الشاعر جعل فعل الأمر" ذكريني " في موضع الخبر لـ (كوني)، وهذا قليل لا يقاس عليه.

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي(ج363/1).

(2) السيوطي، همع الهوامع(ج63/2)، انظر: ابن عصفور، شرح الجمل(ج363/1)، المبرد، المقتضب(ج87/4).

(3) البيتان من البحر الوافر، وهما للشاعر: بعض بني نهشل، انظر: خزانة الأدب(ج9/،267،266)، الدرر اللوامع(ج54/2)، نوادر أبي زيد، ص30، 58، سر صناعة الإعراب(ج389/1)، همع الهوامع(ج113/1).

وقد اختلف النحاة في دلالتها على الحدث، وقد منع ذلك قوم ومنهم: المبرد، والفارسي، وابن السراج، وابن جني، وذهب بعضهم إلى أنها لمجرد الزمان فقط، فلا يُلفظ لها بمصدر، فلا يقال:" كان زيدٌ قائماً كوناً "، وقد قال النحويون: جُرِدت (كان) عن الحدث، فهي لا تدل على الحدث، وإنما تأتي للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهوماً من لفظها، فهو لم يكن مقصوداً حين جيء بها للدلالة عليه، وقد أساء بعض الناس فهم ذلك فقالوا رداً على النحاة: لا يمكن أن تُجرد كان عن الحدث؛ لأن حروفها لا يفارقها الدلالة على الحدث، ومن المستحيل أن تجُرد كان من الحدث، فهو مما يقتضيه لفظها بالضرورة[1].

وقد زعم جماعة من النحاة، ومنهم ابن جني وابن برهان أن كان وأخواتها أفعال تدل على زمن وقوع الحدث، وأنها لا تدل على حدث مرتبط بزمن معين، وهذا الزعم باطل لعدة أوجه[2]:

- أنّ النحاة السابق ذكرهم معترفون بفعلية هذه العوامل، وهذا يستلزم أنّ كان وأخواتها تدل على الحدث والزمان معاً، بعكس المصدر الدال على الحدث فقط.
- أنّ الأفعال كلها إذا كانت مختصة بزمن معين، فإننا لا نميز بينها إلا بالحدث، كقولنا: أهان وأكرم، فهما متساويان في الزمن، لكنهما يفترقان بالنسبة للدلالة على الحدث.
- أنّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، كما أنّ دلالة الفعل على الحدث لا تتغير بقرائن، بينما دلالة الفعل على الزمان تتغير بالقرائن، وبالتالي فالدلالة على الحدث أولى بالبقاء والثبات من دلالة الفعل على الزمان.

والصحيح والمشهور أن كان وأخواتها تدل على الحدث كالزمان، وأنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها[3].

(1) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي(ج664/1)، انظر: همع الهوامع(ج74/2).
(2) ابن مالك، شرح التسهيل(ج338/1_340).
(3) ابن عصفور، شرح الجمل(ج370/1).

28.القول بأن المفعول معه يُنتصب بالواو نفسها

قال ابن مالك[1]:

يُنْصَــبُ تَالِــي الوَاوِ مَفعُــولاً مَعَــهْ في نَحـوِ سِيـرِي والطريــقَ مُسْرِعَــهْ

بِمَــا مِنَ الفِعْــلِ وَشِبْهِــهِ سَبَــقْذَا النَّصــبُ لا بالـوَاوِ، في القَـوْلِ الأَحقْ

قال أبو حيان[2]: "وذهب الجرجاني إلى أنه ينْتَصبُ بالواو نفسها، وَيَلْزَمُ من كون المفعول معه أن يَصِحَ عَطْفُه على ما قبله، وأن أصل هذه الواو العطف، وهذا مذهب الجمهور ...، وذهب ابن خروف، وتبعه ابن مالك إلى أن العرب تستعمله في مواضع لا يصلح فيها العطف، وذلك على ضربين: أحدهما: ترك فيه العطف لفظاً ومعنى، كقولهم: استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل...، والثاني: اسْتُعِمل فيه العطف لمجرد اللفظ كاستعمال النعت على الجوار، ومنه قولهم: أنتَ أعلمُ ومالك؛ أي: أنت أعلم مع مالك كيف تدبره".

التوضيح والتحليل

يتحدث ابن مالك هنا عن المفعول معه، وهو اسم منصوب مسبوق بواو بمعنى " مع"، وهو ينصب إما بالفعل، أو بشبهه.

يقول السيوطي[3]: هنالك أقوالٌ في نصب المفعول معه:

الأول: أنّه ما تقدمه من فعل لازم أو متعدٍّ أو شبهه، نحو: جاء البرد والطيالسة، واستوى الماء والخشبة، وهذا هو الأصح عند الجمهور، وهذا قول ابن خروف.

الثاني: أنّ ناصبه الواو، وعليه الجُرجاني؛ لاختصاص الواو وعملها فيما بعدها.

الثالث: أنّ ناصبه فعل مضمر بعد الواو، وعليه الزجاج، نحو قولك: ما صنعت وأباك.

الرابع: أنّ نصبه بالخلاف.

يقول أبو حيّان: وهذا مذهب بعض الكوفيين، والأخفش، أنّ الواو مهيأةٌ لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف؛ لأنّ أصل جاء البرد والطيالسة، أي: مع الطيالسة، فلمّا حُذفت مع،

---

(1) ابن مالك، الألفية ص22.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج1485/3).

(3) السيوطي، همع الهوامع(ج237/3_239)، انظر: شرح الأشموني(ج223/1)، المساعد(ج539/1_540)، التصريح على التوضيح (ج530/1_531).

وكان انتصابها على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ولذا انتصب ما بعدها على انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها[1].

37. القول في الجماء الغفير

قال أبو حيان[2]: "وادْخُلُوا الأوَّل فالأول، وَمَرَرْتُ بهم الجَمَّاءَ الغفير، وحكى القالي: الجَمَّاءَ الغفيرةَ بالتاء، وجَمَّاءَ غفيرةً بالتاء أيضاً والتنوين، وَلْيَس من بناء جَمَّاء غير منونة، وإنّما هو فَعَّال كالجَبَّان والقذَّاف، وهمزته مجهولة، وقالوا: جَاءُوا جَمَّاءَ غفيراً، وَجَمَّا غفيراً، والمعنى واحد، وهو عند سيبويه اسْمٌ موضوع موضع المصدر؛ أي مَرَرْتُ جموعاً غفيرا، وجعله غير سيبويه مَصْدَرَاً...، وذهب ابْن طاهر، وابن خروف، وجماعة إلى أنَّها ليست معمولة لعوامل مضمرة، بل هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، مُنْتَصبَةٌ على الحال بنفسها مشتقةٌ من ألفاظها، ومن معانيها، وزعم ابْنُ خروف أنَّه مذهب سيبويه، فيكون التقدير معتركة".

التوضيح والتحليل

مذهب جمهور النحاة في هذه المسألة وجوب التنكير في الحال؛ لأنها خبر في المعنى، وحتى لا يتوهم وقوعها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها.

وقد يجيء الحال معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة، فيحكم بشذوذه، وقد ورد عن العرب قولهم: مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير"، وهذا ينصب كما هو الحال في انتصاب العراك.

قال السيرافي: "اعلم أنَّ الجماء اسم، والغفير نعتٌ لها، وهذا بمنزلة قولك في المعنى الجم: الكثير، الذي يراد به الكثرة، والغفير ويراد به أنهم غطوا الأرض من كثرتهم، ونصبه في قولك: مررت بهم الجماء الغفير على الحال، والحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام، وقد خرَّج سيبويه والخليل ذلك بأن جعلا " الجماء الغفير" في موضع المصدر كالعراك[3].

---

(1) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1885).

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج3/1563، 1564).

(3) سيبويه، الكتاب(ج1/375).

53. القول في إضافة الاسم إلى صفته غير محضة

قال ابن مالك[1]:

لِمَــا سِــوَى ذَيْنِــكَ، وَاخْصُــصْ أَوَّلَاأَوْ أَعْطِــهِ التَّعْرِيْــفَ بِالَّــذِي تَــلَا

قال أبو حيان[2]: "وذهب الفارسي، وأبو الكرم بن الدباس وغيرهم إلى أنَّ إضافة الاسْمِ إلى صفته غير محضة، فلا تتعرف...، وَذَهَبَ غَيْرُهم إلى أَنَّها محضة، وإلى هذين القسمين قسَّم الناس الإضافة، وهما محضة وغير محضة، وذهب ابنُ مالك إلى أن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة، ولا أعلمُ له سلفاً في ذلك، ومثال ذلك: صلاة الأولى، ومسجد الجامع...، فهذه كلها أَصْلُها الصلاة الأولى، وكذلك باقيها هي قَبْلَ الإضافةُ، كـ(موصوفٍ) وصفته، وَلَمَّا كَانَتِ الإضافةُ من هذا الأصل لا يسوغ؛ لأن الصفة هي الموصوف، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز...، وجمهور البصريين إلى أَنَّ مَنْ أَضَافَ، فإِنَّما أَضَافَ في الأصل إلى موصوف محذوف، والتقدير: صلاة الساعة الأولى مِنْ زَوَالِ الشمس...، وَقَبُحَ ذلك لإقامة النعت، وَلَيْسَ بخاص مقام المنعوت المحذوف، وما جَاءَ مِنْهُ حُفِظَ، وَلَمْ يقس عَلَيْه، وذَهَبَ بَعْضُ النحاة إلى أَنَّهُ من قبيل ما أُضِيفَ فيه المسمَّى إلى الاسم، كَأَنَّكَ قُلْتَ: البقلة التي هي صاحبة هذا الاسم، وكذلك باقيها، وفي الإيضاح: الفراء والكوفيون يجيزون الإضافة مِنْ غَيْرِ دعوى نَقْلٍ ولا حذف وَبِهِ قال الزمخشري، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف".

التوضيح والتحليل

ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أنّ إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضةٍ، والصحيح أنها محضة؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة، وذهب السراج وابن فارسي إلى إضافة أفعل التفضيل غير محضة، والصحيح أنها محضة، وهذا ما نصّ عليه سيبويه؛ لأنه ينعت بالمعرفة.

يقول ابن مالك[3]: وأمّا أفعل التفضيل، فذهب إلى أنّ إضافتها غير محضة، كقول الفارسي والكوفيين، وابن السراج، وابن عصفور، وتنحصر الإضافة في سبع إضافات، وهي: الأولى: الاسم المضاف إلى الصفة، نحو: صلاة الأولى، مسجد الجامع، دار الآخرة، فذهب

(1) ابن مالك، الألفية، ص26.

(2) أبو حيان، إرتشاف الضرب(ج4/1805_1806).

(3) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد(ج2/332_336)، انظر: شرح الأشموني(ج2/306_307)، شفاء العليل، ص 704_705.

الفارسي وغيره إلى أن الاضافة فيها غير محضة؛ لشبهها بإضافة" حسن الوجه"، والأصل في كل منهما الانفصال، والتقدير: الصلاة الأولى، المسجد الجامع، الدار الآخرة، وأجاز هذا القول ابن عصفور، وذهب الأكثرون إلى أنها محضة، بدليل امتناع أل التعريف مع الاضافة، فلا يقال: المسجد الجامع، إلا بالتبعية، ويُمتنع كذلك دخول ربّ عليها، فلا تنعت بالنكرة، وكذلك لم تأتِ نكرة، وبالتالي إضافة المصدر وأفعل التفضيل هي إضافة محضة، وهذا النوع مقصور على السمع ولا يحتاج إلى التأويل، ونقل الفراء هذا عن الكوفيين، وقال الجمهور: لا بدّ من التأويل، وقال الأكثرون: هو على حذف الموصوف، أي صلاة الساعة الأولى؛ أي: من الزوال، ومسجد الوقت الجامع، دار الحياة الآخرة.

الثانية: يرى ابن مالك أنّها إضافة المسمَّى إلى الاسم، نحو: سعيد كرز، شهر رمضان، يوم الخميس، أي: مسمّى كرز، وهكذا...، فالأول يُراد به المسمّى، والثاني يُراد به الاسم؛ لأنّ الثاني أعرف من الأول، أو أخص وضعاً.

الثالثة: إضافة الصفة إلى موصوف، نحو: سَحْقُ عِمَامةٍ، كما في قول الشاعر:

إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا[1]

الشاهد في قوله: " كرام الناس "، فأضاف الصفة إلى الموصوف؛ أي: الناس الكرام.

قال ابن عصفور: والإضافة في هذا غير محضة، وقال غيره: محضة، وقال ابن مالك: لا يُقاس عليه، فلا يقال: جاءني زيدٌ الظريفُ: ظريفُ زيدٍ.

الرابعة: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، كقولهم في زيد الذي سمّاه الرسولﷺ : زيد الخير، زيد الخيل، أي: صاحب الخيل الكريمة، قال الشاعر:

فَإنَّ قُرَيْشَ الحقِّ لَـمْ تَتْبَعِ الهَوَى وَلَـنْ يَقْبَلُوا في اللهِ لَوْمَةَ لائِـمِ[2]

والشاهد فيه قوله: " لومة لائم "، حيث تم إضافة الموصوف إلى القائم مقام الوصف، فجعل الموصوف خلفاً عن الصفة في الإضافة، وذلك في قوله: " قريش الحقِّ"، أي أراد: فإنَّ قريشاً أصحاب الحقِّ، وكذلك جاء المضاف إليه غير معتدّ به إلَّا كما يعتدّ بالنعت المؤكد.

---

(1) البيت من البحر البسيط، قائله بشامة بن حزن النهشلي، انظر: خزانة الأدب(ج302/8)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي(ج100/1)، المقاصد النحوية(ج370/3)، شفاء العليل، ص704.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ، ص508، ابن مالك، شرح التسهيل(ج232/3).

الخامسة: إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان، نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، وقد يكون في غيرها نحو قول الشاعر:

فَقُلْتُ: انْجُوَا عَنْهَا نجا الجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيْكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغاربُه[1]

الشاهد في قوله: " نجا الجلد " حيث أضاف الشيء إلى نفسه؛ لأنَّ اللفظين مختلفان، فيقال: نجوتُ جلدَ البعيرِ عنه وأنجيته، أي: سلخته، والنجا هو الجلد، فكأن المراد: جلد الجلد، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد، ومذهب أكثر البصريين هنا المنع.

السادسة: إضافة الملغي إلى المعتبر، كقول الشاعر:

إلى الحَوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ[2]

الشاهد في قوله: "ثم اسم السلام "، جاء " اسم " مضافاً إلى " السلام "، أي: ثمّ السلام، وهذا من باب إضافة المُلْغى إلى المُعْتَبَر، ويعني ذلك أنَّ لفظ الاسم هنا ملغي؛ لأنَّ دخوله وخروجه سواء.

السابعة: إضافة المعتبر إلى الملغي، نحو: اضرب أيَّهُمْ أساءَ، فلا يعتد بالملغي، إلا كالاعتداد في الحرف الزائد المؤكد، نحو قول الشاعر:

فَلَوْ بَلَغْتَ عَوَّا السِّمَـــــاكِ قَبِيْلَةٌ لَزَادَتْ عَلَيْهَـــا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ[3]

---

(1) البيت من البحر الطويل، قائله عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، أو هو لأبي الغَمْر الكُلابي، انظر: الأشموني(ج307/2)، خزانة الأدب(ج358/4، 359)، شفاء العليل، ص705، ونسب لأبي الجراح في المقاصد النحوية(ج373/3)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق، ص94، وجمهرة اللغة، 497، ولسان العرب(ج307/15)، (نجا).

(2) البيت من البحر الطويل، قائله لبيد بن ربيعة، ديوانه، ص214، انظر: شرح المفصل(ج14/3)، الأشباه والنظائر(ج96/7)، بغية الوعاة(ج429/1)، خزانة الأدب(ج337/4، 340، 342)، الخصائص(ج29/3)، العقد الفريد(ج78/2، ج57/3)، المنصف(ج135/3)، المقاصد النحوية(ج375/3)، وبلا نسبة في أمالي الزَّجاجي، ص63، وشرح الأشموني(ج307/2)، شرح عمدة الحافظ، ص507، المقرب(ج213/1)، همع الهوامع(ج277/2، ج349/5)، العيني، المقاصد النحوية(ج375/3)، المساعد(ج335/2)، ابن مالك، شرح التسهيل(ج233/3).

(3) البيت من البحر الطويل، قائله الحطيئة، ديوان الحطيئة، ص68، 198، وذكر البيت أيضا في ديوان الفرزدق(ج138/1)، انظر: ابن مالك، شرح التسهيل(ج175/1، ج235/3)، شفاء العليل، ص705، مجالس العلماء، ص194.

والشاهد هنا في قوله: " عوّا السماء"، وهو من إضافة المعتبر إلى الملغي، أو من إضافة المعتبر إلى ما لا يعتبر وما لا يُعْتَدَّ به إلَّا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد.

المبحث الثالث

أثر ابن خروف في كتاب أبي حيان "ارتشافِ الضَّربِ"

لعل من الملاحظ أن أبا حيان بدأ كتابه بذكر المسائل الصرفية، وقام بتأخير المسائل النحوية خلافاً لباقي الكتب النحوية الأخرى، حيث إن جميع النحاة الآخرين بدأوا كتبهم النحوية بالنحو على خلاف أبي حيان، حيث إنه قدَّم في كتابه الارتشاف علم التصريف على علم النحو.

وقد تكرر ذكر الآراء النحوية والصرفية لابن خروف الإشبيلي في كتاب الارتشاف في أربع وثمانين مسألة، وهذا إن دلَّ فإنَّما يدل على أهمية هذا العالم الفذ عند أبي حيان، وذلك من باب الاستئناس بآرائه النحوية والصرفية.

كانت الدراسة محصورة في خمس وثمانين مسألة نحوية وصرفية، وكان التوافق بين آراء ابن خروف، وأبي حيان في سبع وأربعين مسألة، والاختلاف بينهما في ثمانٍ وثلاثين مسألة، وكانت نسبة التوافق بينهما حوالي55%، وهي نسبة عالية بالنسبة لعدد المسائل التي طُرِحت في الدراسة.

وعندما كان يعترض أبو حيان على أيّ مسألةٍ لابن خروف، كان يستخدم ألفاظاً بعيدة عن التجريح، ومن تلك الألفاظ التي استخدمها "خلافاً لـ، وزعم أبو الفتح"، وقلما استخدم ابن خروف قوله، وهذا دليل على احترامه وتقديره للنحاة، وخاصة عند الاعتراض عليهم بشكل عام.

كما خالط ابن خروف جمهور البصريين والكوفيين، فأخذ من آرائهما، غير أنه كان يُرَجح ويُؤَيد المذهب البصري، واستشهد بكثير من آرائهم، وكان موقفه من أبي حيان_ في معظم الآراء_ موقف المجتهد والمتخير المميز لآراء البصريين، وقد يتفق معهم في مسائل، ويختلف معهم في غيرها، ولم يرتبط بفكره إلا في حدود ما يلائم منهجه، ولم يكن ليقتصر على مذهب دون الآخر، بل كان ينتقي من كل مذهب بما يراه صواباً، وقد نراه أحياناً يُعارض كلا المذهبين، ثم يقول: " وهو الأكثر في كلامهم"، أو هو الأفصح الأكثر.

عُرف عن ابن خروف بأنه صاحب آراء في النحو والصرف، وقد جعلت دارسي هذا العلم يقفون مذهولين أمام ما جاء به من جديد في بعض المسائل، والقضايا النحوية، وقد اتفق مع النحاة في بعضها، وخالفهم في البعض الآخر، وقد امتلك أيضاً شخصية مستقلة، حيث كانت له بعض الآراء التي انفرد بها، وكان لها قيمة كبيرة في ترسيخ قواعد النحو العربي.

كما اعتمد أبو حيان في ترتيب موضوعات كتابه على الصرف أولاً ثم النحو، خلافاً لما عهدناه عند كثير من النحاة، ثم أدخل باب الحقيقة والمجاز ضمن أبواب كتابه، واجتهد كذلك في ترتيب المعارف والتوابع.

وكان أيضاً يتحرى صفة النقل والرواية في كتابه، ويتحاشى الغموض أو التكرار، أو الاستطراد، بالإضافة إلى اهتمامه بتقريب الحقائق النحوية إلى أذهان الدارسين؛ وذلك عند قيامه باستعمال بعض المصطلحات التي شاعت بين النحاة في عصره.

وقد وافق أبو حيان ابن خروف في مسائل، وخالف سيبويه والبصريين، وقد ذكرت بعضاً منها في هذا الفصل، وهذا يدل على مكانة الرجل عند أبي حيان، كما تأثر ابن خروف بالمذهب الظاهري الذي ساد الأندلس في ذلك الوقت.

مذهبه النحوي

اعتمد ابن خروف أسس البصريين وأصولهم، كما استعمل مصطلحاتهم، واستشهد كثيراً بآراء شيوخهم كالخليل، وسيبويه، فهو ينهج منهج البصريين، ويقتفي أثرهم، ويرى أن آراءهم وأصولهم هي الراجحة في كثير من الأحيان.

وكان ابن خروف يصف سيبويه بالإمام، فقد نذر حياته لتحصيل كتابه وشرحه وتدريسه، وكان كثيراً ما يمتدحه، ويثني عليه مثل قوله(1): " وهذا الباب من أبوابه البديعة، وكل أبوابه بديع "، وقوله(2): " ولله دره "، وقوله(3): " وسيبويه أعرف بذلك "، وهو بهذا يأخذ برأي سيبويه، ومن المعروف أن رأيه هو من رأي البصريين الذين وافقهم في معظم آرائه في المسائل الخلافية.

وهو وإن اعتمد المذهب البصري، لكنه لم يتخذ ذلك أداة للتعصب بجميع ما قاله علماؤه، فكان يخالفهم ويأخذ برأي الكوفيين في بعض المسائل التي يرى أنهم على حق فيها، كما له اختيارات من البغداديين وأسلافه الأندلسيين، وقد كان له بعد ذلك كله منهج خاص وآراء اجتهادية خاصة به.

---

(1) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ص166.

(2) المرجع السابق نفسه، ص231.

(3) المرجع السابق نفسه، ص266.

الخاتمة

الخاتمة

كما بدأنا دراستنا هذه بالحمد والثناء، أختمها بالشكر والحمد لله على عظيم امتنانه، وعطائه وتوفيقه، فإن أحسنَّا فهذا بتوفيق من الله، وإن كان من تقصير فمن نفسي والشيطان، وها هي رحلتنا قد وصلت إلى نهايتها، وقد كانت مع علمين من أعلام النحو العربي، وقد فصل بينهما قرنان من الزمن، وجمعناهما في دراسة واحدة، فكانت الثمرة أن جمعت آراء ابن خروف من كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان، وكانت الدراسة في خمس وثمانين مسألة، بكل صدق كانت رحلة علمية رائعة بكل معنى الكلمة، فقد اتفق فيها العالمان برأييهما في سبع وأربعين مسألة، واختلفا في ثمانٍ وثلاثين مسألة.

نتائج البحث:

وبعد هذه الدراسة وصلنا إلى قطف الثمار، وهي نتائج البحث، ونوجزها فيما يلي:

- وقفت في هذا البحث على عالمين_ من أهم أعلام النحو العربي_ فكان ابن خروف من أهم أعلام النحو العربي في القرن السادس الهجري، وأبو حيان من أهم أعلام النحو العربي في القرن الثامن الهجري، وكذلك الوقوف على جهودهما النحوية والصرفية.
- الكشف عن آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان، ودراستها وتوثيقها، ثم النظر في موافقات واعتراضات أبي حيان لهذه الآراء.
- قام الباحث في دراسته بحصر آراء ابن خروف، وتمثلت في خمس وثمانين مسألة نحوية وصرفية، وكان التوافق بين آراء ابن خروف وأبي حيان في سبع وأربعين مسألة، والاختلاف في ثمانٍ وثلاثين مسألة، وكانت نسبة التوافق بينهما حوالي 55% وهي نسبة عالية بين العالمين.
- لقد ذكر أبو حيان آراء أكثر من أربعمائة وعشرة من النحاة الأعلام، ولم يسبق آراء ابن خروف إلا عدد قليل من النحاة، ومنهم: سيبويه، والأخفش، والمبرد، والفارسي، وابن مالك، والكسائي، والفراء، والسهيلي، والزجاج، وغيرهم، وهم كما نرى من جهابذة النحو العربي، وهذا دليل على علو قدره ومنزلته عند أبي حيان.
- على الرغم من ميل العالمين للمدرسة البصرية، إلا إن الباحث لاحظ أنَّ هنالك بعض المسائل التي اختلفت مع آراء المدرسة البصرية، وتتفق مع المدرسة الكوفية، فكانت لديهما الموضوعية العلمية لما اعتقدا بأنه صحيح، بعيداً عن الذاتية والعصبية.
- اتبع ابن خروف في بيان مسائله وتوضيحها المذهب البصري، فهو من المؤيدين لهذا

المذهب النحوي، وبالرغم من ذلك فهو لم يختلف مع النحاة المعارضين له، أو ممن اختلفوا معه من أصحاب المذاهب الأخرى.

- لم يستشهد أبو حيان بالحديث الشريف، خلافاً لأستاذه ابن مالك، والذي أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف، ولم ألحظ في حدود دراستي إلا حديثاً واحداً استشهد به أبو حيان دونما تعليق عليه، بينما أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ومن الشعر العربي.
- تم تقسيم البحث وفق منهجية غاية في الدقة، فكان مكوناً من ستة مباحث: مقدمات النحو، والمرفوعات، والمنصوبات، والتوابع، وختمناها بالصرف، وقد كان عدد المسائل النحوية خمس وسبعون مسألة، بينما كان عدد المسائل الصرفية عشرة مسائل، وهي قليلة بالنسبة لعدد المسائل النحوية.

توصيات البحث

- ضرورة البحث والكشف عن آراء العالم الفذ ابن خروف الأندلسي ومذهبه النحوي والصرفي والصوتي خاصة، وإبراز جهوده العظيمة في خدمة النحو العربي خاصة، واللغة العربية بشكل عام.
- يعد كتاب ارتشاف الضرب من الموسوعات النحوية التي تضمنت الآراء النحوية والصرفية لمعظم النحاة ممن سبقوا أبا حيان، فهي مادة زاخرة وتستحق الدراسة والبحث فيها.
- اقتصرت دراستي على دراسة الآراء النحوية والصرفية لابن خروف الإشبيلي من كتاب ارتشاف الضرب، وهناك آراء لابن خروف في كتاب منهج السالك على ألفية ابن مالك تحتاج إلى بحث ودراسة عميقة وشاملة من الباحثين.
- المذاهب النحوية، وآراء العلماء والنحاة فيها، تحتاج إلى دراسة مقارنة وموازنة من الباحثين، خاصة في ضوء علم النحو الحديث.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المراجع العربية

1. *الإحاطة في أخبار غرناطة*، أبو عبد الله محمد بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: يوسف الطويل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2003م.
2. *أدب الكاتب*، ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، جمعه وعلق على حواشيه ووضع فهارسه، محمد الدالي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1982م.
3. *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: دكتور رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ-1998م.
4. *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهيلي، الرياض: دار أضواء السلف، ط1، 1373هـ، 1954م.
5. *الأزمنة والأمكنة*، المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف، 1322هـ.
6. *الأزهية في علم الحروف*، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحين، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1401هـ، 1981م.
7. *أسرار العربية*، عبد الرحمن الأنباري، تحقق: محمد بهجت، البيطار، دمشق: مطبوعات مجمع العلمي العربي، ط1، 1957م.
8. *إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين*، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، ط1، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، 1406هـ، 1986م.
9. *الأشباه والنظائر في النحو*، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: فريد الشيخ، تحقيق: ابراهيم عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق: دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1422هـ، 2001م.

10. *الاشتقاق*، ابن دريد محمد بن الحسن، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الميسرة، ط2، 1979م.
11. *إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي*، عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، الرياض: دار المريخ، ط1، 1399هـ-1979م.
12. *الأعلام*، خير الدين الزركلي، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، 1389هـ، 1969م.
13. *أعيان العصر وأعوان النصر*، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: علي أبو زيد، ونبيل أبو عمشة، وآخرون، ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1418هـ، 1998م.
14. *أمالي ابن الشجري*، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ، 1992م.
15. *أمالي الزجاجي*، عبد الرحمن بن اسحاق، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة، ط1، 1382هـ.
16. *أمالي بن الحاجب*، عمرو بن عثمان الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر سليمان قدارة، بيروت: دار الجيل، ط1، 1989م.
17. *إنباه الرواة على أنباء النحاة*، لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت، 1406هـ، 1886م.
18. *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين: البصريين والكوفيين*، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
19. *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، ابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، ط5، 1979م.
20. *الإيضاح العضدي*، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط1، 1389هـ، 1969م.
21. *الإيضاح في شرح المفصل*، ابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط1، 2005م.
22. *الإيضاح*، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط2، 1416هـ، 1996م.
23. *البداية والنهاية في التاريخ*، لابن كثير، عماد الدين أبي الفداء، مصر، 1358هـ.

24. *البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع*، محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت، ط1، (د.ت).
25. *برنامج شيوخ الرعيني*، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم شبوح، دمشق: المطبعة الهاشمية، 1963م.
26. *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، ط1، بيروت: دار الغرب الاسلامي، 1407هـ، 1986م.
27. *بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس*، ابن عميرة أحمد بن يحيى الضبي، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1967م.
28. *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة المكتبة العصرية، دار الفكر، ط2، 1399هـ-1979م.
29. *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، 1392هـ-1972م.
30. *تاج العروس من جواهر القاموس*، محمد بن عبد الرازق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الكويت: دار الهداية للنشر، (د.ت).
31. *تاريخ آداب العرب*، مصطفى صادق الرافعي، محمد سعيد العريان، ط1، مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1359هـ، 1940م.
32. *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط1، 2003م.
33. *تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم*، المفضل بن محمد بن التنوخي المعري، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلون، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر، ط2، 1992م.
34. *تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس*، ابن الفرضي، عني بنشره وصححه وراجع أصله: السيد عزت العطار الحسيني، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2، 1408هـ-1988م.
35. *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، بيروت: المكتبة العربية، ط1، 1986م.

36. *تذكرة الحُفّاظ*، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مكة المكرمة: مكتبة الحرم المكي، دار المعارف العثمانية، 1374هـ.
37. *تذكرة النحاة*، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ، 1986م.
38. *التذييل والتكميل في شرح التسهيل*، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، 1421هـ-2000م.
39. *تزيين الأسواق في أخبار العشاق*، داود بن عمر الأنطاكي، بيروت: دار حمد، ط1، 1972م.
40. *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، 1388هـ-1968م.
41. *تفسير البحر المحيط*، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط2، 1420هـ، 1879م.
42. *تقريب المقرب*، أبي حيان الأندلسي، تحقيق: دكتور عفيف عبد الرحمن، بيروت: دار المسيرة، ط1، 1402هـ-1982م.
43. *التكملة لكتاب الصلة*، لأبي عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الآبار، عني بنشره وصححه السيد عزت العطار الحسيني، من تراث الأندلس، مكتبة نشر الثقافة الاسلامية، مطبعة روخس، 1986م.
44. *تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب*، أبي الحسن علي بن محمد بن خروف الحضرمي الاشبيلي، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديري، ط1، طرابلس: منشورات كلية الدعوة الاسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الاسلامي، 1995م.
45. *التوطئة*، أبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق: الدكتور يوسف أحمد المطوع، مكتبة المجلد العربي، القاهرة: دار التراث العربي، د.ط، 1401هـ-1981م.
46. *الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير*، أبي طالب علي تاج الدين المعروف بابن الساعي الخازن، عني بنسخه ونشره واصلاح تصحيفه وتعليق حواشيه وعمل فهارسه: مصطفى جواد، بغداد: المطبعة السريانية الكاثوليكية، 1934م.
47. *جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الاعلام في مدينة فاس*، أحمد بن القاضي المكناسي، الرباط: دار المنصور للطباعة، 1974م.

48. *جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس*، أبي عبد الله الحميدي، قدم له وضبطه وشرحه ووضع فهارسه: الدكتور صلاح الدين الهواري، بيروت: المكتبة العصرية، ط1، 1425هـ-2004م.
49. *جمهرة اللغة*، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، ط1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.
50. *الجنى الداني في حروف المعاني*، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ، 1992م.
51. *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، علاء الدين بن علي الإربلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، بيروت: دار النفائس، ط1، 1999م.
52. *حاشية الأمير على المغني*، القاهرة: مطبعة عيسى البابلي، (د.ط)، (د.ت).
53. *حاشية على شرح بانت سعاد*، ابن هشام عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: نصيف محرم خواجه، بيروت: دار صادر، 1980م.
54. *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1387هـ، 1967م.
55. *الحلل في شرح أبيات الجمل*، ابن سيد البطليوسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى إمام، الدار المصرية، ط1، 1400هـ-1979م.
56. *الحماسة الشجرية*، ابن شجري، هبة الله بن علي، تحقيق: عبد المعين الملوحيّ، وأسماء الحمصي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، ط1، 1970م.
57. *الحيوان*، الجاحظ، عمر بن بحر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل ودار الفكر، ط1، 1988م.
58. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ-1997م.
59. *خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري*، الدكتور: عبد القادر رحيم الهيتي، بغداد: دار القادسية، 1982م.
60. *الخصائص*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، القاهرة: دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1371هـ، 1952م.

61. *دار التضامن*، أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، بغداد: مكتبة النهضة، ط1، 1385هـ، 1966م.
62. *درّة الغواص في أوهام الخواص*، الحريري، القاسم بن علي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ت).
63. *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة*، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1972م.
64. *الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع*، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق ووضع حواشي: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، لبنان، 1419هـ-1999م.
65. *دليل السالك على ألفية ابن مالك*، عبد الله الفوزان، دار المسلم، ط1، (د.ق)، 1999م.
66. *ديوان ابن هرمة وشعر ابراهيم بن هرمة*، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ط)، (د.ت).
67. *ديوان أبي الأسود الدؤلي*، ظالم بن عمرو بن سفيان، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط1، 1402هـ، 1981م.
68. *ديوان أبي داود الإيادي*، حارثة بن الحجاج، نشر جوستاف جرونيام، ترجمة: إحسان عباس، بيروت: منشورات مكتبة الحياة، ط1، 1959م.
69. *ديوان أبي طالب بن عبد المطلب*، أبي هفان المهزمي البصري، وعلي بن حمزة البصري، تحقيق: محمد حسن آل يس، منشورات دار مكتبة هلال، ط1، 1421هـ، 2000م.
70. *ديوان الأعشى*، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط6، 1983م.
71. *ديوان الحطيئة*، جرول بن أوس، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1407هـ، 1987م.
72. *ديوان الشنفرى الأزدي من لاميته*، ثابت بن أوس الأزدي، بيروت: دار صادر، ط1، 1996م.
73. *ديوان العباس بن أحنف*، بيروت: دار صادر، (د.ط)، 1978.
74. *ديوان العبّاس بن مرداس*، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، نشر ديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد: الجمهورية العربية العراقية، (د.ط)، 1968م.

75.*ديوان العجاج*، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: الدكتور عزة حسن، بيروت: مكتبة دار الشروق، (د.ت).
76.*ديوان العرب*، العماد مصطفى طلاس، دار طلاس للدراسات والنشر، ط3، 1995م.
77.*ديوان الفرزدق*، همام بن غالب، تحقيق: إيليا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ط1، 1983م.
78.*ديوان الكميت*، جمع وتقديم: داود سلوم، بغداد، 1969م.
79.*ديوان النابغة الجعدي*، شعر النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله، تحقيق: عبد العزيز رباح، بيروت: المكتبة الاسلامية، ط1، 1964م.
80.*ديوان النابغة الذبياني*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر: دار المعارف.
81.*ديوان الهذليين*، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ط، 1385هـ، 1965م.
82.*ديوان امريء القيس*، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط4، 1404هـ، 1983م.
83.*ديوان جميل بثينة العذري*، جمع وشرح وتحقيق: إميل يعقوب بديع، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1992م.
84.*ديوان حميد بن ثور الهلالي*، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة: دار الكتب، 1371هـ، 1951م.
85.*ديوان خرنق بنت هفان بن بني قيس بن ثعلبة*، تحقيق: حسين نصار، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1996م.
86.*ديوان ذو الرمة*، غيلان بن عقبة العدوي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1414هـ، 1993م.
87.*ديوان رؤبة بن العجاج*، مجموع أشعار العرب، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط2، 1400هـ، 1980م.
88.*ديوان زهير بن أبي سلمى*، بيروت: دار صادر.
89.*ديوان سلامة بن جندل السعدي*، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.
90.*ديوان طرفة بن العبد*، تحقيق: علي الجندي، القاهرة: دار الفكر العربي، (د.ت).
91.*ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي*، دراسة وجمع وتحقيق: حسن محمد باجورة، القاهرة: مكتبة التراث، ط1، 1972م.

92.*ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات*، تحقيق: عزيزة فوال بايتي، بيروت: دار الجيل، ط1، 1995م.
93.*ديوان عبيد بن الأبرص*، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، د.ط، 1983م.
94.*ديوان عدي بن زيد بن الرقاع العبادي*، جمع وشرح: حسن محمد نور الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1990م.
95.*ديوان عمرو بن معد يكرب*، شعر عمرو بن معد يكرب، جمع: مطاع الطرابيشي، دمشق: مطبوعات مجلة اللغة العربية، ط2، 1985م.
96.*ديوان عنترة بن شداد*، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ، 1985م.
97.*ديوان عنترة بن شداد*، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ، 1985م.
98.*ديوان قطري بن الفجاءة*، ديوان الخوارج، شعرهم، وخطبهم، ورسائلهم، جمع وتحقيق: نايف معروف، بيروت: دار الميسرة، ط1، 1983م.
99.*ديوان كثير عَزَّة*، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ط1، 1971م.
100.*ديوان كعب بن زهير*، تحقيق وشرح: علي فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1987م.
101.*ديوان لبيد بن ربيعة العامري*، لبيد بن ربيعة بن مالك(ت41هـ)، تحقيق: حمدو طمّاس، بيروت: دار المعرفة للنشر، ط1، 2004م.
102.*ديوان مجنون ليلى*، قيس بن المُلَوَّح، جمع وتحقيق: عبد الستَّار أحمد فراج، د.ط، القاهرة: مكتبة مصر، (د.ت).
103.*ديوان نُصيب بن رباح*، شعر نُصيب بن رباح، جمع وتقديم: داود سلّوم، بغداد: مكتبة الأندلس، ط1، 1986م.
104.*ذيل تذكرة الحفاظ*، أبو المحاسن الدمشقي، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
105.*الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة*، أبو عبد الله محمد بن محمد الأنصاري الأوسي ابن عبد الملك المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، 1965م.
106.*رصف المباني في شرح حروف المعاني*، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط1، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1975م.
107.*سر صناعة الإعراب*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: حسن هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ، 2000م.

108. *سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي وذيل اللإلئ*، أبو عبيد البكري، عبد الله بن عبدالعزيز، تحقيق: عبد العزيز الميمني، بيروت: دار الحديث، ط2، 1984م.
109. *سير أعلام النبلاء*، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، القاهرة: دار الحديث، ط1، 2006م.
110. *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح العكبري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، ط1، دمشق: دار ابن كثير، 1406هـ.
111. *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، أبو عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ، 2000م.
112. *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ط20، 1400هـ، 1980م.
113. *شرح أبيات سيبويه*، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1394هـ، 1974م.
114. *شرح اختيارات المفضل*، الخطيب التبريزي، يحيى بن علي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1987م.
115. *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشمُوني الشافعي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ، 1898م.
116. *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي محمود فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1428هـ، 2007م.
117. *شرح التسهيل*، المرادي، تحقيق: محمد عبيد، ط1، المنصورة: مكتبة الإيمان، 2000م.
118. *شرح التسهيل*، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّانِي الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ-1990م.

119. *شرح التصريح على التوضيح*، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، كان يعرف بالوقاد، بيروت: دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، 1421هـ، 2000م.
120. *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، تحقيق، وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط1، ليبيا: جامعة قار يونس، 1395هـ، 1975م.
121. *شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات*، أبو بكر الأنباري، محمد بن القاسم، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: دار المعارف، ط4، 1980م.
122. *شرح القصائد العشر*، الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الحديثة، ط3، 1979م.
123. *شرح الكافية الشافية*، لابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبيد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الاسلامي، 1402هـ-1982م.
124. *شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي*، أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر، ج1، (د.ط)، عمان، الأردن، (د.ت).
125. *شرح المفصل*، الزمخشري موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي يعيش الأسدي الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ، 2000م.
126. *شرح المقدمة الجزولية الكبير*، للأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، درسه وحققه: الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1413هـ-1993م.
127. *شرح جمل الزجاجي*، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ، 1998م.
128. *شرح ديوان أشعار الهذليين*، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، القاهرة: دار التراث، (د.ت).

129. *شرح ديوان الحماسة*، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، 2003م.
130. *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 2004م.
131. *شرح شواهد الإيضاح*، أبي علي الفارسي، تأليف: عبد الله بن برّي، تقديم وتحقيق: عبد مصطفى درويش، القاهرة: مطبوعات مجمع اللغة العربية، (د.ط)، 1985م.
132. *شرح شواهد المغني*، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، 1386هـ، 1993م.
133. *شرح قطر الندى وبل الصدى*، ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط11، 1963م.
134. *شرح كتاب سيبويه*، أبو السعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م.
135. *الشعر والشعراء*، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، 1402هـ، 1982م.
136. *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*، السلسيلي، أبو عبد الله محمد عيسى، ط1، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، (د.ت).
137. *الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية*، مرعى بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، بيروت: دار الفرقان، ط1، (د.ت).
138. *الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها*، أحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى الشويميّ، منشورات مؤسسة بدران، ط1، 1963م.
139. *صلة الصلة*، لأبي جعفر بن الزبير، تحقيق: عبد السلام الهراس، سعيد أعراب، المملكة المغربية، 1414هـ، 1994م.
140. *الصناعتين، الكتابة والشعر*، أبو هلال العسكرين الحسن بن عبد الله، تحقق: علي محمد البجاوي، وآخرون، صيدا: المكتبة العصرية، (د.ط)، 1986م.
141. *ضرائر الشعر*، ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.

142. *طبقات الشافعية الكبرى*، تاج الدين السبكي، قاضي القضاة عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، (د.ط)، تحقيق: محمود محمد الطناجي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
143. *طبقات الشافعية*، أبو بكر محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، ط1، بيروت، 1407هـ.
144. *طبقات المفسرين*، الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداووي المالكي، تحقيق: لجنة من العلماء، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1983م.
145. *طبقات النحاة واللغويين*، تقي الدين بن قاضي شهبة الأسدي الشافعي، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، 1974م.
146. *طبقات النحويين واللغويين*، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1404هـ-1984م.
147. *العقد الفريد*، ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ورتَّب فهارسه، أحمد أمين، أحمد الزين، وآخرون، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، 1983م.
148. *عنوان الدراية بمن عرف من العلماء من المائة السابعة ببجاية*، أحمد بن أحمد بن عبد الله أبي العباس الغيرني، تحقيق وتعليق: عادل نويهض، ط2، بيروت: دار الآفاق الحديثة، 1979م.
149. *غاية النهاية في طبقات القراء*، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، عُني بنشره برجستراسر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1982م.
150. *الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل*، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ابن هشام اللخمي، دار الكتب العلمية، تحقيق: الدكتور محمود محمد العامودي، مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.
151. *فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم*، عبد الحي الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط2، 1982م.
152. *فهرست ابن خير*، فهرسة ما رواه شيوخه من الدواوين المصنفة في دروب العلم وأنواع المعارف، أبي بكر بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الاشبيلي، ط2، بيروت: دار الآفاق، 1399هـ، 1979م.

153. *فوات الوفيات والذيل عليها*، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر، الملقب بصلاح الدين، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ط1، 1973م.
154. *القاموس المحيط*، مجد الدين الفيروز أبادي، تحقيق: أحمد الزواري، القاهرة: دار المأمون، ط2، 1357هـ، 1913م.
155. *القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية*، عبد العال سالم مكرم، مصر: دار المعارف، (د.ت).
156. *كتاب سيبويه وشروحه*، الدكتورة خديجة الحديثي، بغداد: دار التضامن، 1967م.
157. *الكتاب*، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة، 1988م.
158. *كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس*، اسماعيل بن محمد العجلوني، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1351هـ، 1933م.
159. *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، مصطفى بن عبد الله المشهور بحاجي خليفة، بغداد: مكتبة المثنى، (د.ط)، (د.ت).
160. *الكنى والألقاب*، عباس القمي، ط3، المطبعة الحيدرية، (د.ت).
161. *اللامات*، الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق، تحقيق: مازن المبارك، دمشق: دار الفكر، ط2، 1985م.
162. *اللباب في علل البناء والإعراب*، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دمشق: دار الفكر، ط1، 1416هـ، 1995م.
163. *لسان العرب*، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور، حققه وعلق عليه ووضع له حواشيه: عامر أحمد حيدر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ-2003م.
164. *لسان الميزان*، ابن حجر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1971م.
165. *اللمع في العربية*، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، ط1، (د.ت).
166. *ما ينصرف وما لا ينصرف*، أبو اسحاق الزجاج، ابراهيم بن اليسريّ، تحقيق: هد الإخري محمود قراعة، الجمهورية العربية المتحدة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1971م.

167. *متن الألفية*، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المكتبة الشعبية، (د.ط)، بيروت، لبنان، (د.ت).
168. *مجالس العلماء*، الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت، 1962م.
169. *مجالس ثعلب*، أحمد بن يحيي ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط6، 2006م.
170. *مجمع الأمثال*، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط6، 2006م.
171. *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، 1420هـ، 1999م.
172. *المحكم والمحيط الأعظم في اللغة*، ابن سيدة الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، القاهرة، (د.ط)، 1377هـ، 1958م.
173. *المختصر في أخبار البشر*، عماد الدين اسماعيل أبي الفداء، ط1، المطبعة الحسينية المصرية، (د.ت).
174. *المدارس النحوية*، لشوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، 1399هـ-1979م.
175. *مرآة الجنان وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان*، أبو محمد عفيف الدين اليافعي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، 1390هـ، 1970م.
176. *المساعد على تسهيل الفوائد*، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الشافعي، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، دمشق: دار الفكر، 1400هـ-1980م.
177. *المسائل البصريات*، لأبي علي الفارسي، ط1، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، القاهرة: مطبعة المدني، 1405هـ.
178. *المسائل الحلبيات*، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، 1407هـ، 1987م.
179. *معاني القرآن*، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق: فائز فارس، دار البشير ودار الأمل، ط2، 1401هـ، 1981م.
180. *المعاني الكبير في أبيات المعاني*، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، بيروت: دار الكتب العربية العلمية، ط1، 1984م.

181. *معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)*، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1993م.
182. *معجم البلدان*، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، بيروت: دار صادر، ط2، 1995م.
183. *معجم الشيوخ*، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: بشار عواد، وآخرون، دار الغرب الاسلامي، ط1، 2004م.
184. *معجم الشيوخ*، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: الحسن بلعيد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط7، 2000م.
185. *المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية*، إميل يعقوب بديع، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ، 1999م.
186. *معجم المؤلفين*، عمر رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، مكتبة المتنبي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1965م.
187. *معجم مقاييس اللغة*، لأبي الحسين أحمد بن زكريا بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ط1، 1399هـ، 1979م.
188. *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك وآخرون، دمشق: دار الفكر، ط6، 1985م.
189. *المفصل في علم اللغة*، الزمخشري، تحقيق: الدكتور محمد عز الدين السعيدي، بيروت: دار إحياء العلوم، ط1، 1410هـ-1990م.
190. *المفضليات*، للمفضل بن محمد بن يعلي الضبي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط7، 1403هـ، 1983م.
191. *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)*، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1428هـ، 2007م.
192. *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ"شرح الشواهد الكبرى"*، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: علي محمود فاخر، وآخرون، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 1431هـ، 2010م.

193. *مقاييس اللغة*، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، 1389هـ، 1969م.
194. *المقتضب*، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: لجنة إحياء التراث، 1406هـ-1986م.
195. *مقدمة ابن خلدون*، عبد الرحمن محمد بن خلدون، تحقيق: المستشرق كاترمير، دار الجيل.
196. *المقرب*، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني، 1392هـ، 1972م.
197. *المقصور والممدود*، الفارابي، يحيى بن زياد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مصر: دار المعارف، 1967م.
198. *الممتع في التصريف*، ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط4، 1979م.
199. *منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك*، لأبي حيان الأندلسي، ط1، تحقيق: علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر، الأزهر، دار الطباعة المحمدية، 2013م.
200. *المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي*، الأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن بن يوسف بن تغري بردي، تحقيق: محمد أمين، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، (د.ط)، (د.ت).
201. *المؤتلف والمختلف*، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1402هـ، 1982م.
202. *نتائج الفكر في النحو*، السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، تحقيق: عادل الموجود، وعلي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ، 1992م.
203. *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن بن يوسف بن تغري بردي، (د.ط)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ت).
204. *النحو الوافي*، عباس حسن، ط3، مصر: دار المعارف، (د.ت).
205. *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار نهضة، (د.ت).
206. *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*، الشخ أحمد الطنطاوي، ط5، مصر: دار المعارف، 1973م.

207. *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*، الشيخ محمد الطنطاوي، مصر: دار المنار، 1412هـ، 1991م.
208. *النشر في القراءات العشر*، ابن الجزري، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د.ط)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية، (د.ت).
209. *نشرة أخبار التراث العربي*، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، مج8، ع(90)، 1422هـ-2001م.
210. *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، شهاب الدين أحمد بن المقري التلمساني، حققه: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1408هـ، 1988م.
211. *النكت الحسان في شرح غاية الإحسان*، أبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م.
212. *نكت الهميان في نكت العميان*، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2007م.
213. *النهاية في شرح الكفاية* (رسالة دكتوراه)، ابن الخباز، تحقيق: عبد الجليل محمد عبد الجليل، القاهرة، 1411هـ، 1990م.
214. *النوادر في اللغة*، أبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر محمد، ط1، بيروت، (د.ت).
215. *هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، ط34، 1375هـ-1959م.
216. *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، اسماعيل باشا البغدادي، ط3، طهران، 1387هـ-1967م.
217. *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت: مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية، ط1، 1400هـ-1980م.
218. *الوافي بالوفيات*، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث العربي، 2000م.
219. *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، تحقيق: إحسان عباس، (د.ط)، بيروت: دار صادر، 1997م.

الفهارس العامة

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

م.	الآيـة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة (1)		
.1	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	2	52
.2	﴿ صِرَاط لَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ...﴾	7	44
	سورة البقرة (2)		
.3	﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	60	104
.4	﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ...﴾	102	119
.5	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾	103	126
.6	﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ... ﴾	177	114
.7	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ... ﴾	184	41، 178
.8	﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ... ﴾	185	114
.9	﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ... ﴾	196	73
.10	﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ... ﴾	216	41، 73، 179
.11	﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾	217	88
.12	﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ...﴾	235	98
.13	﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ...﴾	253	113
	سورة آل عمران (3)		
.14	﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ...﴾	91	126
.15	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم...﴾	106	145
	سورة النساء (4)		
.16	﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾	28	74
.17	﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا...﴾	79	105
.18	﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا... ﴾	86	73
	سورة المائدة (5)		
.19	﴿ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا.. ﴾	114	127
	سورة الأنعام (6)		

.20	﴿ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	54	62
.21	﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ...﴾	92	127
.22	﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ... ﴾	93	107
.23	﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ...﴾	153	104
سورة الأعراف (7)			
.24	﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ...﴾	26	50
.25	﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾	74	104
سورة الأنفال (8)			
.26	﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ...﴾	42	52
.27	﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾	43	146
سورة التوبة (9)			
.28	﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ...﴾	38	113
.29	﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	69	43
.30	﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ...﴾	108	112
سورة يونس (10)			
.31	﴿ فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ... ﴾	89	106
سورة هود (11)			
.32	﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾	8	145
.33	﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ... ﴾	69	145
سورة يوسف (12)			
.34	﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ...﴾	85	55
سورة الرعد(13)			
.35	﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ...﴾	5	142
.36	﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾	15	46، 173
.37	﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ...﴾	23	145
.38	﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَل لِّلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا...﴾	31	126
سورة الحجر (15)			
.39	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	2	116
.40	﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾	4	100، 106
.41	﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	20	132

.42	﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	39	132
سورة النحل (16)			
.43	﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَن لا يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُون﴾	17	173 ،46
.44	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾	23	64
سورة الإسراء (17)			
.45	﴿ مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾	1	112
.46	﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ...﴾	62	130
.47	﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ...﴾	74	179 ،41
سورة الكهف (18)			
.48	﴿ لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي...﴾	38	66
.49	﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا...﴾	96	147
سورة مريم (19)			
.50	﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾	33	104
.51	﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ...﴾	47	107
سورة طه (20)			
.52	﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ...﴾	20	81
.53	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ...﴾	118	63
سورة الأنبياء (21)			
.54	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم...﴾	57	120
.55	﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾	60	143
.56	﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا...﴾	63	130، 130
.57	﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ... ﴾	77	113
.58	﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا...﴾	97	113
سورة المؤمنون (23)			
.59	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾	22	114
سورة النور (24)			
.60	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي..﴾	45	45
سورة الشعراء (26)			
.61	﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ...﴾	14	114
سورة النمل (27)			

.62	﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ...﴾	19	61
.63	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾	93	61
	سورة القصص (28)		
.64	﴿ـ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ...﴾	27	130، 130
.65	﴿ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا...﴾	82	41، 179
	سورة الروم (30)		
.66	﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	36	81
	﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾	48	82
	سورة فاطر (35)		
.67	﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا...﴾	2	113
	سورة يس (36)		
.68	﴿ وَآيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾	37	127
	سورة الزمر (39)		
.69	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ...﴾	36	61
.70	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴾	37	61
	سورة فصلت (41)		
.71	﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾	10	100
.72	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ...﴾	17	152
	سورة الزخرف (43)		
.73	﴿ فَلَمَّا جَاءَهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ﴾	47	82
	سورة الدخان (44)		
.74	﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾	4	100
	سورة الأحقاف (46)		
.75	﴿ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ...﴾	5	45، 173
	سورة الطور (52)		
.76	﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾	28	63
	سورة القمر (54)		
.76	﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾	49	152
	سورة الرحمن (55)		
.77	﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾	12	**خطأ! الإشارة المرجعية غير**

			معرّفة.
سورة الواقعة (56)			
.78	﴿عُرُباً أَتْرَاباً ﴾	37	37
سورة الحديد (57)			
.79	﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ...﴾	10	49
سورة المنافقون (63)			
.80	﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ... ﴾	1	118
.81	﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً...﴾	2	118
سورة نوح (71)			
.82	﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	17	113
.83	﴿ مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا...﴾	25	113
سورة المزمل (73)			
.84	﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً وَجَحِيماً ﴾	12	68
.85	﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ... ﴾	20	41، 179
سورة البروج (85)			
.86	﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾	4	132
.87	﴿ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾	5	133
سورة الغاشية (88)			
.88	﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾	17	139، 140
سورة الليل (92)			
.89	﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾	12	68
.90	﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴾	13	68
سورة الإخلاص (112)			
.91	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	1	52

فَهْرَسُ القَوَافِي

البيت	رقم الصفحة
معلّم أبناء البلاد طبيبهم يُداوي ... سَقام الجهلِ والجهلُ مُسقِمُ	
وما هو إلا كوكب في سمائهم ... به يهتدي الساري إلى المجد منهم	د
فلا تبخسنْ حق المعلّم ... إنه عظيمٌ كحق الوالدين وأعظم	
غُدّيتُ بِعِلمِ النَّحْوِ إذْ دَرَّ لي ثَدْيَا ... فَجِسْمِي بِهِ يُنَمّي ورُوحِي بِهِ تَحَيَا	
وَقَدْ طَالَ تِضْرَابِي لِزَيْدٍ وعَمْرِهِ ... وَمَا اقْتَرَفَا ذَنْبَاً ولا تَبِعَا غَيَّا	
أَلَا إنَّ عِلْمَ النّحْوِ قَدْ بَادَ بِأَهْلِهِ ... فَما إنْ تَرى في الحَيّ مِنْ بَعْدِهِمْ حَيَّا	
سَأَترُكُهُ تَرْكَ الغَزَالِ لِظِلّهِ ... وَأُتْبِعُهُ هَجْراً وأُوْسِعُهُ نَئْيا	29
وَأَسْمُو إلى الفِقْهِ المُبَارَكِ ... لِيُرْضَيَكَ في الأُخْرى وَيُحْظِيكَ في الدُّنْيَا	
هَلِ الفِقْهُ إلا أَصْلُ دِينِ مُحَمَّدٍ ... فَجَرِّدْ لَهُ عَزْمَاً وجدِّدْ لَهُ سَعْيَا	
وَكُنْ تَابِعاً للشَّافِعِيّ ... طَرِيقَتُهُ تَبْلُغْ بِهِ الغَايَة	

البيت		رقم الصفحة
وَسَالِكـــــــــــــــــــــــاً	القُصْيَـــــــــــــــــــــــا	
عُـــداتي لهـم فضـــلٌ علـــيَّ ومنَّـــةٌ	فـلا أذهـبَ الـرحمنُ عنِّـي الأعاديـا	31
هـم بحثـوا عـن زلَّتـي فاجْتَنبْتُهـــا	وهـم نافسـوني فاكتسـبتُ المـــوالي	
إنّ الـــدرهمَ والنســـــاءَ كلاهمـــا	لا تأمنـــــنّ عليهمـــا إنسانـــا	31
ينــزعن ذا اللــبِّ المتـين عـن التقـي	فيـــــرى إســاءة فعلـــه إحسانـــا	
ســبق الــدمعُ بالمسيــرِ المَطَايـــــا	إذْ نَـوَى مَـنْ أُحِـبُ عَنِّـــي نُقلـــــه	31
وأجـادَ السّـطورَ فـي صـفحةِ الخـدِ	ولِـم لا يُجِـــــيدُ وهـو ابـنُ مُقْلَـه	
مَــاتَ أَثِيــرُ الــدّينِ شَيْـــخُ الــوَرَى	فَاسْـــتَعَرَ البـــارِقُ وَاسْتَعْبَـــــرَا	32
ورقَّ مِـــنْ حُـــزنٍ نسـيمُ الصَّبـــــا	واعتــلَّ فـي الأسـحارِ لمّـا سـرى	
وصـــادحاتُ الأيـــك فـــي نَوحهـــا	رَثَتْـه فـي السـجع علـى حـرف را	
يـا عـينُ جـودِي بِالدُّمُـوعِ التـــي	يُـرْوَي بهـا مـا ضَـمَّهُ مِـنْ ثَـرَى	
وَأجْـرِى دَمَـاً فَالخَطْـبُ فـي شَأْنِـهِ	قَـدِ اقْتَضَـى أَكْثَـرَ مِمَّـا جَـــرَى	
إنْ مَــاتَ فَالذِكـــــرُ لَـــهُ خَالـــدٌ	يَحْيَـا بِـهِ مِـنْ قَبْـلِ أَنْ يُنْشَـــرَا	

البيت	رقم الصفحة
مـــاتَ إمـــــامٌ كـــان فـــــي فنّـــــه يُـــرَى إماما ً والـــــورى مِـــــنْ ورا	
والرَّفْــعَ والنَّصْــبَ اجْعَلَــنْ إِعْرَابــاً لاسْـمٍ وفِعْـلٍ نحو: لَـنْ أَهَابَـا والاسْـمُ قَـدْ خُصِّصَ بِالجـرِّ كَمَـا خُصِّـصَ الفِعْـلُ بِـأَنْ يَنْجَزِمَـا فَارْفَــعْ بِضَــمٍ وانْصِبَــنْ فَتْحَاً وجُرَّ كَسْـراً كَـذِكْـرُ اللهِ عَبْـدَهُ يَسُــرْ وَاجْــزِمْ بِتَسْكِيــنٍ وَغَيْـرُ مَـا ذُكِـرْ يَنُــوبُ نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِــي نَمِـرْ	36
الله أعطاك فضلاً من عَطِيَّتِهِ على هَنٍ وهَنٍ فيما مضى وَهَنِ()	39
رُحْتِ وفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ()	40
مَوْصُولُ الأسْمَاءِ (الَّذِي) الأُنْثَى(الَّتِي) وَاليَا إِذا مَا ثُنِّيَا لا تُثْبِتِ	42
لِمَــا سِــوَى ذَيْنِــكَ، وَاخْصُــصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِــهِ التَّعْرِيْــفَ بِالَّــذِي تَــلَا	43
يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَي غَضوبٍ جَسْرَةٍ مَشْدُودَةٍ مِثْلِ الفَنيقِ المُقْرَمِ()	43
وَأَجَبْتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِى()	43
تَمَنَّانِــــي لِيَلْقَانِــــي لَقِيــطٌاً عَامِ لَكَ بن صَعْصَعَـةِ بنِ سَعْـدِ	44
فلم أرَ بَيْتَاً كان أحْسَنَ بَهْجَةً من اللَّذْ له من آل عَـزَّةَ عامـرُ()	44
اغْـضِ ما اسْطَعْـتَ فالكريـمُ الّذيُّ يَأْلَفُ الحِلْـمَ إنْ جَفَـاهُ بَذِيُّ()	44
أَسِرْبَ القَطَا هل مَن يُعيرُ جَناحَهُ لَعلّي إلى مَن قَد هَوِيتُ أطِيرُ()	45

البيت	رقم الصفحة
أَلا عِمْ صَبَاحَاً أيُّهَا الطَّلَلُ البالِـي وهَلْ يَعِمّنَ من كان في العُصُرِ الخَالِي()	46
وبَعـدَ وَاوٍ عيَّنَـــتْ مَفْهُـــوم مَعْ كَمِثْـلِ كُـلُّ صَانِـعٍ ومَـا صَنَـعْ	47
وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هَـــزَةً كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ()	48
تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ()	48
وَإِنْ تَكُـنْ إِيَّـــاهُ مَعْنَـــىً اكْتَفَـــى بِهَـا كَنُطْقِـي اللهُ حَسْبِـــي وَكَفَـى	49
وَأَخْبَـرُوَا بِظَـــرْفٍ أوْ بِحَـــرْفِ جَـرّ نَـــاوِيْنَ مَعْنَـــى كَـــائِنٍ أَوِ اسـتَقَرْ	50
فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ()	52
لَكَ العِزُّ إن مَوْلاكَ عَزَّ، وإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ()	52
تَرفَـعُ كَـانَ المُبْتَـدَا اسْمـاً والخَبَـرْ تنصِبُـهُ كَكَـانَ سيِّـداً عُمَـرْ	53
ألا يـا أمَّ فارعَ لا تَلُومـي على شيءٍ رفعت بهِ سماعي() وكونـي بالمكارم ذكّريـني ودِلّـــي دلَّ ماجـــدةٍ صنـــاعِ	54
ومَـا سِـواهُ ناقِـصٌ والنَّقْـصُ فِـي فَتِـــئَ لَيـــسَ زَالَ دَائمـــاً قُفِـــى	55
بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ في قومِهِ الفَتى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ()	56
وَفِـي جَمِيْعِهَـا تَوَسُّـطَ الْخَبَـرْ أَجِـزْ وَكُـلٌّ سَبْقَـهُ دَامَ حَظْرْ كَـذَاكَ سَبْـقُ خَبَـرٍ مَـا النَّافِيَـهْ فَجِـيءْ بهـا مَثْلُـوَّةً لا تَالِيَـهْ وَمَنْـعُ سَبْـقِ خَبَـرٍ لَيْسَ اصْطَفِى وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِرَفْـــعٍ يَكْتَفِى	57

البيت	رقم الصفحة
وكان مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغْوٍ عَادَ بالرُّشْدِ آمِرَا()	59
وَبَعْـدَ مَـا وَلَيْـسَ جَـرَّ البَـا الْخَبَـرْ وَبَعْـدَ لَا وَنَفْـيٍ كَـانَ قَـد يُجَـرْ	60
يَقُولُ إِذَا اقْلَولَى وأَقْرَدَتْ أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذيدٍ بِدَائِمِ()	60
لَعَمْـرُكَ مَا إنْ أبو مـالكٍ بِـواهٍ ولَا بِضَـعِيْفٍ قُوَاهْ()	61
لَعَمْـرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولَا مُتَيَسِّرُ()	61
وَهَمْـزَ إِنَّ افْتَـحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ مَسَدَّهَـا وفِـي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ	62
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدَاً كَمَا قِيْلَ سَيِّدَاً إذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ()	63
أَوَ تَحْلِفِي بربك العَلِي أَنِّي أبو ذيالك الصَّبي()	63
أَحَقّاً أَنَّ جيرَتَنا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنا ونِيَّتُهُمْ فَرِيقُ()	64
وَبَعْـدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْحَـبُ الخَبَـرْ لَامُ ابتـداءٍ، نحـو: إِنِّـي لَوَزَرْ وَتَصْحَـبُ الوَاسِـطَ مَعْمُـولَ الخَبَـرْ وَالفَصْـلَ، واسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ	65
فَـلا واللهِ لَا يُلْفَـى لِمَـا بِـي وَلَا لِلِمَـا بِهِـمْ أَبَـدَاً دَوَاءُ()	66
يَلومونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَواذِلِي وَلكنَّنِي في حُبِّهَا لَعَمِيدُ()	66
ألا يا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَي كَرِيمُ()	67

البيت	رقم الصفحة
لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٌ عَلَى هَنَواتٍ كَاذِب مَنْ يَقُولُهَا()	67
أَبَائِنَةٌ حُبِّي، نَعَمْ وَتُمَاضِرُ لَهِنّا لَمَقْضِيٌّ عَلَينا التَّهَاجُرُ()	67
فَلا تَلْحَنِي فيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ()	68
وَرَكِّـــبِ الْمُفْـــرَدَ فَاتِحَـــاً كَـــلَا حَـوْلَ وَلَا قُـــوَّةَ وَالثَّانِـــي اجْعَـلَا مَرْفُوعَـاً أَو مَنْصُوْبَـــاً أَو مُرَكَبَـــا وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَـــــا	68
إِنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ للشَّيْبِ()	69
وَمِثْلُ نِعْمَ " حَبَّذَا "، الفَاعِلٌ " ذَا " وَإِنْ تَرِدْ ذَمَّاً فَقُلْ: " لَا حَبَّذَا "	70
أَلَا حَبَّذا أَهْلُ المَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا ()	70
يَنُـوْبُ مَفْعُـوْلٌ بِـهِ عَـنْ فَاعِـلِ فِيْمَـا لـهُ كَنِيْـلَ خَيْـرُ نَائِـلِ	72
وأَدْرَكَ المُتَبَقِّـــي مِـنْ ثَمِيْلَتِـــهِ ومِـنْ ثَمَائِلِهَـا واسْتُشِءَ الغَرَبُ()	73
وإذا شربـتُ فإنَّنِـي مُسْتَهلِـكٌ مالِـــي وعِرْضِـي وافـرٌ لمْ يُكْلَـمِ()	73
وإنْ مُدَّتْ الأَيْدِي إلى الزّادِ لمْ أكُنْ بِأعْجَلِهِم إذْ أجْشَعُ القومِ أعْجَلُ()	73
الْمَصْـدَرُ اسْـمُ مَا سِـوَى الزَّمَـانِ مِـنْ مَذْلُولَـيِ الْفِعْـلِ كَأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ بِمِثْلِـــهِ أَوْ فِعْـــلٍ أَوْ وَصْـــفٍ نُصِـــبْ وَكَوْنُـــهُ أَصْـــلاً لِهَذَيْـــنِ انْتُخِـبْ	75
كَـذَاكَ ذُو الْتَّشْبِيْـهِ بَعْـدَ جُمْلَـةْ كَلِـي بُكَـاً بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْلَـهْ	76

البيت	رقم الصفحة
مَقْذُوفَةٍ بِدَخيسِ النَّحْضِ بازِلُها لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ()	77
لَهَا بَعْدَ إسْنادِ الكَليـــمِ وهَدْئِهِ وَرَنَّةِ مَنْ يَبْكِي إذَا كَان بَاكِيَا	77
هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّوْرِ يَنفُضُ رَأْسَهُ يَذُبُّ برَوْقَيه الكِلابَ الضَّوارِيَا ()	78
فَبَيْنا نَسُوسُ النّاسَ، والأَمرُ أَمْرُنا إذا نَحنُ، فِيهم سُوقةٌ، نَتَنصَّفُ()	81
بَيْنَما المَرْءُ في فُنونِ الأمَانِـي فَإذا رائـدُ المَنُـونِ مُوافِـي()	82
نَحْنُ الفَوَارِسُ يَوْمَ الحِنْوِ ضَاحِيَةً جَنْبَىْ فُطَيْمَةَ لا مَيْلٌ وَلَا عُزُلُ()	83
إذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِى مُسالَيْهِ عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ وَمُقَدَمِ()	83
وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَابِـلٌ ذَاكَ، وَمَـا يَقْبَلُـهُ الْمَكَـانُ إِلَّا مُبْهَمَـا نَحْـوُ الجِهَـاتِ وَالمَقَادِيـرِ، وَمَا صِيغَ مِن الفِعْلِ كَمَرمَى مِن رَمَى وَشَـرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسَـاً أَنْ يَقَـعْ ظَرْفَاً لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَـعْ	84
فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مقْعَدَ رابِئ الضـ ضُرَبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يتتلَّعُ()	85
دِيارَ مَيَّة إذ مَيٌّ تُساعِفنا ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ()	86
يُنْصَـبُ تَالِـي الوَاوِ مَفعُـولاً مَعَـهْ في نَحوِ سِيـرِي والطريـقَ مُسْرِعَـهْ بِمَـا مِنَ الفِعْـلِ وَشِبْهِـهِ سَبَـقْ ذَا النَّصـبُ لا بالـوَاوِ، في القَـوْلِ الأَحقْ	86
وَالنَّصْـبُ إِنْ لَمْ يَجُـزِ الْعَطْـفُ يَجِـبْ أَوِ اعْتَقِـدْ إِضْمَـارَ عَامِـلٍ تُصِـبْ	87
وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ	89

البيت	رقم الصفحة
فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيْكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ()	89
إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِن امْرِئٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أمْرَهُ واللَّياليَا()	90
في لَيْلَةٍ لا تَرَى بِهَا أَحَداً يَحْكِي عَلَيْنَا إلَّا كَوَاكِبُهَا()	92
وَكَـخَلا حَاشَـا، وَلَا تَصْحَبُ " مَا " وَقِيـلَ حَـاشَ وَحَشَـا فَاحْفَظْهُمَـا	92
رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشَاً فإنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالَا()	93
وَاسْتَثْـنِ مَجْرُوْرَاً بِغَيْـرٍ مُعْرَبَـا بِمَـا لِمُسْتَثْنَـى بِـإِلَا نُسِبَـاً	94
وما هاجَ هذا الشَّوقَ إلّا حَمَامَةٌ تَغَنَّتْ على خَضْرَاءَ سُمْرٍ قُيُودُها	94
مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فلَسْنَا بِالجبالِ ولا الحَدِيدَا()	95
أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ ولا سيَّمَا يومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ()	96
وَالْحَـالُ إنْ عُـرِّفَ لَفْظـاً فَاعْتَقِـدْ تَنْكِيْـرَهُ مَعْنـىً كَوَحْـدَكَ اجْتَهِـدْ	97
وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبَـاً ذُو الحَـالِ، إنْ لَـمْ يَتَأَخَّـرْ، أَو يُخَصَّصْ، أَو يَبِـنْ مِنْ بَعْـدِ نَفْـيٍ أَو مُضَاهِيْـهِ، كـ لَا يَنْـغِ امْـرُؤٌ عَلى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاً	99
نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحَاً واسْتَجَبْتَ لَـه في فُلْكٍ مَاخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا() وعَـاشَ يدعـو بآياتٍ وبَيِّنَـةٍ في قومِه ألف عامٍ غيرَ خمسِينَا	100
لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إلى الإحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفَاً لِحِمَامِ()	100

البيت	رقم الصفحة
يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إبْعَادِهَا الأَمَلَا()	101
ونَحْوُ: زَيدٌ مُفْرَدَاً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانَاً " مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ	101
قُمْ قائماً قُمْ قائماً صادفْتَ عَبْداً نائماً	104
أَنَا ابنُ دَارةَ مَعْرُوفاً بها نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عَارِ()	105
أنا أبو المِرْقَالِ عَقَا فظّاً لمَن أُعادِي مِدْسَرًا دِلظّا()	105
وَلَقَدْ خَشِيْتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِ ضَمْضَمِ()	107
لا تَأْخُذنِّي بِأَقْوالِ الوُشَاةِ ولمْ أَذْنِبْ ولو كَثُرَتْ فيَّ الأَقَاويلُ()	107
سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إِسْقَاطَه فَنَاوَلَتْـــهُ واتَّقَتَنَـــا بِاليَـــدِ()	107
بَانَتْ لِتُحْزِنُنَا عَقَارَهْ يَا جَارتَا ما أَنْتِ جَارَهْ()	108
لَعَلَّ التِفاتاً مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرٌ يَمِلْ بِكِ مِنْ بَعْدِ القَسَاوَةِ لليُسْرِ()	109
أَلا حَبَّذَا قَوْمَاً سُلَيْمٌ فإِنَّهَم وَفَوا إِذْ تَواصَوا بالإعانةِ والصَّبْرِ()	110
حَبَّذَا الصَّبْرُ شِيمةً لامرِئٍ رَامَ مُبَارَاةَ مُولَعٍ بِالمَعَالِى()	110
باسْـــمِ الإلهِ وباسْمِـــهِ بَدَيْنَـــا وَلَـــوْ عَبَدْنَـــا غَيْـــرَه شَقِينـــا فَحَبَـــذَا رَبَّـــا وحَـــبَّ دِيْنَـــا()	110

البيت	رقم الصفحة
مِنّا إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَابَ شَرِيْدَهَمْ قَتَرُ الظَّلَامِ()	112
هَاكَ حُرُوفَ الْجرِّ، وَهِيَ: مِنْ، إلى، حَتَّى خَلا، حَاشَا، عَدا، فِي، عَن، عَلَى	113
إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا()	114
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ()	114
ألا رُبَّ مَولُـــودٍ ولَيْـــسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَـــدٍ لَمْ يَلِـــدْهُ أَبَـــوَانِ وذي شَامةٍ سَوداءَ في حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَـــةٍ لا تَتْقَضِـــي بِأَوانِ()	116
وَاخْصُـــصْ بِمُـــذْ وَمُنـــذُ وَقْتَـــاً، وَبِـــرُبَّ مُنْكَّـــرَاً، وَالتَـــاءُ لِلهِ، وَرَبُّ	116
رُبَّما الجَاملِ المُؤبَّلُ فيهِم وعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ()	117
إِنّي عَلِمتُ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ لَقَدْ أَرَادَ هَوَانِي اليَوْمَ دَاوُدُ()	119
يَا عَمْرَكِ اللهُ ألّا قُلْتِ صَادِقَةً أَصَادِقَاً وصَفَ المجنونُ أم كَذِبَا()	119
فَقَالَتْ يَمينَ اللهِ مالكَ حيلةٌ وما إنْ أَرَى عَنْكَ الغَوَايةَ تَنْجَلِي	120
أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحٌ ومَنْ قَلْبُهُ لي في الظِّبَاءِ السَّوانحِ()	120
لَـكَ اللهُ لا أُلْفِـى لِعَهْـــدِكَ ناسِيـاً فَلَاتَـكُ إلّا مِثْلَ ما أنا كائِـنُ نهـى الشَّيْبُ قَلْبِي عن صِباً وَصَبَابَةٍ أَلَا فَعَلَـــيَّ اللهُ أُوجَدُ صابِيَا	121
فقال فرِيقُ القوم لما نشدتُهمْ نعَمْ وفريقٌ لَيْمُنُ اللهِ ما نَدْري()	121

البيت	رقم الصفحة
وإنَّ الْذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُم هُم الْقَومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ()	122
إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا()	122
فَإِنَّ قُرَيْشَ الحقِّ لَـمْ تَتْبَعِ الهَوَى وَلَـنْ يَقْبَلُوا في اللهِ لَـوْمَةَ لائِـمِ()	124
فَقُلْتُ: انْجُوَا عَنْهَا نجا الجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيْكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغاربُه()	124
إلى الحَوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ()	124
فَلَوْ بَلَغْتَ عَوَّا السِّمَـــــاكِ قَبِيْلَةٌ لَزَادَتْ عَلَيْهَـــا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ()	125
إنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالَ فَلَوْ في سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الخَوَالِي()	125
وَوَصْـلُ " أَلْ "بِـذَا المُضَـافِ مُغْتَفَـرْ إنْ وُصِـلَتْ بِالثَّـانِ: كَـ " الْجَعْدِ الشَّعَرْ"	126
لا يَبْعَدَنْ قَومِي الذين هُم سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ() النَّازِلُوْنَ بِكُـلِّ مُـعْتَرَكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ	126
وَكُـلاً اذْكُـرْ فِي الشُّمُـولِ، وَكِـلَا كِلْتَـا، جَمِيْعَـاً وَبِالضَّمِيْـرِ مُوْصِـلَا وَاسْتَعْمَلُـوا أَيْضَـاً كَكُـلَّ فَاعِلَـةْ مِـنْ عَـمَّ فِي التَّوكِيـدِ مِثْلَ النَّافِلَةْ وَبَعْـدَ كُـلَّ أَكَّـدُوا بِأَجْمَعَـا جَمْعَـاءَ، أَجْمَعِيـنَ، ثُـمَ جُمَعَـا	129
وَلَيْـسَ المَـالُ فاعْلَمْـهُ بمـالٍ مِنَ الأَقْـوامِ إلاّ لِلَّـذيّ يريـدُ به العَـلاءَ ويَمْتَهِنْـهُ لأقْرَبِ أقْربيـهِ ولِلْقَصِـيّ()	131
وأَنَّني حَيْثُما يَثْني الهَوَى بَصَري مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ()	135
وَجُـرَّ بِالفَتْحَـةِ مَـا لا يَنْصَـرِفْ مَـا لَـمْ يُضَـفْ أوْ يَـكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ	135

البيت		رقم الصفحة
أَهْـوِنْ عَلَـيَّ إذا امْتَـلَأْتُ مِـن الكَـرَى	أَنِّـي أبِيـتُ بِلَيْلَـةِ المَلْسُـوعِ	136
وَقَـالَ أَمِيـرُ المسلميـن تَقَدَّمُـوا	وَأَحْـبِبْ إِلَيْنَـا أَنْ تَكُـونَ المُقَدَّمَـا	137
تَـرَدَّدَ فيهـا ضَوْؤُهـا وَشُعَاعُهـا	فَأَحْسِـنْ وَأَزْيِـنْ لامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَـلَا	137
وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا	وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أنْ نَكَونَ المُقَدَّمَا()	137
قَالَـتْ وَكُنْتُ رَجُـلَا فَطِيْنَـا	هَذَا لَعَمْـرُ اللهِ إِسْرَائِيِنَـا()	137
إذا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ	وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الوَلِيَّةَ بِالهَجْرِ()	143
قَوْلُ يَا للرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا	مُسْرِعِينَ الكُهُولَ والشُّبْانَا()	143
والَّذِ لَـوْ شـاءَ لَكَانَـتْ بـراً	أَوْ جَبَـلاً أَصَمَّ مُشْمَخِـرَاً()	144
لَنَحْنُ الأُلَى قُلْتُمْ فَأَنَّى مُلِئْتُمُ	بِرُؤْيَتِنَا قَبْلَ اهْتِمَامٍ بِكُمْ رُعْبَا()	144
وإنّي وإنْ صَدَّتْ لَمُثْنٍ وصادِقٌ	عليهما بما كانتْ إِلَيْنَا أَزَلَّتِ()	144
قَضَى كُلّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ	وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنّىً غَرِيمُهَا()	147
كَسَاكَ ولـمْ تَسْتَكْسِه فَاشْكُرَنْ لَهُ	أَخٌ لَكَ يُعطِيْكَ الجَزِيلَ ونَاصِرُ()	148
سُئِلْتَ فلمْ تَبْخَلْ ولمْ تُعْطِ نائِلا	فَسِيّانِ لأذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ()	149
ظُننتُ فَقِيراً ذَا غِنىً ثُمَّ نِلْتُهُ	فَلَمْ ذَا رَجاءٍ أَلْقَه غيرَ واهِبِ()	149
وقد رَابَنِي قَوْلُهَا: يا هَنَاهُ	وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرّ()	151

البيت	رقم الصفحة
يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وللشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ()	155
تَمَنَّانِـــي لِيَقْتُلَنِـــي لقيــطٌاً عَامِ لَكَ ابن صَعْصَعَـةَ بنِ سَعْـدِ()	157
لا تعذل الَّـذِ لا ينفك مُكْتَسِبَـاً حَمْداً وإن كان لا يبقــى ولا يَذَرُ()	157
لَيْــسَ حَيٌّ عَلَى المَنُـونِ بِخَــالِ فَلِـوَى ذِرْوَةٍ فجنـــى ذيــالِ()	158
لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا()	158
لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرَيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والْخَصَرْ()	159
لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طَرَيفُ بنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والْخَصَرْ()	159
إنَّ ابنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقَتْ لِرُؤْيَتِهِ أَوْ أَمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاس قَدْ عَلِمُوا()	160
ضروبٌ بِنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سمانِها إذا عدموا زاداً فإنَّكَ عاقرُ()	162
هَجُومٌ عليها نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ في عينيهِ بالشَّبحِ يَنْهَضِ()	162
أخا الحرب لبّاساً إليها جلالها وليس بولّاجِ الخوالِفِ أعقَلَا()	163
فَتَاتَان أمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلَالاً وأخْرى مِنْهُما تشْبَه البَدْرا()	163
حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجِيهُ مِنَ الأَقْدَارِ()	164
أمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعُ يُؤَرِّقُنِي وأَصْحَابي هُجُوعُ()	164
جَهُولٌ وكانَ الجَهْلُ مِنْها سَجِيَّةً عشَمْشَمَةٌ للقائدينِ رَهُوقُ()	164

البيت	رقم الصفحة
شُمٌ مَهاوينُ أبْدانَ الجَزورِ مَخَامِيصُ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قُزُمُ()	165
بَكَيْتُ أخا لأواءَ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كريمٌ رَؤوسَ الدَّارعين ضَروبُ()	166
أخَا الحَرْبِ لبَّاساً إليها جِلَالَهَا ولِيسَ بِوَلّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلَا()	166
هَجُومٍ عليها نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتى يُرْمَ في عيْنَيْه بالشَّبْحِ يَنهَضِ()	166
قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بني السِّعْلَاءِ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ أَنْ نِعْمَ مأكولاً على الْخَوَاءِ يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ ومِنْ شِيشاءِ يَنْشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ	167
لَهَا كَبِدٌ مَلْسَاءُ ذاتُ أَسِرَّةٍ وَكَشْحَانِ لَمْ يَنْقُصْ طواءَهما الحَبَلْ ()	167
والمرءُ يُبْلِيه بلاءَ السِّرْبَالْ تناسخُ الإِهْلَالِ بَعْدَ الإِهْلَالْ ()	167
سَيُغْنِيْنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلا فَقْرٌ يَدُومُ ولَا غِنَاءُ()	168
الله أعطاك فضلاً من عَطِيَّتِهِ على هَنٍ وهَنٍ فيما مضى وَهَنِ()	171
رُحْتِ وفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا وَقَد بَدَا هَنْكِ مِن المِئْزَرِ()	172
أَسِرْبَ القَطَا هل مَن يُعيرُ جَناحَهُ لَعلّي إلى مَن قَد هَوِيتُ أطِيرُ()	173
أَلا عِمْ صَبَاحاً أيُّهَا الطَّلَلُ البالِي وهَلْ يَعِمّنَ من كان في العُصُرِ الخَالِي()	173

البيت	رقم الصفحة
وبَعـدَ وَاوٍ عيَّنَـــتْ مَفْهُـــوم مَعْ كَمِثْـلِ كُـلُّ صَانِــعٍ ومَـا صَنَـعْ	174
وإنّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ فَتْرَةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ()	175
تَمَنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ()	175
وَرَكِّـــبِ الْمُفْـــرَدَ فَاتِحَـــاً كَـــلَا حَـوْلَ وَلَا قُـــوَّةَ وَالثَّانِـــي اجْعَـلَا مَرْفُوعَـــاً أَو مَنْصُوْبَـــاً أَو مُرَكَبَـــا وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلاً لَا تَنْصِبَـــا	176
إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عواقِبُهُ فيه نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ للشَّيْبِ()	177
تَرفـعُ كـانَ المُبْتَـدَا اسْمـاً والخَبَـرْ تنصِبُـهُ كَكَـانَ سيِّـداً عُمَـرْ	179
ألا يـا أمَّ فارعَ لا تَلُومـي على شيءٍ رفعت بهِ سماعـي() وكونـي بالمكارم ذكّريـني ودِلّـــي دلَّ ماجـــدةٍ صنـــاعِ	180
يُنْصَـــبُ تَالِـــي الوَاوِ مَفعُـولاً مَعَـــهْ في نَحوِ سِيـرِي والطريـــقَ مُسْرِعَـــهْ بِمَـــا مِنَ الفِعْـــلِ وَشِبْهِـــهِ سَبَـــقْذَا النَّصـــبُ لا بالـوَاوِ، في القَـوْلِ الأَحقْ	182
لِمَـا سِـوَى ذَيْنِـكَ، وَاخْصُـصْ أَوَّلاًأَوْ أَعْطِـهِ التَّعْرِيْـفَ بِالَّـذِي تَـلَا	184
إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا()	185
فَإِنَّ قُرَيْشَ الحقِّ لَـمْ تَتْبَعِ الهَوَى وَلَـنْ يَقْبَلُوا في اللهِ لَوْمَةَ لائِمِ()	185
فَقُلْتُ: انْجُوَا عَنْهَا نجا الجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيْكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وغاربُه()	186
إلى الحَوْلِ ثُـمَّ اسْـمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ()	186

البيت	رقم الصفحة
فَلَوْ بَلَغْتَ عَوَّا السِّمَـــــاكِ قَبِيْلَةٌ لَزَادَتْ عَلَيْهَـــا نَهْشَلٌ وَتَعَلَّتِ()	186